

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: D.CO/3C/03/17

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

العنوان

أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية  
-دراسة حالة-

من إعداد:

أمينة حفاصة

تاريخ المناقشة: 2021/03/11

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
عريوة محاد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
فرحات عباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرقا و مقررا
طويرات رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
بوريش مهني	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
سفير محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	مناقشا
معتوق جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## إهداء

إلى من تقف الكلمات عاجزةً عن وصف فضلهما عليّ

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله وبارك في عمرهما...

إلى أمي الثانية فهيمة؛ وخالتي العزيزة سعيدة...

إلى خالي الحنون عز الدين...

إلى كل من تربطني به صلة رحم...

إلى كل طالب علم...

إلى بلدي الجزائر...

أهدي هذا المولود البهيمي

أهلين من المولى عز وجل السّداد والتوفيق

أمينة حفاصة

# شكر وتقدير

كل الحمد والشكر لله عز وجل الذي لا يتم عمل إلا بأمره ولا توفيق إلا بحُكمه، فَمِنَّا الْجِدُّ وَالْكِدُّ وَمِنهُ التَّوْفِيقُ وَالنَّجَاحُ، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

ومن باب أن من لم يشكر الناس لم يشكر الله؛ أتقدم بجزيل شكري وخالص إمتناني إلى كل من زودني بالعون، ووجهني لإتمام هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذي المشرف البروفيسور عباس فرحات الذي وجهني إلى غاية إنجاز الأطروحة.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم القيّمة.

## ملخص:

هدفت الأطروحة إلى اختبار أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، معبرا عنه بمؤشري ربحية السهم والمردودية المالية نظرا لأهميتهما بالنسبة للمستثمر بالدرجة الأولى. تحقيقا لذلك ولاختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق نموذج Feltham-Ohlson خلال فترة 2012-2018، ونموذج Modified Jones خلال فترة 2015-2018، على بيانات مؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، وتحليلها من خلال النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM) للبرنامج الإحصائي EVIEWS 9.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات محل الدراسة، مع عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها ما يعكس جودة قوائمها المالية. كما اتضح من خلال تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين جودة القوائم المالية المعبر عنها بإدارة الأرباح ومؤشر الربحية، مع عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بالنسبة لمؤشر المردودية المالية.

**الكلمات المفتاحية:** جودة القوائم المالية، الأداء المالي، بورصة الجزائر، إدارة الأرباح، ملاءمة المعلومة المالية.

## **Abstract :**

The thesis aimed to test the impact of the quality of the financial statements on evaluating the financial performance of Algerian economic companies, expressed in the indicators of earnings per share and financial return due to their importance to the investor in the first place. To this end and to test the hypotheses of the study, the Feltham-Ohlson model was applied during the 2012-2018 period, and the Jones Modified model during the 2015-2018 period, on the data of joint stock companies listed on the Algiers Stock Exchange, and analyzed it through the three models (PRM, FEM, REM) of the EVIEWS 9 statistical program.

The study found that there was no positive effect of statistical significance for the application of the financial accounting system on the suitability of the financial information of the companies under study, with no statistically significant indicators on the companies practice of managing their profits, which reflects the quality of their financial statements. It was also evident through the analysis of the simple linear regression model that there is a positive, statistically significant effect between the quality of the financial statements expressed in the profits management and the profitability index, with no statistically significant effect on the financial return index.

**Key Words:** Quality of financial statements, financial performance, Algiers Stock Exchange, profits management, relevance of financial information.

## **Resumé:**

La thèse visait à tester l'impact de la qualité des états financiers sur l'évaluation de la performance financière des entreprises économiques algériennes, exprimée dans les indicateurs de résultat par action et de rentabilité financière en raison de leur importance pour l'investisseur en premier lieu. Pour y parvenir et pour tester les hypothèses de l'étude, le modèle Feltham-Ohlson a été appliqué pendant la période 2012-2018, et le modèle Jones Modified pendant la période 2015-2018, sur les données des sociétés par actions cotées sur la Bourse d'Alger. Échange et analyse à travers les trois modèles (PRM, FEM et REM) du programme statistique EVIEWS9.

L'étude a révélé qu'il n'y avait pas d'effet positif de signification statistique pour l'application du système de comptabilité financière sur l'adéquation de l'information financière des institutions étudiées, sans indicateur statistiquement significatif sur la pratique des institutions de gérer leurs bénéfices, ce qui reflète la qualité de leurs états financiers. Il ressort également de l'analyse du modèle de régression linéaire simple qu'il existe un effet positif et statistiquement significatif entre la qualité des états financiers exprimés dans la gestion des bénéfices et l'indice de rentabilité, sans effet statistiquement significatif sur l'indice de rentabilité financière.

**Mots clés:** qualité: Qualité des états financiers, performance financière, Bourse d'Alger, gestion des bénéfices, pertinence de l'information financière.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكرو تقدير
I	ملخص
II - VII	فهرس المحتويات
VIII - X	قائمة الجداول والأشكال
XI - XII	قائمة الاختصارات والملاحق
ب-ك	مقدمة
<b>الفصل الأول : جودة القوائم المالية في أدبيات الفكر المحاسبي المعاصر</b>	
02	تمهيد الفصل 1
03	المبحث الأول: محتوى القوائم المالية وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية
03	1. ماهية القوائم المالية
03	1.1 تعريف القوائم المالية
04	2.1 مكانة القوائم المالية من التقارير المالية
04	3.1 أهداف القوائم المالية
05	2. مستخدمى القوائم المالية واحتياجاتهم المعلوماتية
06	3. مكوّنات القوائم المالية
06	1.3 الميزانية (قائمة المركز المالي)
06	1.1.3 تعريف الميزانية
07	2.1.3 عناصر الميزانية
08	3.1.3 عرض الميزانية
08	4.1.3 أهمية الميزانية
08	2.3 حساب النتائج (قائمة الدخل)
08	1.2.3 تعريف حساب النتائج
09	2.2.3 عناصر حساب النتائج
09	3.2.3 إعداد وعرض حساب النتائج
10	4.2.3 أهمية حساب النتائج
10	3.3 جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)
10	1.3.3 تعريف جدول سيولة الخزينة
11	2.3.3 عناصر جدول سيولة الخزينة
11	3.3.3 عرض جدول سيولة الخزينة

12	4.3.3 أهمية جدول سيولة الخزينة
12	4.3 جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)
13	1.4.3 تعريف جدول تغير الأموال الخاصة
13	2.4.3 عناصر جدول تغير الأموال الخاصة
13	3.4.3 عرض جدول تغير الأموال الخاصة
13	4.4.3 أهمية جدول تغير الأموال الخاصة
14	5.3 الملحق (الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية)
14	1.5.3 تعريف الملحق
14	2.5.3 المحتوى الإعلامي للملحق
15	3.5.3 عرض الملحق
15	4.5.3 أهمية الملحق
16	المبحث الثاني: التأصيل العلمي لجودة القوائم المالية
16	1. مفهوم جودة القوائم المالية، أهميتها ومدخل تقييمها
16	1.1 مفهوم جودة القوائم المالية
18	2.1 مدخل تقييم (قياس) جودة القوائم المالية
18	1.2.1 مدخل جودة المحاسبة
19	2.2.1 مدخل جودة المعايير المحاسبية
20	3.2.1 مدخل إدارة الأرباح
21	4.2.1 مدخل جودة الإفصاح
21	5.2.1 مدخل جودة المعلومات
22	3.1 أهمية جودة القوائم المالية
23	2. جودة المعلومة المالية وفق الهيئات المحاسبية الدولية
23	1.2 تعريف المعلومة المالية
24	2.2 قيمة المعلومة المالية
25	3.2 جودة المعلومات المالية
26	4.2 الخصائص النوعية
28	1.4.2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الإطار المفاهيمي المشترك بين IASB و FASB
32	2.4.2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
33	خلاصة الفصل 1
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي وتقييمه</b>	
35	تمهيد الفصل 2

36	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي وعملية تقييمه
36	1. تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
36	1.1 تعريف الأداء بشكل عام
38	2.1 مفهوم الأداء المالي
40	3.1 العوامل المؤثرة على الأداء المالي
40	1.3.1 العوامل الداخلية
41	2.3.1 العوامل الخارجية
41	2. عملية تقييم الأداء المالي
41	1.2 مفهوم تقييم الأداء المالي
43	2.2 أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي
43	1.2.2 أهمية تقييم الأداء المالي
43	2.2.2 أهداف تقييم الأداء المالي
44	3.2 مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء المالي
46	المبحث الثاني: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي
46	1. التوازن المالي
46	1.1 مفهوم التوازن المالي
46	2.1 مؤشرات التوازن المالي
47	1.2.1 رأس المال العامل FR
49	2.2.1 احتياجات رأس مال العامل
50	3.2.1 الخزينة:
51	2. السيولة واليسر المالي
51	1.2 السيولة
52	1.1.2 تعريف السيولة
55	3. المردودية
55	1.3 مفهوم المردودية
55	2.3 أنواع المردودية
55	1.2.3 المردودية التجارية
56	2.2.3 المردودية الاقتصادية
56	3.2.3 المردودية المالية
57	3.3 تحليل المردودية
57	1.3.3 تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط
60	2.3.3 تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة
61	4. خلق القيمة للمؤسسة

## فهرس المحتويات

62	1.4 مفهوم القيمة وخلق القيمة بالمؤسسة
63	2.4 مؤشرات قياس خلق القيمة
63	1.2.4 القيمة الاقتصادية المضافة EVA
65	2.2.4 القيمة السوقية المضافة MVA
65	3.4 دراسات أجنبية تحلل طبيعة العلاقة بين تحقيق القيمة والأداء المالي
67	5. مؤشر ربحية السهم EPS
69	خلاصة الفصل 2
<b>الفصل الثالث: جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجه نظر مستخدمي القوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي</b>	
71	تمهيد الفصل 3
72	مبحث1: تقييم جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية ومساهمتها في تعزيز جودة القوائم المالية
72	1. المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية"
75	2. المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية"
77	3. المعيار المحاسبي الدولي الثامن "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء"
79	4. معيار التقرير لمالي الدولي رقم 13: "قياس القيمة العادلة"
83	5. المعيار المحاسبي الدولي الثاني: "المخزون"
85	6. المعيار المحاسبي الدولي رقم 16: "الممتلكات والمصانع والمعدات"
87	7. المعيار المحاسبي الدولي رقم 36: "الانخفاض في قيمة الأصول"
89	المبحث الثاني: أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي
89	1. أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تقييم التوازن المالي والسيولة
95	2. أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تحليل المردودية واليسر المالي وربحية السهم
102	3. أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على خلق قيمة للمؤسسة
105	خلاصة الفصل 3
<b>الفصل الرابع: أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية</b>	
107	تمهيد الفصل 4
108	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية وتقديم المؤسسات محل الدراسة:
108	1. تقديم عام لبورصة الجزائر

108	1.1 تعريف بورصة الجزائر
108	2.1 الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر
109	1.2.1 شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV)
109	2.2.1 لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)
110	3.2.1 المؤتمر المركزي _الجزائر للتسوية_
111	3.1 أسواق بورصة الجزائر
112	1.3.1 سوق سندات رأس المال
112	2.3.1 سوق سندات الدين
112	4.1 أهمية بورصة الجزائر
113	2. تقديم الشركات محل الدراسة
113	1.2 مجمع صيدال
114	2.2 مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي
114	3.2 شركة أليانس للتأمينات
115	4.2 شركة " أن سي أ" روية
115	5.2 مجمع بيوفارم
116	6.2 شركة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK
117	3. الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية
117	1.3 أهداف الدراسة التطبيقية
119	2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل
121	المبحث الثاني: اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية.
121	1. استخدام نموذج FELTHAM-OHLSON
121	1.1 النموذج القائم على السعر:
122	2.1 النموذج القائم على العائد:
124	2. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضية الأولى
149	المبحث الثالث: اختبار مدى جودة القوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي
149	1. استخدام نموذج MODIFIED JONES MODEL
150	1.1 حساب المستحقات الكلية
152	2.1 تقدير المستحقات غير الاختيارية
155	3.1 تقدير المستحقات الاختيارية
158	4.1 اختبار معنوية ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة

## فهرس المحتويات

159	2. عرض وتحليل نتائج مؤشر ربحية السهم واختبار الفرضية الثالثة
168	3. عرض وتحليل نتائج مؤشر المردودية المالية واختبار الفرضية الرابعة
177	4 خلاصة الفصل
185 - 179	الخاتمة
198 - 187	قائمة المراجع
211 - 200	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	طبيعة العلاقة بين تحقيق القيمة والأداء المالي	66
02	أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي	80
03	مستويات قوة الارتباط	120
04	بيانات متغيرات نموذج Ohlson للشركات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018	125
05	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الانحدار التجميعي PRM (نموذج Ohlson)	130
06	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM (نموذج Ohlson)	131
07	اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM (نموذج Ohlson)	132
08	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM (نموذج Ohlson)	133
09	نتائج اختبار HAUSMAN.TEST للمفاضلة بين REM و FEM (نموذج Ohlson)	134
10	بيانات مؤشر المردودية المالية وسعر السهم في بورصة الجزائر للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018	135
11	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الانحدار التجميعي PRM (المؤشر المردودية المالية)	139
12	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار الثابتة FEM (المؤشر المردودية المالية)	140
13	اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM (المؤشر المردودية المالية)	141
14	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM (المؤشر المردودية المالية)	142
15	نتائج اختبار TEST-HAUSMAN للمفاضلة بين REM و FEM (المؤشر المردودية المالية)	143
16	المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة خلال 2015-2018	151

قائمة الجداول والأشكال

153	معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2015	17
153	معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2016	18
154	معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2017	19
154	معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2018	20
156	المستحقات الاختيارية وممارسات ادارة الأرباح للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018	21
157	التكرارات والنسب المئوية للشركات محل الدراسة الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة	22
158	يوضح نتائج اختبار ثنائي الحد BINOMINAL TEST لممارسة إدارة الأرباح	23
162	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الانحدار التجميعي PRM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)	24
163	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)	25
164	اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)	26
165	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار العشوائية REM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)	27
166	نتائج اختبار HAUSMAN. TEST (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)	28
170	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الانحدار التجميعي PRM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)	29
171	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)	30
172	اختبار فيشر F. TEST للمفاضلة بين PRM و FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)	31
173	نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)	32
174	اختبار HAUSMAN. TEST للمفاضلة بين REM و FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)	33

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم المعلوماتية	5
02	الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الإطار المفاهيمي المشترك بين Fasb/Iasb	29
03	توضيح العلاقة بين TR، وFR، وBFR	51
04	تخصيص القيمة المضافة	59
05	مخطط حساب انخفاض قيمة الأصول	100
06	تحليل تطور مؤشر ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2018-2012	126
07	تحليل تطور مؤشر المردودية المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2018-2012	136
08	تطور مؤشر ربحية السهم لشركة بيوفارم والاسمنت عين الكبيرة خلال فترة 2015-2018	160
09	تطور مؤشر المردودية المالية للشركة بيوفارم والاسمنت عين كبيرة خلال فترة 2015-2018	168

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
<b>FASB</b>	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
<b>IAS</b>	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
<b>IASB</b>	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
<b>IFRS</b>	International Financial Reporting Standard	معايير الإبلاغ المالي الدولية
<b>SCF</b>	Systeme Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
<b>SEC</b>	Securities And Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
<b>SGBV</b>	La Societe De Gestion De La Bourse Des Valeurs Mobilieres	شركة تسيير بورصة القيم المنقولة
<b>SIC</b>	Standing Interpretations Committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
<b>US GAAP</b>	United States Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً
<b>EPS</b>	Earnings Per Share	ربحية السهم
<b>EVA</b>	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
<b>MVA</b>	Marlet Value Added	القيمة السوقية المضافة
<b>PCN</b>	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
<b>SCAEK</b>	Societe De Ciments Ain El Kbira	مؤسسة الاسمنت بعين الكبيرة
<b>LIFO</b>	Last In, First Out	الوارد أخيراً صادر أولاً
<b>FIFO</b>	First In, First Out	الوارد أولاً صادر أولاً

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
200	الميزانية	01
202	حساب النتيجة حسب الطبيعة	02
203	حساب النتيجة حسب الوظيفة	03
204	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة	04
205	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة	05
206	جدول تغيرات الاموال الخاصة	06
207	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2015 حسب مخرجات SPSS	07
208	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2016 حسب مخرجات SPSS	08
209	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2017 حسب مخرجات SPSS	09
210	معاملات نموذج الانحدار لسنة 2018 حسب مخرجات	10
211	نتائج اختبار ثنائي الحدين Binomial test لممارسات إدارة الأرباح	11

# مقدمة

تُعَدّ المحاسبة من حيث طبيعتها نشاطها نظاما للمعلومات، يقوم على إدخال بيانات خام، ثم معالجتها وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتتحول الى معلومات مالية مفيدة يُفصح عنها في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. لكن مع سلسلة الفضائح والأزمات المالية التي شملت مختلف الشركات العالمية العملاقة في الدول المتقدمة مثل Enron و Worldcom وأمريكا، ثم أزمة الرهن العقاري وغيرها من الانهيارات المالية التي تعود أسبابها إلى انتشار الفساد المالي والإداري بصفة عامة، والفساد المحاسبي بصفة خاصة، من خلال الإفصاح عن قوائم مالية مظلمة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركات ونتائج أعمالها، اهتزت بذلك ثقة المستخدمين في مدى امكانية الاعتماد عليها كمصدر للمعلومة، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات حول توفير قوائم مالية ذات جودة عالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

أولى الفكر المحاسبي اهتماما بالغا بجودة القوائم المالية، ويرجع ذلك للدور الذي تؤديه المعلومات المالية في نجاح أو فشل المؤسسة، ودرجة نموها وتطورها في المجال الذي تنشط فيه. حيث أن ذلك يتوقف منطقيا على جودة النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة. فنجد على الصعيد الدولي، وفي غضون سنوات قليلة، أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS أصبحت لغة المحاسبة الأكثر شهرة واعتمادا، حيث أن تطبيقها في اعداد وعرض القوائم المالية ينتج عنه معلومات مالية مفيدة تتسم بمجموعة من الخصائص النوعية، التي غالبا ما يستند إليها الباحثون للحكم على مدى جودة القوائم المالية، الأمر الذي يوفر للمستخدمين أساسا ومرشدا يعتمد عليه في مراقبة الممارسات المحاسبية لإدارة المؤسسات من أجل حماية حقوقهم من التلاعبات التي يمكن أن تمارسها الإدارة من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية والثغرات المتاحة لإدارة الأرباح، وتظليل المستثمرين والتأثير على قراراتهم، ما يُفقد القوائم المالية الجدوى من إعدادها وبالتالي جودتها، بحيث تصبح تعرض معلومات لا تعبر بصدق عن المركز المالي والأداء المالي الفعلي للمؤسسة.

تقوم الأطراف الداخلية والخارجية بالمؤسسة بعملية تقييم الأداء المالي، بالإعتماد غالبا على مجموعة من المؤشرات المالية، لكن الهدف من التقييم يختلف بالنسبة لكلا الطرفين. حيث نجد أن الإدارة تقوم بتقييم الأداء المالي للشركة بهدف تحسينه مستقبلا، أما الفئة الثانية والمثلة في المستثمرين الحاليين والمرتبين؛ فتقوم بعملية تقييم الأداء المالي للشركة من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة وذلك من خلال تشخيص الأداء المالي الفعلي للمؤسسة، ليتم الحكم عليه. ومن المعروف في الساحة المحاسبية والمالية؛ بأن المستثمر يركز في تقييم الأداء المالي للمؤسسة على مؤشر ربحية السهم، باعتباره يمثل عائد أمواله المستثمرة ويعبر عن حصة كل سهم من أرباح الشركة، ونظرا إلى أن القوائم المالية موجهة بالدرجة الأولى إلى

خدمة مصالح المستثمر وفق ما جاءت به المحاسبة الدولية. فقد أولت الهيئات المحاسبية اهتماماً ملاحظاً لهذا المؤشر المالي على غرار المؤشرات المالية الأخرى من خلال اصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 والموسوم بـ "ربحية السهم"، حتى يتمكن المستثمر من الاعتماد عليه إضافة إلى مؤشر المردودية المالية في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

## 1. طرح إشكالية الدراسة:

على المستوى المحلي؛ نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة للتوجه نحو اقتصاد السوق، قامت الجزائر بتبني نظام محاسبي مالي تسعى من خلاله إلى تطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته، والارتقاء بمستوى الممارسات المحاسبية، من خلال الانتقال من محاسبة هدفها تقديم قوائم مالية ذات طابع جبائي، إلى تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية، خالية من ممارسات التحايل المحاسبي، ويمكن الاعتماد على المعلومات المعروضة فيها في التقييم الصادق والفعلي للأداء المالي الذي يعكس حقيقة الواقع والمعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل حماية حقوق أصحاب المصالح خاصة المستثمرين منهم وترشيد قراراتهم الاقتصادية. أمام هذا الطرح تبلور الإشكالية التي نحاول الاجابة عليها من خلال هذه الدراسة على النحو الآتي:

" إلى أي مدى يمكن أن تؤثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ "

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية؟
- ما مدى جودة القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة من حيث ممارستها لإدارة الأرباح؟
- ما أثر جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح على تقييم مؤشر ربحية أسهم المؤسسات محل الدراسة؟
- ما أثر جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح على تقييم مؤشر المردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة؟

## 2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة؛ سوف نفترض ما يأتي:

### الفرضية الأولى:

- يوجد أثراً إيجابياً ذو دلالة احصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وملاءمة المعلومات المالية؛

الفرضية الثانية:

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها ما يعكس جودة قوائمها المالية؛

الفرضية الثالثة:

- يوجد أثراً ايجابياً ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الارباح ومؤشر ربحية أسهم المؤسسات محل الدراسة؛

الفرضية الرابعة:

- يوجد أثراً ايجابياً ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الارباح ومؤشر المردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة.

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق هدف أساسي يتلخص في اختبار وتحليل أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتقديم اقتراحات هادفة في سبيل تحقيق وتطوير ذلك، والذي يتفرع عنه أهداف فرعية وتكميلية يمكن حصرها في أهداف ترتبط بالجانب النظري للموضوع، وأخرى ترتبط بالجانب التطبيقي، والتي يمكن عرضها فيما يأتي:

- الإلمام بأبرز المداخل التي يستند إليها أغلب الباحثين في المجال المالي والمحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية؛
- عرض دراسة تحليلية معمقة لمجموعة من أهم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لتوضيح مدى مساهمتها في تعزيز جودة القوائم المالية من وجهة نظر مستخدميها، ومقارنتها مع النظام المحاسبي المالي لتحديد مدى توافقهما، وتحليل أثر ذلك على مؤشرات تقييم الأداء المالي؛
- إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018؛
- التعرف على مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح في قوائمها المالية، للحكم على مدى جودتها؛
- اختبار وتحليل أثر جودة القوائم المالية معبرا عنها بإدارة الأرباح على تقييم الأداء المالي المعبر عنه بمؤشري ربحية السهم والمردودية المالية؛
- تطبيق نماذج كمية أجنبية على بيئة الأعمال الجزائرية؛

- محاولة الوقوف على واقع بورصة الجزائر من خلال دراسة حالة المؤسسات المدرجة فيها.

#### 4. أهمية الدراسة:

- تتأتى أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا معاصرا، ما يسمح بوضع بين أيدي أهل الاختصاص بعض النتائج الميدانية الجديدة، المتعلقة بأثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي، الأمر الذي يفتح آفاقا جديدا لأبحاث مستقبلية لدراسة الموضوع من جوانب أخرى مختلفة.
- إبراز الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع البحث محل الدراسة، وإرساء أفق نظري تطبيقي يستمد كيانه من واقع البيئة الجزائرية.
- المساهمة في كشف بعض نقائص النظام المحاسبي المالي ومحاولة صياغة اقتراحات لتحسينها.
- صياغة توصيات تفيد أصحاب المصلحة بالمؤسسة الجزائرية خاصة المستثمرين منهم في الوصول إلى تقييم فعال لأداء مالي يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- الوقوف على واقع بورصة الجزائر، ووضع اقتراحات من شأنها الرفع من كفاءة السوق المالي.

#### 5. منهج الدراسة:

تستدعي طبيعة الموضوع الذي بين أيدينا، وتحقيقا لأهداف الدراسة، المزج بين مجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية. حيث يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على مختلف المصادر والأبحاث العلمية التي جاء بها الفكر المحاسبي والمالي. كما يتم الإستناد على المنهج المقارن في جوانب معينة من الدراسة، أين يتم مقارنة النظام المحاسبي المالي مع ما جاءت به المحاسبة الدولية للوقوف على أهم نقاط التقارب والاختلاف.

في حين يتم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، الذي يتعلق بدراسة تجربة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل محتوى القوائم المالية وتقارير التسيير، وعلى المواقع الإلكترونية، والمقابلة، والملاحظة، كأدوات بحث لجمع البيانات، ووصفها، وقياسها، وتحليلها إحصائيا، وتفسيرها بغية الوصول إلى نتائج علمية تعكس الواقع إلى أكبر قدر ممكن.

#### 6. حدود الدراسة:

تم تحديد الحدود المكانية والزمنية للدراسة على أساس اعتبارات موضوعية تخدم أهداف البحث:

**الحدود المكانية:** تم التركيز على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لتكون محل الدراسة، والتي بلغ عددها 5 شركات، بالإضافة إلى شركة الإسمنت عين الكبيرة التي كانت سوف تدرج في البورصة في سنة 2016.

الحدود الزمنية: تم الاعتماد في دراستنا على التقارير المالية التي تغطي فترة 2012-2018 أي (07) سبع سنوات ابتداءً من سنة 2012، على اعتبار أن 2010 هي سنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وسنة 2011 سيتم فيها التحكم أكثر من قبل المؤسسات في تطبيق هذا النظام الجديد، لتكون سنة 2012 حسب تقديرنا أفضل سنة يمكن البدء بها في إجراء دراستنا التطبيقية.

## 7. الدراسات السابقة:

تعدّ الدراسات السابقة الأرضية التي تنطلق منها الدراسة الحالية. وفي حدود اطلاعنا؛ تمكّننا من الحصول على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها أهمية في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، والتي يمكن عرض أبرزها من خلال ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث كما يأتي:

▪ دراسة (Ferdyn Van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens, 2009)، بعنوان:

### « Quality Of Financial Reporting : Measuring Qualitative Characteristics »

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح فعالية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة القوائم المالية، أين قام الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بفترة 2007-2009 الخاصة بـ 231 مؤسسة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة والبورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق IFRS ووفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (US.GAAP)، حيث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤالاً مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والوقتية). وقد توصل الباحثون إلى أنّ هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية سابقة الذكر، وأنّ القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية IFRS أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق (US.GAAP)، في حين أن القوائم المعدة وفق (US.GAAP) هي الأكثر تمثيلاً للواقع.

▪ دراسة (Alain Devalle, Enrico Onali, Riccardo Magarini, 2010)، بعنوان:

### « Assessing The Value Relevance Of Accounting Data After The Introduction Of IFRS In Europe »

تسعى الدراسة إلى توضيح أثر إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القيمة الملاءمة للبيانات المحاسبية، ومعرفة ما إذا كانت القيمة الملاءمة للمعلومات قد ارتفعت بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS، ولتحقيق ذلك قام الباحثون بتطبيق نموذج OHLSON على عينة مكونة من 3721 شركة مدرجة في خمس بورصات أوروبية: فرانكفورت، ومدريد، وباريس، ولندن، وميلانو. توصلت الدراسة إلى أنه ازداد تأثير الأرباح على سعر السهم EPS بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كل من ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، بينما انخفض تأثير القيمة الدفترية للأسهم (حصّة السهم من رأس المال BVS) في الدول نفسها باستثناء المملكة المتحدة.

▪ دراسة (Badloe, S.H., 2011)، بعنوان:

«The Quality Of Accounting Information, A Case Of The Netherlands»

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطور جودة المعلومات المالية بعد تطبيق هولندا لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية سنة 2005، وكذلك معرفة تأثير كل من النظام السياسي والقانوني والمالي على تطبيق هذه المعايير في البيئة الهولندية، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 63 شركة مدرجة في بورصة روتردام لفترة 2009-2001، حيث قام الباحث بقياس جودة المعلومات المالية من خلال قياس مستويات التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، والقيمة الملاءمة للمعلومات المالية وفق المعايير المحلية الهولندية ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك انخفاضاً في جودة الإفصاح المحاسبي في فترة تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS مقارنة بمرحلة معايير المحاسبة الهولندية، وأن هناك ارتفاع ملاحظ في ممارسة إدارة الأرباح مقابل انخفاض ملحوظ في مستوى التحفظ المحاسبي في فترة تطبيق معايير IFRS وقواعد حوكمة الشركات.

▪ دراسة (Réda Safsaf, 2014)، بعنوان:

« Contribution A L'analyse De L'effet De L'adoption Des IFRS Sur La Qualité Des Chiffres Comptables »

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل أثر التطبيق الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS على جودة الأرقام المحاسبية، ولتحقيق ذلك تم تطبيق مجموعة من النماذج التجريبية على عينتين، الأولى: تتكون من شركات تنتمي إلى 14 دولة أوروبية تعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بينما تتكون العينة الثانية: من شركات ثمانية دول لا تعتمد المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتم تقسيم العينتان وفقاً لخصائصهما المؤسسية وهي القوة القانونية، ودرجة الحافز للاتصال المالي والاختلافات بين المعايير المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تشير نتائج الاختبارات التجريبية المتحصل عليها إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كان له تأثير إيجابي على الملاءمة المعلوماتية للأرقام المحاسبية للمجموعات المؤسسية المقارنة، كما أظهرت النتائج ارتفاع في ممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسات بعد اعتماد IFRS.

▪ دراسة (Umobong, A.A & Ibanichuka, E.A.L, 2016)، بعنوان:

« IFRS Implementation And Firms Financial Performance In Nigeria »

تتناول الدراسة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والأداء المالي للشركة معبرا عنه بمتوسط العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق المساهمين ROE، وربحية السهم EPS، باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من بورصة نيجيريا للفترة من 2006 إلى 2014، وتحاول التأكد مما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يقلل من التلاعب بالنتائج المالية، من خلال مقارنة النتائج المالية قبل وبعد

تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، للشركات الناشطة في قطاع الأغذية والمشروبات والمستحضرات الصيدلانية. تم إجراء اختبار t المستقل للعينة وتحليل البيانات باستخدام برنامج ANOVA بهدف المقارنة بين فترة قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والفترة التي تلتها. تشير النتائج المتوصل إليها في الدراسة إلى عدم وجود اختلاف كبير في متوسط العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وربحية السهم خلال الفترتين، مما يعني أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يؤثر على الأداء المالي المفصح عنه. واستناداً إلى هذه النتائج، استنتج الباحثان أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي فشلت في منع ممارسات إدارة الأرباح.

■ دراسة: (عبد الرحمان عبد الله الرحمان وعمر محمد الحسن أحمد هاشم، 2016)، بعنوان:

"أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي"

استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم ودوافع وأساليب ممارسة إدارة الأرباح وتأثيرها على تقويم الأداء المالي، والقيام بدراسة تطبيقية لمعرفة نتيجة العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومؤشرات تقويم الأداء المالي المتمثلة في مؤشرات الربحية، وسعر السهم إلى ربحيته، ومؤشرات النشاط. حيث قام الباحث بتطبيق نموذج جونز المعدل لتقدير قيم المستحقات الاختيارية لمصارف العينة، ومن ثم الكشف عن مدى ممارستها لإدارة الأرباح في بياناتها المالية خلال فترة 2009-2013م. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة 80%، وأن ذلك أثر بشكل طردي على تقويم الأداء المالي لها من خلال التأثير على مؤشرات الربحية، والنشاط، وسعر السهم إلى ربحيته.

■ دراسة: (Chashmi, N.A & Fadaee, M, 2016)، بعنوان:

« Impact Financial Performance And Growth Opportunities On Success Or Failure Of Comanie : Evidence From Tehran Stock Exchange »

تسعى الدراسة إلى التحقيق في تأثير الأداء المالي وفرص النمو على نجاح أو فشل الشركات المدرجة في بورصة طهران. حيث تم التعبير عن مقاييس الأداء المالي من خلال مؤشرات ربحية السهم، والمردودية المالية، ومعدل العائد على الأصول، وكذلك فرص النمو كمتغيرات مستقلة، ونجاح أو فشل كمتغير تابع. أين افترض الباحث بأن هناك علاقة تفسيرية كبيرة بين مقاييس الأداء المالي ومناقشة فرص النمو ونجاح أو فشل الشركات. عينة الدراسة شملت 115 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال فترة 7 سنوات (2006-2012). تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) والانحدارات المتعددة من أجل تحليل البيانات. أظهرت النتائج المتوصل إليها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية السهم ومعدل العائد على الأصول مع النجاح أو الفشل، ولكن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين والنجاح أو الفشل، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرص النمو والنجاح أو الفشل.

▪ دراسة (عقي حمزة، 2016-2017)، بعنوان:

"انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي"

بحثت هذه الدراسة في مدى انعكاس تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية وأثرها على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال دراسة بعض المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام منهج التحليل التمييزي AFD والتحليل إلى عوامل أساسية ACP، انطلاقاً من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية ما قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وللوقوف على انعكاسات تطبيقه على تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أن يساهم في نهوض سوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية تمتاز بالملاءمة والمصدقية في تبيان الوضعية المالية الحقيقية من خلال المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة.

▪ دراسة (زبيدي البشير، 2016)، بعنوان:

"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي-دراسة حالة مجمع صيدال-

ناقشت هذه الدراسة أهمية التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق جودة المعلومات المالية المعروضة في القوائم أو التقارير المالية، مع تحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً في ذلك على أسلوب الاستبيان، الذي تم توزيعه على مجتمع الدراسة المتمثل في: المدير، والمديرين الفرعيين، والمحاسبين ومراجعين الحسابات الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة الموظفين في جميع فروع مجمع صيدال، وكذلك المساهمين والمستثمرين. وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات؛ تم التوصل إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قد ساهم بشكل مقبول في تحقيق جودة التقارير المالية، وأنه نتيجة لتطبيقها قد تحقق تحسن ملاحظ في معظم مؤشرات تقييم الأداء المالي وبنسب متفاوتة.

▪ اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا؛ تعدّ الدراسة التي بين أيدينا من أولى الدراسات التي تبحث في أثر جودة القوائم المالية كمتغير مستقل على تقييم الأداء المالي كمتغير تابع مع دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، فمن الواضح من خلال الدراسات السابقة أنه لا تتوفر دراسة واحدة جمعت بين متغيري جودة القوائم المالية مع تقييم الأداء المالي، هذا ما أعطى قيمة مضافة لدراستنا؛

تعدّ الدراسة الحالية الأحدث، والأكثر تمثيلاً للواقع، والأكثر شمولاً بالمقارنة مع الدراسات السابقة؛ حيث قمنا من الناحية التطبيقية بدراسة واقع الإقتصاديات ذات الحجم الكبير والمتمثلة في جميع المؤسسات

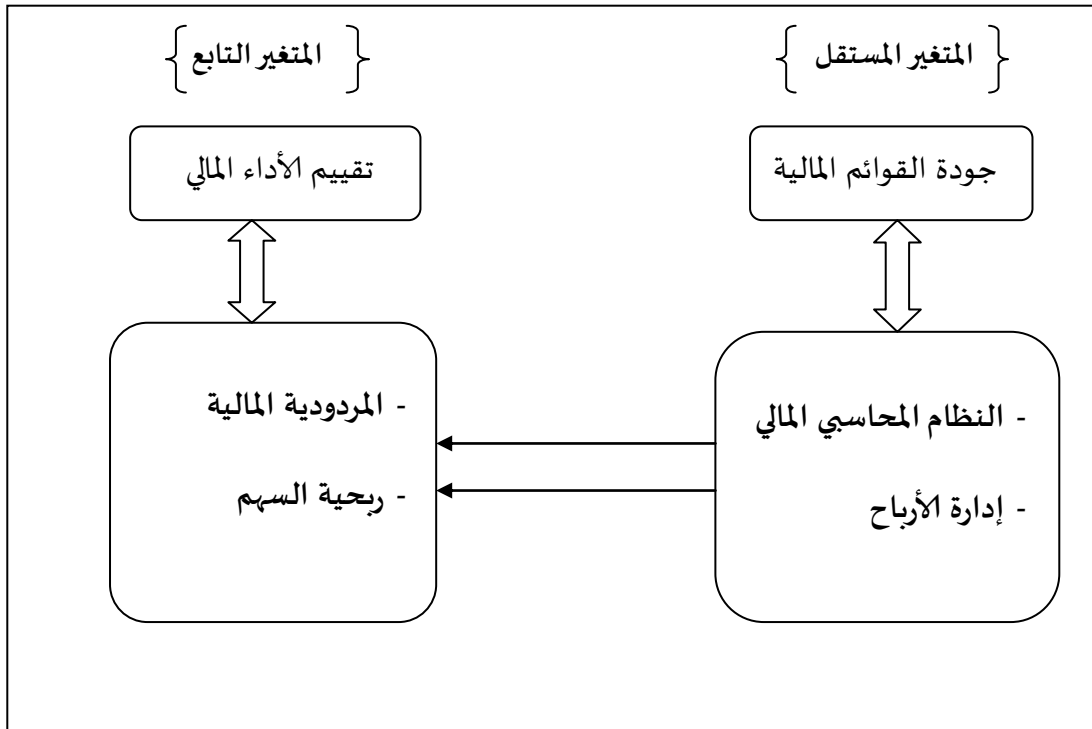
المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، باعتبارها من أهم أنواع الشركات نظرا لحجمها، وشكلها القانوني، ودورها الفعال في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ما يعطي صورة أقرب وأكثر تمثيلا للواقع من تلك الدراسات التي تدرس حالة مؤسسة واحدة أو حالة المؤسسات غير المدرجة، كما تمت الدراسة في فترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية سنة آخر تقرير مالي معروض على موقع بورصة الجزائر، هذا ما أعطى للدراسة الحالية وزنها وأهميتها مقارنة مع الدراسات السابقة؛

في الدراسة الحالية؛ تم استخدام طريقة القيمة الملاءمة التي تعتمد على أسعار وعوائد أسهم المؤسسات المدرجة في البورصة من أجل تقييم جودة القوائم المالية وجودة النظام المحاسبي المالي، وهي من الطرق نادرة الاستخدام في الدراسات الجزائرية، هذا إن لم نقل منعدمة تماماً، ما أعطى للدراسة اختلافها الجوهري مقارنة مع الدراسات العربية عامة والجزائرية بصفة أخص.

كما تختلف دراستنا عن بعض الدراسات الأجنبية السابقة في كون هذه الأخيرة أجريت في بيئات مختلفة عن البيئة الجزائرية التي تعدّ من الاقتصاديات الناشئة، كونها لا تتوفر على المقومات الاقتصادية والقانونية والثقافية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحقيق جودة القوائم المالية.

## 8. نموذج الدراسة

يمكن تمثيل نموذج الدراسة الذي يتضمن المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، في الشكل الآتي:



## 9. تقسيمات الدراسة:

ارتأينا تقسيم الدراسة الحالية إلى أربع فصول: منها ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي.

حيث يخصص الفصل الأول لدراسة محتوى القوائم المالية وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، والتطرق إلى التأصيل النظري لجودة القوائم المالية، من خلال تقديم مفهوما، أهميتها، ومداخل تقييمها، مع التركيز على الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة وفق ما جاءت به الهيئات المحاسبية الدولية. أما الفصل الثاني من الدراسة فنتطرق فيه الى الاطار النظري للأداء المالي وتقييمه، من خلال تناول ماهية الأداء عامة ثم الانتقال إلى الأداء المالي وعملية تقييمه، إضافة إلى عرض المؤشرات المالية التي يعتمد عليها الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة في عملية التقييم. خصص الفصل الثالث من الجانب النظري؛ لإجراء دراسة تحليلية معمقة على أهم المعايير المحاسبية الدولية لاستخراج مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة في النصوص التي جاءت بها، ومقارنة مدى توافقها مع النظام المحاسبي المالي، ليتم بعدها توضيح أثر ذلك على مؤشرات تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الرابع والأخير، والمخصص للدراسة التطبيقية ولأختبار مدى صحة الفرضيات؛ فقد تم فيه تطبيق نموذجين أجنبيين على بيانات مؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. بحيث تم تطبيق نموذج أولسون "Ohlson" لدراسة وتحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة الأرقام المحاسبية خاصة وعلى المعلومات المالية بصفة عامة، من خلال دراسة محتوى القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018، أما نموذج جونز المعدل « Modified Johns » يتم تطبيقه لمحاولة معرفة مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها للحكم بذلك على مدى جودتها. يتم بعد ذلك صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتحليل أثر ذلك على أهم مؤشرين ماليين يعتمد عليهما المستثمر في التعبير عن الأداء المالي للمؤسسة وتقييمه، على أساس أن القوائم المالية موجهة بالدرجة الأولى إلى المستثمر.

# الفصل الأول:

جودة القوائم المالية

في أدبيات الفكر المحاسبي المعاصر

## تمهيد الفصل 1:

عملت الجزائر هي الأخرى وتواكبا مع التطور الملاحظ في المحاسبة عبر أنحاء العالم من خلال معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛ على إصلاح نظامها المحاسبي وتطوير محاسبتها من خلال تبني النظام المحاسبي المالي والقانون 11-07 الذي أصبح حيز التنفيذ ابتداءً من جانفي 2010، والذي من المفروض أنه مستمد من تلك المعايير الدولية. حيث أن أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي هو إطاره المفاهيمي والذي تُعدّ القوائم المالية أهم مكون له، باعتبارها تمثل مخرجات النظام المحاسبي. حيث أن هذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية المفيدة للأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة الداخلية منها والخارجية، بغية صنع قرارات اقتصادية رشيدة.

على هذا الأساس، وحتى تلبى القوائم المالية الغرض من إعدادها؛ يجب أن تكون على مستوى عالٍ من الجودة. حيث أصبحت جودة القوائم المالية غاية كل مستخدم لها، فنظرا لأهمية ذلك توجه العديد من الباحثين لفك الغموض حول هذا الموضوع، من بينهم الدراسة التي بين أيدينا.

وللإمام أكثر بالموضوع، سنعمل في هذا الفصل على توضيح الخلفية النظرية لجودة القوائم المالية، وذلك من خلال المحورين الآتيين:

المبحث الأول: محتوى القوائم المالية وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لجودة القوائم المالية.

## المبحث 1: محتوى القوائم المالية وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة لنشاط المنشأة ولنتائج أعمالها، وحلقة وصل بينها وبين مختلف مستخدميها، حيث توجب على الإدارة إعدادها وعرضها وفق متطلبات معيّنة تم تحديدها في المعايير المحاسبية الدولية\_ وبالتحديد في المعيارين الأول والسابع\_ وفي النظام المحاسبي المالي، الذي من المعروف في الساحة المحاسبية أنه مستوحى من هذه المعايير\* من أجل توحيد الممارسات المحاسبية على المستويين الدولي والمحلي، وذلك حتى تخدم القوائم المالية المعروضة احتياجات أصحاب المصلحة بالمؤسسة.

### 1. ماهية القوائم المالية

في هذا العنصر من الدراسة؛ سيتم التطرق إلى مفهوم القوائم المالية، علاقتها بالتقارير المالية وعرض لأهم أهدافها ومكوناتها، كالتالي:

#### 1.1 تعريف القوائم المالية:

"القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبياً، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب البيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، فهي بذلك بمثابة جواز سفر محاسبي لمرور المنشأة إلى جميع المستثمرين في أرجاء العالم"<sup>1</sup>.

كما تعرّف على أنها: "وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بشكل مقارن بين الدورة الحالية والدورة السابقة لها، موجهة إلى مختلف مستخدمي هذه المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، والحكم على أداء المؤسسة ووضعيتها المالية"<sup>2</sup>.

نستنتج من خلال ما سبق؛ أنّ القوائم المالية تعدّ المنتج النهائي للمحاسبة والوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي والوجهة الرئيسيّة لمختلف مستعمليها للحصول على معلومات مالية مفيدة يُعتمد عليها في تحديد الوضعية المالية للمنشأة وتقييم أدائها المالي والتنبؤ بتدفقاتها النقدية، فهي بمثابة صورة للأرقام التي تعكس باختصار مختلف الأحداث والمعاملات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة والمتعلقة بنشاطها خلال فترة معينة، مما يسمح بتوضيح رؤية مستخدميها لتسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

\* حيث سنقوم في هذا المبحث من الدراسة بإجراء مقارنة بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يخص ماهية القوائم المالية ومحاولة استنتاج نقاط التشابه والاختلاف إن وجدت.

<sup>1</sup> - سامر مظهر قنطقجي، لغة الإفصاح المحاسبي والمالي، دار أبي الفداء العلمية للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، سوريا، 2012، ص21.

<sup>2</sup> - مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، التقارير المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، "د.ت"، ص28.

## 2.1 مكانة القوائم المالية من التقارير المالية:

تتكوّن التقارير المالية من: القوائم المالية، تقرير مجلس الإدارة، وتقرير المدقق الخارجي، بالإضافة إلى الإيضاحات المكملّة للقوائم المالية. في هذا الصدد، يمكن اعتبار أنّ القوائم المالية هي الجزء الأكثر أهمية بالنسبة للمستخدمين، باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات المالية، وأنّ التقارير المالية تمثّل الإطار الأوسع والأشمل الذي يضم المعلومات المالية وغير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، مثل التنبؤات التي تقوم بها الإدارة وغيرها من معلومات.

كحوصلة؛ يمكن اختصار علاقة القوائم المالية بالتقارير المالية على أنها علاقة الجزء بالكل.

## 3.1 أهداف القوائم المالية:

تُمثّل أهداف القوائم المالية جَوهراً لبناء النظرية المحاسبية. حيث تعددت محاولات تحديدها على الصعيدين الدولي والمحلي، فكان أهمها محاولة لجنة "Trueblood" في إصدار تقرير شامل مكوّن من إثني عشر هدفاً للقوائم المالية، كما صنف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي "FASB" سنة 1978 الأهداف المنشودة من القوائم المالية إلى أهداف رئيسية وأخرى فرعية، أما في ظل الإطار المفاهيمي المشترك بين FASB وIASB سنة 2010 والذي تم تعديله وإعادة إصداره سنة 2018؛ فقد حُدّدت مجموعة من الأهداف تحت مُسمى: "أهداف القوائم المالية ذات الغرض العام"، وكذا النظام المحاسبي المالي من خلال القانون رقم 11-07 والمرسوم التنفيذي رقم 156-08 فقد تم تحديد أهداف الكشوف المالية (القوائم المالية) في بعض المواد.

حيث صبّت جهود الهيئات سابقة الذكر وغيرها في الأهداف المحورية ملخصة كالآتي:

- توفير معلومات ذات جودة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وعن مصادر الأموال واستعمالاتها والتغيّر الحاصل في الوضع المالي لها من فترة مالية إلى أخرى، تلبيةً لإحتياجات العديد من مستخدمي القوائم المالية عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية<sup>1</sup>؛
- ضمان الشفافية من خلال الإفصاح الكامل وتقديم عرض عادل عن المعلومات المفيدة في إتخاذ القرارات<sup>2</sup>؛
- تقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال وتوظيف موارد المنشأة المتاحة لها وسلوكها الاقتصادي.
- تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مفيدة تساعد في تقييم قيمة ووقت عائد الإستثمار ودرجة التأكد من تحقيقه<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> - طلال محمد علي الحجاوي وحيدر علي المسعودي، المحاسبة المالية "المتوسطة" على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، دار الكتب، بغداد، العراق، ط1، 2018م، ص23-24، بتصرف.

<sup>2</sup> - Hamid SARBEH, GESTION COMPTABLE PAR APPLICATION CONFORME AUX NOUVEAU SCF ET AUX NORMES COMPTABLES IAS/IFRS, Page Bleu, ALGERIE, 2012, P20-21.

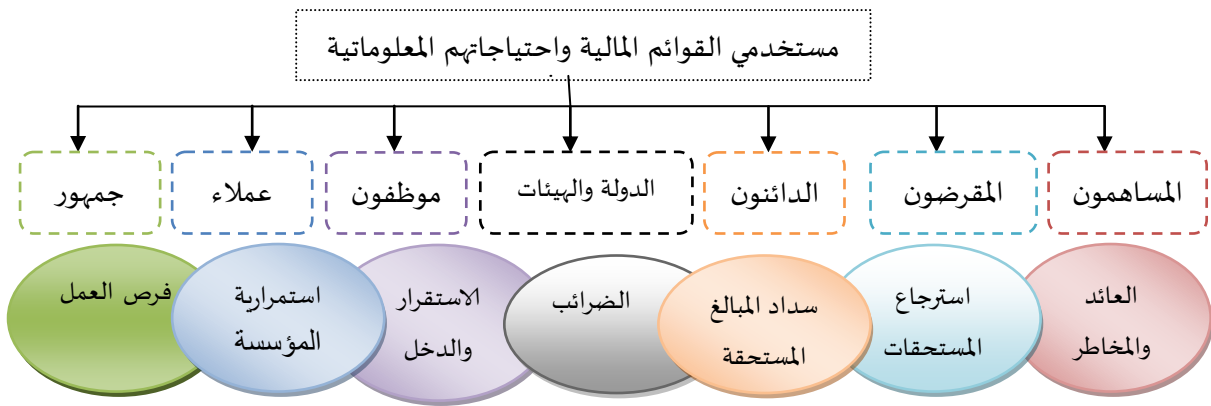
<sup>3</sup> - مجدى سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية: السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية - الإفصاح المحاسبي - عرض البيانات المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، "د.ط"، 2017، ص15.

مما سبق؛ يمكن القول أنّ أهداف القوائم المالية هي ذات غرض عام، أين يتم من خلالها التركيز على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم سلطة وقدرة محدودتين في الحصول على المعلومات الخاصة بترشيد قراراتهم الاقتصادية. حيث سيتم التطرق لهذا بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

## 2. مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم المعلوماتية:

وفقا للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فإن مستخدمي القوائم المالية تتمثل في: المستثمرين الحاليين والمرتقبين، الموظفين، المقرضين، المورددين والدائنين الآخرين، العملاء، الدولة والهيئات العمومية والجمهور<sup>1</sup>، لكل منهم احتياجاتهم المعلوماتية الخاصة اللازمة لاتخاذ قراراتهم المختلفة، والشكل الموالي يوضّح ذلك:

الشكل رقم 01: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم المعلوماتية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Odile BARBE Et Laurent DIDELOT, **COMPTABILITE APPROFONDIE**, Nathan, Paris, FRANCE, 2011, P65.

الملاحظ من الشكل أعلاه؛ أن هناك تعددا واختلافا واضحا في احتياجات مستخدمي القوائم المالية وهذا نظراً لاختلاف وجهة القرار المتخذ، إلا أنها تبقى متداخلة ومشاركة فيما بينها؛ فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين أو المساهمين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي بالضرورة بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين. نظرا لصعوبة تلبية جميع احتياجات المستخدمين كل على حده، سواءً من ناحية التكاليف العالية التي تُتحمّل جراء هذه العملية أو بسبب الكم الهائل من المعلومات المالية وغير المالية التي يستحيل عمليا وفي ظل بيئة الأعمال الحالية عرضها في مجموعة واحدة من القوائم المالية، تقوم الإدارة بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام تفي بالاحتياجات المشتركة لجميع أصحاب المصالح مع التركيز على احتياجات المستثمرين والمقرضون والدائنون الآخرون الذين اعتبرهم مجلس IASB أنهم المستخدمون

<sup>1</sup> - Obert ROBERT, **PRATIQUE DES NORME IFRS**, Dunod, Paris, FRANCE, 6ème Edition, 2017, P64.

الأساسيون للقوائم المالية وأن المعلومات المالية يجب أن تخدم احتياجاتهم بالدرجة الأولى نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق المال، هذا في ظل المحاسبة الأنجلوسكسونية.

أما عن النظام المحاسبي المالي؛ فرغم أنه استمد البعض من نصوصه من المحاسبة الدولية إلا أنه لا توجد مادة صريحة فيه تحدد بوضوح مستخدمي القوائم المالية.

### 3. مكونات القوائم المالية

نصت المعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد المعيارين المحاسبين الدوليين الأول والسابع IAS1 و IAS7 و النظام المحاسبي المالي من خلال إطاره التصوري؛ على مجموعة محددة من القوائم المالية ذات الغرض العام (الكشوف المالية حسب SCF) الواجب عرضها سنويا على الأقل لتلبية احتياجات الأطراف ذات المصلحة، والتي تتمثل في: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حساب النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة) والإيضاحات (الملاحق).

حيث سيتم التطرق في هذا العنصر من الدراسة؛ إلى مفهوم وأهمية كل قائمة من القوائم المالية، بالإضافة إلى متطلبات عرضها وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

#### 1.3 الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعدّ الميزانية أولى القوائم المالية ذات الغرض العام، لما لها من أهمية وانعكاس في إبراز الصورة الحقيقية للمؤسسة، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

##### 1.1.3 تعريف الميزانية:

"الميزانية هي قائمة مالية توضح في تاريخ معين الوضعية المالية والمركز المالي للمؤسسة، والتي تحتوي على عناصر الأصول، الخصوم والأموال الخاصة"<sup>1</sup>.

كما عرّفها المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"<sup>2</sup>.

يمكن القول أن؛ الميزانية هي جدول يتم إعداده في نهاية فترة معينة بهدف توضيح الوضعية المالية للمنشأة، حيث أن الأصول والخصوم والأموال الخاصة تمثل العناصر المباشرة والأساسية التي تشكل هذه

<sup>1</sup>- HADDAD, S Et Autres, LES ETATS FINANCIERS APPLICATIONS ET ETUDES DE CAS, Pages Bleues, ALGERIE, 2010, P13.

<sup>2</sup>- المادة 33 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الموافق 26 ماي 2008). ص 14، العدد 27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، الصادر في سنة 2008.

القائمة. حيث أطلق عليها النظام المحاسبي المالي اسم "الميزانية" استنادا إلى شكلها باعتبار أنها جدول ذو جانبيين متوازنين مثل "الميزان" والذي يعكس مفهوم القيد المزدوج\*، أما المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 فأطلق عليها إسم "المركز المالي" استنادا إلى الهدف من إعدادها والمتمثل في تحديد الوضعية المالية في لحظة معينة (نقطة معينة وهي المركز).

### 2.1.3 عناصر الميزانية: حسب الإطار التصوري للSCF وIAS1، فإن الميزانية تشمل العناصر التالية الذكر:

- الأصول: هي موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، ويُتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة<sup>1</sup>. وكل مفردة ينطبق عليها هذا التعريف تُصنف أصلا. تصنف الأصول إلى جارية وغير جارية حسب درجة السيولة وكفئات منفصلة، حيث أن:
- الأصول الجارية (المتداولة): هي الأصول التي تتوقع المؤسسة أن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد من تاريخ شراء المواد الأولية إلى تاريخ بيع المنتجات. كما تشمل على الأصول التي تم شرائها بهدف بيعها خلال 12 شهرا<sup>2</sup>، وكذا على العملاء والنقديات.
- الأصول غير الجارية (غير المتداولة): هي عكس الأصول الجارية، حيث أنها تمثل جميع الموارد التي اقتنتها المؤسسة دون نية إعادة بيعها أو تحويلها إلى نقدية خلال الدورة المحاسبية أو الدورة العادية للتشغيل.
- الخصوم: هي تعهد حالي على المؤسسة ناتج عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب عند تسويته تدفقات نقدية خارجة تنطوي عنها منافع اقتصادية<sup>3</sup>. وتنقسم إلى جارية وغير جارية كالآتي:
- الخصوم الجارية (المتداولة): هي جميع الديون التي على المؤسسة والتي لا تفوق فترة تسديدها دورة الإستهلال.
- الخصوم غير الجارية (غير المتداولة): هي الديون التي تفوق فترة تسديدها دورة الاستغلال العادية.
- الأموال الخاصة (حقوق الملكية): هي الحق المتبقي في أصول المؤسسة بعد طرح جميع الخصوم، بعبارة أخرى فإن الأموال الخاصة تعبر عن الحق المتبقي للملاك بعد استيفاء حقوق الدائنين. وتشمل البنود التالية: رأس مال الأسهم، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي القانوني، أسهم الخزينة وغيرها.

\* مضمون مفهوم القيد المزدوج الذي اخترع من قبل عالم إحصاء و الرياضيات الإيطالي LUCA PACIOLI؛ أن كل حدث مالي تقوم به المؤسسة يجب تسجيله في جهتين أو أكثر (المدين والدائن) مع ضرورة تساوي الجهتين.

<sup>1</sup> - Bernard RAFFOURNIER, LES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALE IAS/IFRS, 2eme Edition, Economica, Paris, FRANCE, 2005, P19.

<sup>2</sup> - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، "د.ط"، ج1، 2016، ص94.

<sup>3</sup> - Mohamed BOUHADIDA, LE NOUVEAU COMPAGNON DE LA COMPTABILITE FINANCIERE ALGERIENNE SELON LE NOUVEAU SCF, Clic Tome1, 1ere Edition, , ALGERIE, 2013, P56.

## 3.1.3 عرض الميزانية:

فيما يخص شكل الميزانية؛ فلم يُحدّد في المعيار المحاسبي الدولي IAS1 شكل معين، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو على شكل ميزانية، بينما أوضح ذلك النظام المحاسبي المالي وحدد المعلومات الدنيا واجبة العرض في صلب الميزانية، والنموذج المعروض في الملحق رقم 1 يوضّح ذلك.

4.1.3 أهمية الميزانية: تتجلى أهمية الميزانية في تحقيق الأهداف الآتي ذكرها<sup>1</sup>:

- تبيان الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق عرض ما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات؛
- تسمح بتحديد نسبة تغطية الأموال الخاصة لجميع الإلتزامات، ما يعكس القدرة الإئتمانية للمؤسسة ومدى قدرتها على سداد ديونها؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، من خلال التعرف على إتجاه نمو المؤسسة من خلال إجمالي أصولها وحقوق ملكيتها؛
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو نسب الهيكل المالي أو نسب التداول.

## 2.3 حساب النتائج (قائمة الدخل)

هي ثاني قائمة من القوائم المالية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها، حيث تُجمع فيها جميع العناصر التي من شأنها تحديد نتيجة النشاط.

## 1.2.3 تعريف حساب النتائج:

عرف النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتيجة بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة"<sup>2</sup>.

يمكن تعريف حساب النتائج على أنه قائمة تعرض فيها إيرادات ومكاسب المؤسسة الناتجة عن أنشطتها الرئيسية (العادية) والثانوية (غير العادية) خلال فترة زمنية معينة، وكذا المصاريف والخسائر التي أنفقت لتحقيقها خلال نفس الفترة، بهدف إظهار النتيجة الصافية لتلك الفترة من ربح أو خسارة.

<sup>1</sup> - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص114.

<sup>2</sup> - المادة 1.1230، القرار الوزاري مؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر لتحديد: قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص24، العدد19، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، صادر بتاريخ 25 مارس 2009.

من خلال التعريف الأخير نرى أن قائمة الدخل تتكون من العناصر التالية: إيرادات، مصاريف، مكاسب، خسائر، وهذا ما يعرف بالدخل الشامل الذي جاء به IAS1. حيث سيتم التطرق إلى العناصر سابقة الذكر بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

### 2.2.3 عناصر حساب النتائج

وفقا لمفهوم الدخل الشامل؛ فإن قائمة الدخل تتكون من العناصر التالية:

أ- الإيرادات: هي الزيادة الملاحظة في المنافع الإقتصادية للمؤسسة خلال الفترة في شكل تدفقات مالية داخلية (مداخيل) والتي تؤدي إلى زيادة أحد الأصول أو تخفيض أحد الخصوم أو كلاهما، وتتحقق من النشاط الرئيسي للمؤسسة.

ب- المصاريف: هي النقصان الملاحظ في المنافع الإقتصادية للكيان في شكل تدفقات مالية خارجية. وتتضمن النفقات المصروفة على النشاط التشغيلي الرئيسي للمؤسسة بهدف تحقيق الإيرادات<sup>1</sup>.  
ت- المكاسب: هي العوائد التي تحصل عليها المنشأة نتيجة ممارسة أنشطة غير عادية. وهي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الدخل) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للشركة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمار الملاك<sup>2</sup>.

ث- الخسائر: هي ذلك الجزء المستنفذ من موارد المؤسسة دون أن تكون له قدرة على تحقيق إيراد، كما أنها تعبر عن الإنخفاض في حقوق الملكية (الأموال الخاصة) من صفقات غير متوقعة باستثناء تلك الناتجة عن المصاريف والتوزيعات على الملاك.

### 3.2.3 إعداد وعرض حساب النتائج

نصّ المعيار المحاسبي الدولي الأول وكذا النظام المحاسبي المالي على طريقتين لإعداد وعرض حساب النتائج، وللمؤسسة حق المفاضلة بينهما. حيث يتم إعداد الجدول حسب الطبيعة، أين تُصنّف المصاريف بناءً على طبيعتها (كأجور المستخدمين، الاهتلاكات، مشتريات البضاعة وغيرها) بهدف تحديد النتائج الوسيطة الموضحة في الملحق رقم 2. كما يتم إعداد جدول حساب النتائج وعرضه حسب الوظيفة، أين يتم تصنيف المصاريف وفقا للوظيفة التي أنفقت لتأديتها (كالإنتاج، البيع، التسويق وغيرها) والملحق رقم 3 يوضح ذلك.

<sup>1</sup> - طلال محمد علي الحجاوي وحيدر علي المسعودي ، مرجع سبق ذكره، ص 459.

<sup>2</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2008، ص 129.

يختلف النموجين في كيفية حساب النتيجة العملياتية ويشاركان في كيفية حساب النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضريبة والنتيجة الاستثنائية. كما أن طريقة تصنيف المصاريف حسب الوظيفة توفر معلومات أكثر ملاءمة من الطريقة الأخرى والتي تعدّ أكثر بساطة في التطبيق من الأولى.

### 4.2.3 أهمية حساب النتائج: لجدول حساب النتيجة أهمية بالغة تتمثل فيما يأتي:

- يزوّد المستخدمين بمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع<sup>1</sup>، وكذا تزويدهم بأماكن وجود فرص الاستثمار المربحة؛
- تقييم جدوى الاستثمارات ومردوداتها؛
- يتّضح من خلاله مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد وتسييرها؛
- يحقق متطلبات الإفصاح من تنظيم عرض النواتج والأعباء في شكل مجموعات حسب النشاط<sup>2</sup>؛
- يعدّ أساس لتحديد مقدار الضريبة واجبة الدفع.

### 3.3 جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يُلاحظ المتابع لحقل المحاسبة الاهتمام المتزايد بقائمة التدفقات النقدية من قبل العديد من الجهات الرسمية على رأسهم مجلس معايير المحاسبة الدولية، فبالرغم من أنه تم إيراد مجموعة القوائم المالية وطرق عرضها ضمن IAS1، إلا أن قائمة التدفقات النقدية وعلى غرار القوائم الأخرى؛ أُفردت بمعيار محاسبي دولي خاص بها وهو IAS7 وذلك نظراً لأهميتها وقوة المعلومات المعروضة فيها.

وللتعمق أكثر في ماهية هذه القائمة؛ سيتم في هذا العنصر التطرق إلى مفهومها، عناصرها وطرق عرضها، وهذا وفقاً لما جاء به النظام المحاسبي المالي وكذا المعيار المحاسبي الدولي السابع.

### 1.3.3 تعريف جدول سيولة الخزينة:

عرف SCF جدول سيولة الخزينة من خلال هدفه على أنه جدول يهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام

<sup>1</sup> - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، "د.ن"، عمان، الأردن، ط3، 2013، ص46.

<sup>2</sup> - Donald KIESO, And Jira WEYGANDT And T Warfield, **INTERMEDIATE ACCOUNTING**, Hoboken, John Wiley And Sons, Inc, USA, 14<sup>th</sup> Edition, 2012, P160.

السيولة المتاحة لدى الكيان، كما يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية (التدفقات النقدية وماشابهها\* الداخلة والخارجة حسب IAS7) الحاصلة أثناء السنة المالية<sup>1</sup>.

" هي القائمة التي تبين حركة المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة"<sup>2</sup>.

وعليه يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة توفر معلومات عن النقدية وماشابهها وتوضح مصادر حصول المؤسسة على الأموال وأوجه استخداماتها ومقدار التغير الذي يطرأ عليها خلال الفترة.

### 2.3.3 عناصر جدول سيولة الخزينة:

صنف SCF وIAS7 التدفقات النقدية وفقا للأنشطة الآتية:

أ- التدفقات المتأتية من أنشطة الاستغلال: أنشطة الاستغلال (أو التشغيل) هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى غير الاستثمارية ولا التمويلية. وتعدّ التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما يوضح مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات من أنشطتها الرئيسية تكفيها لسداد التزاماتها، توزيعات الأرباح وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

ب- التدفقات المتأتية من أنشطة الإستثمار: وهي التدفقات التي تقوم بها المؤسسة نتيجة الحيازة أو التنازل أو استبدال التثبيلات، حيث يعدّ التدفق النقدي الخارج (السالب) الناتج عن الإستثمار مؤشرا جيدا يدل على توسع ونمو أنشطة المنشأة وزيادة الأرباح مستقبلا.

ج- التدفقات المتأتية من أنشطة التمويل: وهي التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التي تؤدي إلى التغير في عناصر حقوق الملكية وعناصر الالتزامات طويلة الأجل، كإسراء الأسهم أو تسديد قروض.

### 3.3.3 عرض جدول سيولة الخزينة:

يتم إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة حسب SCF وIAS7 وفقا للطريقتين الآتيتين:

أ- الطريقة المباشرة: والتي بموجبها يتم الإفصاح عن المبالغ الإجمالية للمقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما الذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

ويتم عرض جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة مثل ما هو موضح في الملحق رقم4.

\* التدفقات النقدية هي عبارة عن التدفقات الواردة والتدفقات الخارجة من النقدية وما يعادلها، والنقدية تتمثل في النقود الجاهزة والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك. أما ما يشابهها أو يعادلها فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحويل إلى نقدية وغير خاضعة لسيطرة لمخاطر هامة للتغير في قيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى.

<sup>1</sup> - المادة 1.240 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص26، العدد19.

<sup>2</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص98.

ب- الطريقة غير المباشرة: كما تُعرف بإسم "طريقة التسوية أو التُعديل"، والتي من خلالها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المُستخرج من قائمة الدخل والمعد وفقا لأساس الاستحقاق بإزالة أثر العمليات غير النقدية باعتبار أن قائمة التدفقات النقدية تعد وفقا للأساس النقدي.

ويتم عرض جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفقا لما يوضحه الملحق رقم 5.

حيث أن للمؤسسة حق الاختيار بين الطريقتين، علما أن الفرق بينهما ينحصر فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ولا يختلفان في الباقي. علما أن الطريقة غير المباشرة تعتبر أقل تكلفة وأكثر سهولة من المباشرة، كما أنها توفر ربطا مفيدا بين الميزانية وحساب النتائج، إلا أن النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي السابع فضلاً الطريقة المباشرة باعتبارها توفر معلومات مفيدة أكثر. هذا ما تُأكدته الدراسة التي قام بها "Krichnan & Largay" سنة 2000، حيث قاما بالمقارنة بين قدرة قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقا للطريقة المباشرة وقدرة القائمة المعدة وفقاً للطريقة غير المباشرة في التنبؤ بقائمة التدفقات النقدية المستقبلية؛ حيث خلاصا إلى جملة من النتائج أهمها: أن القائمة المعدة وفق الطريقة المباشرة لها القدرة بالتنبؤ أكثر من المعدة بموجب الطريقة غير المباشرة، كما أنها توفر مزايا أخرى لا توفرها الطريقة الثانية<sup>1</sup>.

**4.3.3 أهمية جدول سيولة الخزينة:** تبرز أهمية جدول سيولة الخزينة في أنها تسمح للمستخدمين بما يأتي<sup>2</sup>:

- التعرف على مصادر النقدية واستخداماتها ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؛
- التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها؛
- تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وإجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الإستثمار والتوسع.
- بيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي<sup>3</sup>؛
- تسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة.

### 4.3 جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

تعدّ الأموال الخاصة جوهر الوحدة الاقتصادية والتي من خلالها يمكن الحكم على القدرة المالية والاقتصادية للمنشأة. حيث تتمثل الأموال الخاصة في الأموال المساهم بها عند تأسيس الشركة أو المدفوعات

<sup>1</sup> - KRISHNAN, G.V And LARGAY, J. A, "THE PREDICTIVE ABILITY OF DIRECT METHOD CASH-FLOW INFORMATION", Journal Of Business And Accounting, vol 27, N 1, 2000, Pp: 219-245.

<sup>2</sup> - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، ط1، الكويت، 1990، ص226.

<sup>3</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، الصفحة نفسها.

في وقت لاحق، أو المتروكات على شكل أرباح غير موزعة، أما تغيرات الأموال الخاصة فتتمثل في التغيرات التي تحدث في الأموال الخاصة بالمساهمين في بداية الفترة المحاسبية وقيمتها في نهاية الفترة.

### 1.4.3 تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

" هو ملخص للتغيرات والتحويلات المتعلقة بعناصر الأموال الخاصة للشركة خلال الفترة"<sup>1</sup>. كما عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه ذلك الجدول الذي يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية<sup>2</sup>.

نستنتج أن جدول تغير الأموال الخاصة هو جدول يوضح العناصر التي تأثر في مقدار تغير الأموال الخاصة وذلك خلال فترة زمنية معينة. ويتم توضيح هذه العناصر في النقطة الموالية.

### 2.4.3 عناصر جدول تغير الأموال الخاصة: تشمل القائمة على العناصر الآتية<sup>3</sup>:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الهامة؛
- عمليات الرسملة (الزيادة، النقصان..)؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال السنة؛
- الأرباح والخسائر غير المدرجة ضمن قائمة الدخل.

### 3.4.3 عرض جدول تغير الأموال الخاصة:

نصّ المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 والنظام المحاسبي المالي SCF بأن تقوم المؤسسات بعرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة كجزء منفصل من القوائم المالية، بحيث تتضمن العناصر سابقة التحديد، والملحق رقم 6 يوضح ذلك.

### 4.4.3 أهمية جدول تغير الأموال الخاصة: تكمن أهمية الجدول في تحقيق ما يأتي<sup>4</sup>:

- توضيح التغيرات في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذا الزيادة أو الإنخفاض في صافي موجوداتها خلال الدورة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛

<sup>1</sup> - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2015، ص85.

<sup>2</sup> - المادة 250 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، ص26، العدد19.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - Jean François BOSQUET, NORME IAS/IFRS « QUE FAUT-IL FAIRE ? COMMENT S'Y COMPRENDRE, Edition Organisation, 2ème Edition, 2005, P190.

- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح وإبراز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة.

### 5.3 الملحق (الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية)

كل قائمة من القوائم المالية سابقة الذكر تحتوي على عمود للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق للحصول على كم أكبر من المعلومات، وفيما يأتي توضيح ماهية الملاحق ومحتواها المعلوماتي.

#### 1.5.3 تعريف الملحق:

الملحق هو عبارة عن وثيقة مالية هامة تسمح لمستخدميها بمعرفة الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة من طرف إدارة المؤسسة لإعداد القوائم المالية ذات الغرض العام، ثم إعطاء تفاصيل ومعلومات تسمح بالفهم الصحيح والقراءة السليمة للقوائم المالية<sup>1</sup>.

يمكن تعريف الملحق على أنه جزء من عملية التقرير المالي للمؤسسة، حيث يعزّز من عملية اتخاذ القرار من خلال عرضه لمعلومات تفسيرية، تكميلية وإضافية لمختلف بنود القوائم المالية لتسهيل فهمها.

#### 2.5.3 المحتوى الإعلامي للملحق

يشمل ملحق القوائم المالية على مجموعة من المعلومات الهامة التي تؤثر في قرارات مستخدميها أو تلك التي تفيد في فهم أفضل للعمليات المعروضة في القوائم المالية، والتي حددها SCF وكذا IAS1 في العناصر التالية<sup>2</sup>:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضروري لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعلومات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على الصورة الوافية.

<sup>1</sup> محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، دكتوراه في علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص204، بتصرف.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، مرجع سبق ذكره، العدد19، ص38.

## 3.5.3 عرض الملحق

على غرار باقي القوائم المالية يكتسي الملحق طابعا خاصا في العرض، حيث أنه يجمع بين أسلوب العرض الكمي (في شكل أرقام وجداول) والسرد الوصفي عن المعاملات الاقتصادية. كما تقدّم المعلومات بطريقة منتظمة مع ضرورة الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة (الملاحق). حيث جاء النظام المحاسبي المالي بنماذج لجداول يمكن عرضها في الملحق والتي تفيد في فهم أفضل لبند القوائم المالية.

## 4.5.3 أهمية الملحق: مما سبق يمكن القول أن أهمية الملحق تتجسد في:

- الإفصاح عن المعلومات الهامة التي تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي والتي لا تظهر في صلب القوائم المالية؛
- المساعدة على فهم أفضل للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال عرض تفاصيل أكثر؛
- تبسيط المعلومات الغامضة والمعقدة المعروضة في متن القوائم المالية وتحليلها وشرحها.

على ضوء دراستنا أعلاه؛ يتجسد انسجام ما جاء به النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيارين المحاسبيين الدوليين الأول والسابع فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام، إلا أنه يتضح وجود فجوة بينهما في بعض النقاط سابقة التحديد، والتي يمكن أن يعود سببها إلى عدم إلمام النظام المحاسبي المالي بالتعديلات التي أجريت على المعايير المحاسبية الدولية التي تتميز بالمرونة والتغير المستمر، حيث أن هذا الأخير لم يُحيّن منذ تبنيه في الجزائر لأول مرة سنة 2007 إلى غاية يومنا هذا. كما أنه يتميز بعدم الدقة والتفصيل مع وجود بعض الاختلافات في المصطلحات، والتي قد يرجع سببها لعدم الدقة في الترجمة نتيجة لتبني المرجعية الأنجلوسكسونية.

## المبحث الثاني: التأصيل العلمي لجودة القوائم المالية

رغم الأهمية البالغة التي تكتسبها القوائم المالية باعتبارها أهم مصدر تعتمد عليه الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة في الحصول على معلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، إلا أنه في الآونة الأخيرة ومع تعدد الفضائح المالية التي شملت مختلف الشركات العالمية العملاقة، مثل شركة Enron و World Com وغيرها بسبب تقديم قوائم مالية مضللة لا تعكس حقيقة الوضع المالي لتلك الشركات ونتائج أعمالها ما أدى إلى إفلاسها وانهارها؛ فقد اهتزت ثقة مستخدمي القوائم المالية في مدى إمكانية الاعتماد عليها كمصدر للمعلومة. الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات حول توفير قوائم مالية ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في عملية صنع القرارات المناسبة.

## 1. مفهوم جودة القوائم المالية، أهميتها ومداخل تقييمها

يلاحظ المتابع للمجال المحاسبي أن مصطلح جودة القوائم أو التقارير المالية يعدّ من الموضوعات التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام، وخاصة بعد الانهيارات التي مست أشهر الشركات العالمية العملاقة. حيث أصبح عنصر الجودة مطلب جميع فئات مستخدمي القوائم المالية، فنال بذلك مكانة خاصة في الساحة المحاسبية نظرا لتأثيره المباشر على قرارات الأطراف ذات المصلحة.

وللإحاطة بهذا المفهوم سوف ندرج فيما يأتي مفهوم وأهمية جودة القوائم المالية، إضافة إلى عرض مختلف مداخل تقييمها.

## 1.1 مفهوم جودة القوائم المالية:

يعد مفهوم الجودة من المفاهيم الفلسفية الأكثر جدلا، فمصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء و ملاءمته للغرض الذي أُعد من أجله أو مطابقته للمواصفات المطلوبة. كما عرفت بأنها: "الملاءمة للاستخدام أو الهدف"<sup>1</sup>، أي أنه كلما كان الشيء ملائما لاستخدام المستفيد منه ومُشبعاً لحاجاته كلما كان ذو جودة أعلى. وبالتالي؛ فإن الحكم على جودة شيء ما يتطلب الاستناد إلى إطار معين يحدد المواصفات الواجب توافرها لتحقيق الجودة.

أما من الناحية المحاسبية؛ فقد اختلفت وتعددت مفاهيم جودة القوائم المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين. حيث عُرِّفت الجودة على أنها الوجه الشفاف للقوائم المالية الذي

<sup>1</sup> - Carol REEVES & David BEDNAR, **DEFINING QUALITY: ALTERNATIVES AND IMPLICATIONS**, The Academy Of Management Review, Vol 19, NO 3, 1994, Pp 419-445.

يعكس طبيعة واقع المنظمة، ما يسمح للأطراف ذات العلاقة من إتخاذ القرارات الرشيدة<sup>1</sup>. في حين ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأن الجودة تعني مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها<sup>2</sup>.

في ذات السياق، يرى البعض أنه يقصد بجودة القوائم المالية مدى دقة معلومات تلك التقارير في أن تعكس حقيقة عمليات الشركة وحقيقة موقعها الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة<sup>3</sup>. كما عرفت على أنها ما تتسم به القوائم من شفافية وإفصاح كامل عن المعلومات التي تعكس حقيقة دخل الشركة، تدفقاتها النقدية، وضعيتها المالية وأي معلومات أخرى بما يتفق مع أهداف واحتياجات مستخدميها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية<sup>4</sup>. وعرفها آخر بأنها: "مدى توفير القوائم المالية لمعلومات صادقة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي"<sup>5</sup>. أيضا اعتبرت جودة القوائم المالية بأنها توفير معلومات ملاءمة أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركة بهدف اتخاذ قرارات معينة من خلال متخذ قرار معين<sup>6</sup>. كما عرفت بأنها ما تتمتع به المعلومات المعروضة في القوائم المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل ويتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من إعدادها<sup>7</sup>.

يُلاحظ مما سبق، تباين المفاهيم واختلاف الآراء بين الباحثين في تعريف جودة القوائم المالية، حيث لم يحدّد مفهوم موحد ومتفق عليه في هذا الشأن. حيث أن هناك من اعتبر أن جودة القوائم المالية تعدّ من جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، في حين هناك من ربط جودة القوائم المالية بمدى توفير معلومات ملاءمة عن الأداء المالي وآخر بالأداء التشغيلي وغيرها من وجهات نظر.

<sup>1</sup> - Nashwa G., **AUDIT COMMITTEE : THE SOLUTION TO QUALITY FINANCIAL REPORTING?**, The CPA Journal, 2003, P 6-9.

<sup>2</sup> - رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، الأردن، العدد4، المجلد10، 2014، ص682.

<sup>3</sup> - Mahdi MAHDAVIKHOU & Mohsen KHOTANLOU, **THE IMPACT OF PROFESSIONAL ETHICS ON FINANCIAL REPORTING QUALITY**, Australian Journal Of Basic And Applied Sciences, Vol 5, No 11, 2011, PP 2092-2096.

<sup>4</sup> - علي أيمن محمد، دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على هيكل الشركات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص 78.

<sup>5</sup> See:

- Huifa CHEN and all, **THE ROLE OF INTERNATIONAL REPORTING STANDARDS IN ACCOUNTING QUALITY: EVIDENCE FROM EUROPEAN UNION**, Journal Of International Financial Management & Accounting, Vol 21, NO 3, 2010, P221-278;

- Jennifer Martinez FERRERO, **CONSEQUENCES OF FINANCIAL REPORTING QUALITY ON CORPORATE PERFORMANCE: EVIDENCE AT THE INTERNATIONAL LEVEL**, Estudios De Economía, Vol 41, NO1, 2014, P49-88.

<sup>6</sup> - Patricia M. Dechow And All, **UNDERSTANDING EARNINGS QUALITY: A REVIEW OF THE PROXIES, THEIR DETERMINANTS AND THEIR CONSEQUENCES**, Journal Of Accounting And Economics, Vol 50, No 3, 2010, P334-401.

<sup>7</sup> - جمام محمود وآخرون، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة عينة من المؤسسات بولاية قسنطينة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد47، 2016، ص87.

نظرا لتعدد مفاهيم جودة القوائم المالية واختلافها الواضح؛ تم تقسيمها إلى مجموعة من المداخل، والتي سيتم عرضها في العنصر الموالي.

## 2.1 مداخل تقييم (قياس) جودة القوائم المالية

جاء في الفكر المحاسبي مفاهيم متعددة للتعبير عن جودة القوائم المالية -كما تم توضيحه سابقا-، حيث يمكن اعتبارها جوهرها له إطار آخر يُعرّف ويقاس به. إلا أن المتتبع للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نفسه؛ يلاحظ عدم الاتفاق بين الباحثين على إطار موحد، وقد يرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف وعدم تماثل أهداف واهتمامات مستخدمي القوائم المالية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يعود سبب عدم توحيد مفهوم جودة القوائم المالية إلى أن الهيئات المحلية والدولية المختصة على رأسها FASB وIASB لم تحدد مفهوم واضح وصريح لجودة القوائم أو التقارير المالية، الأمر الذي فتح المجال للباحثين بتعريفها كل حسب وجهة نظره. حيث عالجت بعض الدراسات مفاهيم عديدة ومتباينة للتعبير عن جودة القوائم المالية، حيث تم تصنيف أهم هذه الدراسات وتبويبها إلى مجموعة من المداخل أو الاتجاهات التي يتم على ضوءها تعريف جودة القوائم المالية طبقا لطريقة قياسها، ويتم عرضها فيما يأتي:

### 1.2.1. مدخل جودة المحاسبة:

وفقا لمجموعة من الدراسات؛ اعتُبرت جودة القوائم المالية من جودة المحاسبة<sup>1</sup>. ووفقا لأنصار هذا التوجه؛ فإن جودة منتج المحاسبة تظل متمثلة في جودة القوائم أو التقارير المالية، باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي والمنتج النهائي للمهنة المحاسبية. حيث تشمل الجودة وفق هذا التوجه على جميع إجراءات وممارسات المهنة المحاسبية، بدءا من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة مرورا بالممارسات المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وصولا إلى النتيجة المرئية للمحاسبة وهي القوائم المالية<sup>2</sup>. إذ يعد نطاق جودة المحاسبة على هذا النحو نطاقا عريضا ومفهوما عاما وواسعا ينطوي على كل من جودة المحاسبة والمراجعة في نفس الوقت، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، يؤثران على بعضهما باعتبار أن القوائم المالية مخرجات المحاسبة ومدخلات للمراجعة.

<sup>1</sup> See:

- Eugene A. IMHOFF, **ACCOUNTING QUALITY, AUDITING AND CORPORATE GOVERNANCE**, Accounting Horizons, 2003, PP 1-26;

- Gary C. BIDDLE and Gilles HILARY, **ACCOUNTING QUALITY AND FIRM-LEVEL CAPITAL INVESTMENT**, The Accounting Review, Vol 81, NO 5, 2006, P 963-982.

<sup>2</sup> أبو الخير ومدثر طه السيد، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، العدد 2، 2007، ص 18.

## 2.2.1. مدخل جودة المعايير المحاسبية:

يعدُّ أنصار هذا المدخل؛ أن جودة القوائم المالية هي نتاج لجودة المعايير المحاسبية المطبقة في إعداد وعرض تلك القوائم المالية<sup>1</sup>. فالمعايير هي التي تحدد قواعد الإثبات والقياس والإفصاح\_ أي الممارسات المحاسبية المختلفة\_ للعمليات والأحداث المالية المؤثرة في أداء المنشأة ومركزها المالي وتدققاتها النقدية. حيث استهدفت دراسة BARCIDA & GARSIA عام 2010؛ بيان أثر اختلاف معايير المحاسبة المطبقة على جودة القوائم المالية وتوصلت إلى أن المؤشرات المالية تحسنت بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS مقارنة بتطبيق معايير المحاسبة الإسبانية (SP.GAAPS)<sup>2</sup>. وأكدت دراسة أخرى؛ أن جودة القوائم المالية والمعلومات المعروضة فيها تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، وأن معايير IFRS تحد من عدم تماثل المعلومات بدرجة أكبر من أي معايير محاسبية أخرى<sup>3</sup>.

في الصدد نفسه؛ توجد هناك أربع وجهات نظر لتقييم جودة المعايير المحاسبية، وهي كالتالي<sup>4</sup>:

- وجهة نظر واطعي أو مُعدي المعايير المحاسبية: حيث يهتمون بتحديد أهم الشروط التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية أثناء مرحلة الصياغة والإعداد، حتى يمكن الوصول إلى معايير محاسبية عالية الجودة. حيث تم تحديد تلك الشروط من قبل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، والتي كان أهمها مايلي<sup>5</sup>:
- وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان عالية المستوى؛
- توافر موارد بشرية وفنية عالية المستوى؛
- وجود بيانات قوية لمراقبة مدى إلتزام الشركات بهذه المعايير.

حيث استشهد أنصار هذا المدخل بأن الهيئة الأمريكية (SEC) اعتبرت أن جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية، ما أدى إلى اهتمام نفس الهيئة بالتنظيمات المرتبطة بإصدار المعايير ومراقبة تنظيمها أكثر من ارتباطها بالمعلومات المالية التي يتضمنها التقرير المالي.

<sup>1</sup> - Vera PALEA, IAS/IFRS AND FINANCIAL REPORTING QUALITY: LESSONS FROM THE EUROPEAN EXPERIENCE, China Journal Of Accounting Research, Vol6, Issue 4, 2013, P 247-263.

<sup>2</sup> - Garcia. J And Bastida. F, AN EMPIRICAL INSIGHT ON SPANISH LISTED COMPANIES PERCEPTIONS OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS, Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation, Vol19, Pp110-120.

<sup>3</sup> -Jara,E.G.,And All, "EFFECT OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS ON FINANCIAL INFORMATION QUALITY", Journal Of Financial Reporting&Accounting, Vol.9, No.2, 2011, P176-196.

<sup>4</sup> - موسى عبد الجليل صابر ، مدخل مقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2016، ص36.

<sup>5</sup> - أبو الخير ومدرثه السيد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- وجهة نظر معدي ومراجعي القوائم المالية: المعايير المحاسبية الجيدة من وجهة نظر هذه الفئة هي تلك التي تتمتع بالقابلية للفهم وللتطبيق، وكذا تحسين الأداء والممارسات المحاسبية أثناء مرحلة إعداد التقارير المالية ومراجعتها.
  - وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية: حيث تحدد جودة المعايير المحاسبية؛ بمدى تلبيتها لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال مدى قدرتها على توفير معلومات مالية مفيدة لمستخدميها<sup>1</sup>. والملاحظ بأن المشروع المشترك بين FASB و IASB قد أخذ بوجهة النظر هذه.
  - وجهة نظر سوق الأوراق المالية: حيث يتم تقييم جودة المعايير المحاسبية بمدى فاعليتها في تخصيص الموارد في السوق المالي، ويتم ذلك التقييم بناءً على المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية وتأثيرها على متخذي القرارات، مما ينعكس على أسعار الأسهم.
- مما سبق؛ يمكن القول أن معايير المحاسبة يمكن تشبيهها بألة التصوير، حيث أن المعايير الجيدة مثل ألة التصوير الجيدة ينتج عنها صور واضحة ودقيقة، والتي تتمثل هنا في القوائم المالية ذات الجودة العالية، بحيث تعرض وتفصح عن الأحداث المالية بشفافية والتي تعكس الواقع الحقيقي لمنشأة الأعمال.

### 3.2.1. مدخل إدارة الأرباح

يقصد بإدارة الأرباح مجموعة من الممارسات المتعمدة التي تتبعها الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة، مستغلة بذلك المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية، بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان وفقاً للأهداف المراد تحقيقها من قبل الإدارة. وقد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي، أو زيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وبالتالي تظليل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية حول الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج أعمالها بصفة عامة.

وفي علاقة إدارة الأرباح مع جودة القوائم المالية؛ بين الباحث Geoge EMMANUEL LATRIDIS في دراسته أن المؤسسات التي تفصح عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية لديها ممارسات إدارة أرباح أقل<sup>2</sup>. أي أنه كلما كانت هناك ممارسات أقل لإدارة الأرباح زاد عنصر الجودة في القوائم المالية، بما يفسر العلاقة العكسية بينهما. وقد تناولت العديد من الدراسات نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث ركزوا

<sup>1</sup> Smith, J. T., "RESPONDING TO FASB STANDARD: SETTING PROPOSALS," Accounting Horizons, Vol. 12, No. 2, 1998, P163-169.

<sup>2</sup> Geoge EMMANUEL LATRIDIS, accounting disclosure, accounting quality and conditional and unconditional conservatism, international review of financial analysis, production by Elsevier, 2011, p100.

على نموذج المستحقات الكلية\* للتأثير على الدخل المعلن عنه في القوائم المالية، وسيتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل في الجانب التطبيقي للدراسة.

#### 4.2.1. مدخل جودة الإفصاح:

وفقا لهذا التوجه؛ يتم استخدام الإفصاح ومستوياته كمفردات للتعبير عن جودة القوائم المالية. حيث يرى مؤيدوا هذا المدخل أن الجودة في القوائم المالية تتحقق عن طريق التوسع في الإفصاح وزيادة جودته، وذلك من خلال الإفصاح بشفافية عن كافة الأحداث والعمليات المالية والتوقعات التي تقوم بها المؤسسة<sup>1</sup>. كما تستخدم جودة الإفصاح في تقييم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوى القوائم المالية والتي تشير إلى جودتها، حيث يعدّ الإفصاح عن المعلومات الجيدة من أهم السياسات التي تنتهج عند إعداد القوائم المالية، والتي لا بد أن تقابل مختلف احتياجات المستخدمين عن طريق الإفصاح الجيد لتقديم صورة صادقة وواضحة عن المؤسسة<sup>2</sup>.

#### 5.2.1. مدخل جودة المعلومات:

يعدّ هذا التوجه الأكثر شيوعا واعتمادا من قِبل الباحثين، بسبب أن الهيئات المحاسبية الدولية وعلى رأسها IASB و FASB أعطت أهمية بالغة للمعلومة المالية المفيدة. ووفقا لأنصار هذا التوجه؛ جودة القوائم المالية تتحدد بمدى جودة المعلومات التي تحتوي عليها والمعروضة فيها، من منطلق أن المعلومة هي المكوّن الرئيسي للقوائم المالية، فكلما زادت جودتها انعكس ذلك على جودة القوائم المالية.

وتعدّ المعلومة المالية ذات جودة عالية؛ إذا كانت تتسم بمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية التي تجعل منها أكثر فائدة في مجال ترشيد قرارات مستخدميها، والتي حددها كل من FASB و IASB في الإطار المفاهيمي المشترك بينهما سنة 2010 والذي أعيد إصداره سنة 2018.

ونظرا لأهمية هذا المدخل ولإعتماده من طرف العديد من الباحثين وكذلك الهيئات المحاسبية المختلفة فسوف يتم التطرق إليه بالتفصيل في عنصر لاحق من هذه الدراسة.

\* تعبر المستحقات الكلية عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل، والتي لم ينتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، وبالتالي فهي تنشأ عندما يكون هناك اختلاف وتباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات التي تقوم بها المنشأة. وهي تنقسم إلى نوعين: اختيارية وغير اختيارية. أما عن المستحقات الاختيارية؛ فهي التي تخضع للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها، وهو ما يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح. أما المستحقات غير الاختيارية فهي تمثل المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وتطبيقها لا يعتبر ممارسة لإدارة الأرباح.

<sup>1</sup> - David S. KOO And All, **THE EFFECT OF FINANCIAL REPORTING QUALITY ON CORPORATE DIVIDEND POLICY**, Review of Accounting Studies , Volume 22, Issue 2, June 2017, PP 759–760.

<sup>2</sup> - وليد سمير عبد العظيم الجبلي، نموذج محاسبي مقترح لزيادة جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 11، 2018، ص 39.

على ضوء العرض السابق لمداخل جودة القوائم المالية يمكن استنتاج ما يأتي:

- عدم وجود مدخل موحد بين الباحثين لتحديد مفهوم جودة القوائم المالية وقياسها على أساسه؛
- مفهوم جودة القوائم المالية هو مفهوم نسبي غير مستقر يختلف من طرف لآخر، فما يعدّ متطلباً أساسياً للجودة بالنسبة لطرف معين من الأطراف المستفيدة قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لطرف آخر؛
- أن مدخل المحاسبة تتفرع منه جميع المداخل الأخرى باعتباره الأشمل؛
- رغم تعدد المداخل والمفاهيم للتعبير عن جودة القوائم المالية وقياسها؛ إلا أننا نجد أن هدفها واحد والذي يصب في تحقيق فائدة الأطراف ذات المصلحة ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة،
- رغم اختلاف وجهات النظر السابق عرضها؛ إلا أنها لا تتعارض فيما بينها، بل يمكن اعتبارها مفاهيم جزئية تُكوّن في مجملها مفهوم شامل لجودة القوائم المالية.

### 3.1. أهمية جودة القوائم المالية:

تنبع أهمية جودة القوائم المالية من جودة المعلومات المالية المعروضة فيها، حيث يساعد الإفصاح عن معلومات ذات جودة عالية على:

- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المصالح الداخلية للمنشأة والخارجية لها وعلى رأسهم المستثمرون، حيث يتسنى للإدارة بحكم موقعها الداخلي للمنشأة الحصول على كافة المعلومات التي تلبي حاجاتها الأمر الذي يصعب تحقيقه بالنسبة للمستخدمين الخارجيين،
- تخفيض تكاليف الوكالة بين أصحاب المصالح الداخلية والخارجية المختلفة كنتيجة لزيادة قدرة المستثمرين على مراقبة أنشطة الإدارة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات؛
- تتيح للمساهمين إجراء موازنة سليمة بين العائد والمخاطر على الاستثمار في الشركة ودراسة الفرص الاستثمارية وتحديد تلك التي تساهم في خلق القيمة، وبالتالي تشجيع تدفق رأس المال سواء النقدي أو البشري اتجاه القطاعات المتوقعة أن عوائدها ستكون مرتفعة وبعيدا عن القطاعات ذات الأداء السيئ المتوقع<sup>1</sup>؛
- تساعد على التنبؤ بحدوث الأزمات المالية من خلال حصر الأخطار واستقرائها وأيضا على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء أثناء الأزمة المالية في حالة حدوثها<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> - Robert. M And All, **TRANSPARENCY, FINANCIAL ACCOUNTING INFORMATION, AND CORPORATE GOVERNANCE**, Economic Policy Review, 2003, Vol 9, No1, 65-87.

<sup>2</sup> - موسى عبد الجليل صابر، مرجع سبق ذكره، ص33.

- في ظل جودة المعلومات؛ فإن أسعار الأسهم الموجودة بسوق الأوراق المالية تتمتع بقدر كبير من العدالة مما ينعكس إيجاباً على رفع كفاءة أسواق المال<sup>1</sup>؛
- تساهم في تخفيض درجة عدم التأكد لدى المستخدمين المحيطة بعوائد ومخاطر الاستثمار ما يعزز جودة القرارات المتخذة ويخفض من تكلفة رأس المال؛
- زيادة استثمارات الشركة والتخفيض من تكاليف التمويل وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار. حيث أن الشركات التي تتصف بانخفاض جودة قوائمها المالية تكون فرصها محدودة في الحصول على رأس المال اللازم للاستثمار، فكلما زادت الجودة انخفض الأثر السلبي للقيود التمويلية على الاستثمار من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات<sup>2</sup>.

## 2. جودة المعلومة المالية وفق الهيئات المحاسبية الدولية

تشكل القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث تقوم بترجمة العمليات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وتقدمها في صورة معلومات مالية، والتي لا بد أن تتصف بالجودة حتى تفي بالغرض من إعدادها.

ونظراً للأهمية البالغة لجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية ودرجة تأثيرها على صنع القرارات؛ اهتمت العديد من الهيئات المهنية الدولية وعلى رأسها FASB وIASB بهذا المفهوم واتجهت لتحديد مجموعة من الخصائص النوعية التي لا بد للمعلومة المالية أن تتصف بها حتى يتسم التقرير المالي بالجودة.

### 1.2. تعريف المعلومة المالية:

تعرف المعلومة بصفة عامة أنها البيانات التي سبقت معالجتها وفق نظام محاسبي واكتسبت قيمة وأصبحت قادرة على تغيير اتجاه القرار المراد اتخاذه<sup>3</sup>.

أما المعلومات المالية فعرُفت بأنها: "مجموع البيانات ذات الطبيعة المالية التي تمت معالجتها والتي تمثل صلة الوصل بين معديها ومستخدمي هذه المعلومات، وهي رسالة ذات معنى ومحتوى إخباري مهم تتعلق

<sup>1</sup> - محمد عبد المنعم ابو سعود زايد، دور الإفصاح الإختياري في تحسين جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية"، ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2017، ص 44.

<sup>2</sup> - Anne BEATTY And All, **FINANCIAL REPORTING QUALITY, PRIVATE INFORMATION, MONITORING AND THE LEASE –VERSUS- BUY DECISION**, The Accounting Review, 2010, Vol 85, NO 4, PP 1215-1238.

<sup>3</sup> - Romney & Steinbart, **ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS**, Hall business publishing, Edition Prentice, 2003, p 213.

بالأحداث والعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة وتترتب عليها قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية<sup>1</sup>.

كما نجد أن المعلومة المالية تُمثل كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي يتم معالجتها بواسطة نظم المعلومات المالية والتقارير عنها في القوائم المالية المقدمة للأطراف ذات المصلحة، بحيث تعبر عن الأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة قصد تحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين، لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها<sup>2</sup>.

مما سبق؛ يمكن تعريف المعلومة المالية بأنها عبارة عن بيانات ذات طابع مالي تمت معالجتها وفق نظام معلومات محاسبي حيث أصبحت ذات دلالة مستقبلية وذات فائدة لمستخدميها في مجال اتخاذ القرارات، بحيث تكون تعبر عن الأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة بهدف تحديد نتيجة نشاط فترة زمنية معينة.

كما تجدر الإشارة؛ إلى أن معيار التمييز بين البيانات والمعلومات يكمن في معرفة المتلقي أو مدى استفادته. فإذا كانت البيانات تشكل إضافة معرفية إلى المستفيد اعتُبرت معلومات، أما إذا كانت لا تشكل أي إضافة معرفية أو كان متلقيها على علم مسبق بها فتصنف في هذه الحالة على أنها بيانات.

## 2.2. قيمة المعلومة المالية

يُعدّ تحديد قيمة المعلومات بشكل عام وقيمة المعلومات المالية بشكل خاص من التحديات التي فرضتها البيئة المحاسبية، حيث أنه من الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستغلالها. فلم يبق هناك خيار سوى حساب القيمة المتوقعة لها وذلك في ظل أفضل الطرق، حيث لا يتم إنتاج معلومات تتجاوز تكلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن القول أن قيمة المعلومة تُعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها. وتتمثل المنفعة الرئيسية للمعلومات في التخفيض من حالة عدم التأكد عند المستفيدين منها، وبالتالي يفترض أنها تشعرهم بالقدرة على اتخاذ قرارات أقل ضررا وأكثر نفعاً، أي أنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر الناجمة عن عملية اتخاذ القرار.

<sup>1</sup> - طلال محمد علي حجاوي وعبد الكريم محمد سلمان البقاوي، مراقب الحسابات ودوره في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، دار الأيام، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص12.

<sup>2</sup> - ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتب المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007م، ص 16.

كما تتحدد قيمة المعلومات المالية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها مستقبلاً، بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءً عليها. حيث يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة<sup>1</sup>.

إنّ قياس قيمة المعلومات يعتمد على استخدام أسلوب العائد المتوقع مرجحاً بالاحتمالات، ويتم بذلك قياس القيمة المتوقعة لكل بديل واختيار البديل ذو القيمة الأكبر من بين البدائل المتاحة في ظل المعلومات المتوفرة وقت إجراء عملية القياس.

### 3.2. جودة المعلومات المالية:

إنّ تحديد أهداف القوائم المالية يعد نقطة بداية في تطبيق المنهج النفعي للمعلومات المالية، فالأهداف هي القاعدة العامة التي يتم على أساسها تقييم البدائل المحاسبية، وعليه فإنه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح المختلفة؛ فإنه يجب أن يتم الإختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات.

إذ يرى البعض أن جودة المعلومات المالية تتمثل في القدرة التنبؤية للمعلومات وتخفيض عدم التأكد وذلك عند استخدام هذه المعلومات كمدخلات لنماذج التنبؤ أو كمدخلات لنماذج الاختيار من بين البدائل القرارية<sup>2</sup>. والملاحظ من هذا التعريف أن جودة المعلومة عرفت من ناحية قيمتها، التي تم توضيحها في العنصر أعلاه.

من جهة أخرى؛ فإن جودة المعلومات المالية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى مساعدة القائمين على إعداد وإصدار المعايير المحاسبية، كما تساعد القائمين على إعداد القوائم المالية داخل الشركات على تقييم المعلومات الناتجة عن تطبيق طرق محاسبية بديلة، ويتم تقييم الفائدة من المعلومات على أساس أهداف القوائم المالية وقدرتها على مساعدة الأطراف ذوي العلاقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ماهر موسى درغام وتامر بسام الأغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، المنعقد بيومي 24 و25/04/2013، جامعة الزرقاء، الأردن، 2013، ص9.

<sup>2</sup> - ماجد مصطفى علي الباز، جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات، المجلة العلمية، مصر، العدد1، المجلد3، 2012، ص135.

<sup>3</sup> - حسناء عطية، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية: "دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، قسم المحاسبة، مصر، 2014، ص159.

كما تعرف جودة المعلومات من جانب الملاءمة للاستعمال بأنها درجة الإيفاء بالاحتياجات والتوقعات من قبل مقدمي أو منتجي المعرفة عند قيامهم بأعمالهم<sup>1</sup>.

مما سبق؛ يمكن القول أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجال اتخاذ القرارات. حيث تكون المعلومة المالية مفيدة عندما تتسم بمجموعة من الخصائص النوعية التي يؤدي تحديدها إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة وكذا في التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى. كما تعد جودة المعلومة في هذا المجال؛ المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه.

وسيتم عرض الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة والتطرق لها بالتفصيل في العنصر الموالي.

#### 4.2. الخصائص النوعية

تتمثل الخصائص النوعية التي تزيد من جودة المعلومات المالية؛ في مجموعة الصفات التي تجعل المعلومات التي تتحلّى بها مفيدة لمستخدميها وذات جودة عالية وبالتالي تحقيق أهداف القوائم المالية، حيث أنّ الغاية الأساسية من تحديدها هي اعتبارها كمعايير أو مقاييس يُحتكم إليها في تقييم مستوى جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية سواءً من طرف معديها أو من طرف مستعملها (مع التركيز على مستعملها). فمن جهة معدي القوائم المالية وعلى رأسهم إدارة الشركة؛ وجب عليهم الإسترشاد بتلك الخصائص النوعية لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها لتحقيق منفعة الأطراف ذات المصلحة، ومن جهة ثانية، وفيما يخص مستعملي القوائم المالية؛ فيعتمدون على الخصائص النوعية كإطار يستند إليه لمعرفة مدى توافرها في المعلومات المعروضة في القوائم المالية المقدمة لهم من طرف إدارة المنشأة، وبالتالي تقييم مدى جودتها.

ونظراً لما تكتسبه الخصائص النوعية من أهمية بالغة في عملية اتخاذ القرارات؛ فقد اتجهت العديد من الهيئات والجهات المهنية الرسمية المختلفة إلى إعداد وإصدار مجموعة من الدراسات لوصف وتحديد الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المعروضة في القوائم المالية، وكان من أهم وأبرز هذه الإصدارات؛ ما أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عام 1980، قائمة المفاهيم والبيان رقم 2 (SFAC NO 2) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية" والذي تم من خلاله وضع إطار شامل من التعاريف تحدد فيه ماهية الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، حيث تضمن البيان مجموع من

<sup>1</sup> - مؤيد الساعدي وسلمان عبود زبار، جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية -دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد3، المجلد 15، 2013، ص14.

الخصائص الرئيسية والثانوية المرتبة هرميا بهدف تحديد ترتيب موضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المالية، كما تضمن مجموعة من القيود الواجب احترامها لتُحقق أكبر قدر من المنفعة للمستخدمين<sup>1</sup>.

ثم تلاها إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 1989 لإطاره المفاهيمي الذي تضمن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، إلا أنه كان مختلفا عن FASB في تحديد الخصائص الثانوية، الأمر الذي دفع بهما لوضع إطار مفاهيمي مشترك بينهما وتحديد مجموعة موحدة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية والذي تم إصداره سنة 2010، ثم إعادة إصدار نسخة منه سنة 2018 والتي لم تحمل اختلافات جوهرية فيما يخص الخصائص النوعية والذي سيتم التطرق له لاحقا.

فضلا عن دراسة أخرى قامت بها لجنة وضع المعايير المحاسبية البريطانية ASSC التي حددت الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ممثلة في الخصائص الأساسية فقط، وبعض الدراسات العربية<sup>2</sup>.

أما على المستوى المحلي؛ ونتيجة لتبني الجزائر النظام المحاسبي المالي المنصوص عليه في القانون رقم 11-07 الصادر في الجريدة الرسمية، فقد حدد هو الآخر مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بدون تصنيفها إلى أساسية أو ثانوية كما كان الحال في ظل الدراسات السابق ذكرها.

الملاحظ من العرض السابق؛ أنّ ما ميّز جميع دراسات الهيئات السابقة وغيرها هو الاختلاف وعدم الاتفاق في تحديد وتصنيف الخصائص النوعية، فبعض تلك الخصائص قد تُعتمد من طرف هيئة معينة دون اعتمادها من طرف هيئة أخرى، أو أن تُصنف كخاصية أساسية عند هيئة معينة بالمقابل تظهر كخاصية ثانوية أو معززة عند أخرى، أو حتى ما يعدّ خاصية عند هيئة معينة قد يعدّ مبدئا محاسبية عند أخرى (كما هو الحال عليه في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي).

إن هذا الاختلاف بين الهيئات المهنية العلمية المتخصصة حول تحديد الخصائص النوعية للمعلومة المالية المُفصح عنها ينتج عنه بالضرورة عدم اتفاق بين الباحثين حول ماهية تلك الخصائص أو حتى تبني خصائص أخرى من قبل البعض الآخر.

<sup>1</sup>- لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع إلى:

- عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ط1، ص197-208.

- FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts NO 2 "Qualitative Characteristic Of Accounting Information", 1980, P13.

<sup>2</sup>- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- إسماعيل سبي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة "دراسة مقارنة بين مجموعة دول"، أطروحة دكتوراه طور ثالث في المحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص191-192.

حيث تتفق دراستنا مع التصنيف المعتمد للخصائص النوعية للمعلومة المالية من قِبَل IASB وFASB في ظل الإطار المفاهيمي المشترك بينهما سنة 2010 والذي أعيد إصداره في نسخة منقحة سنة 2018، باعتبار أنها الجهات الرسمية التي تُصدر معايير التقارير المالية الدولية والتي تفترض الدراسة أن تطبيقها ينتج عنه معلومات تتسم بالخصائص النوعية هذا من جهة،

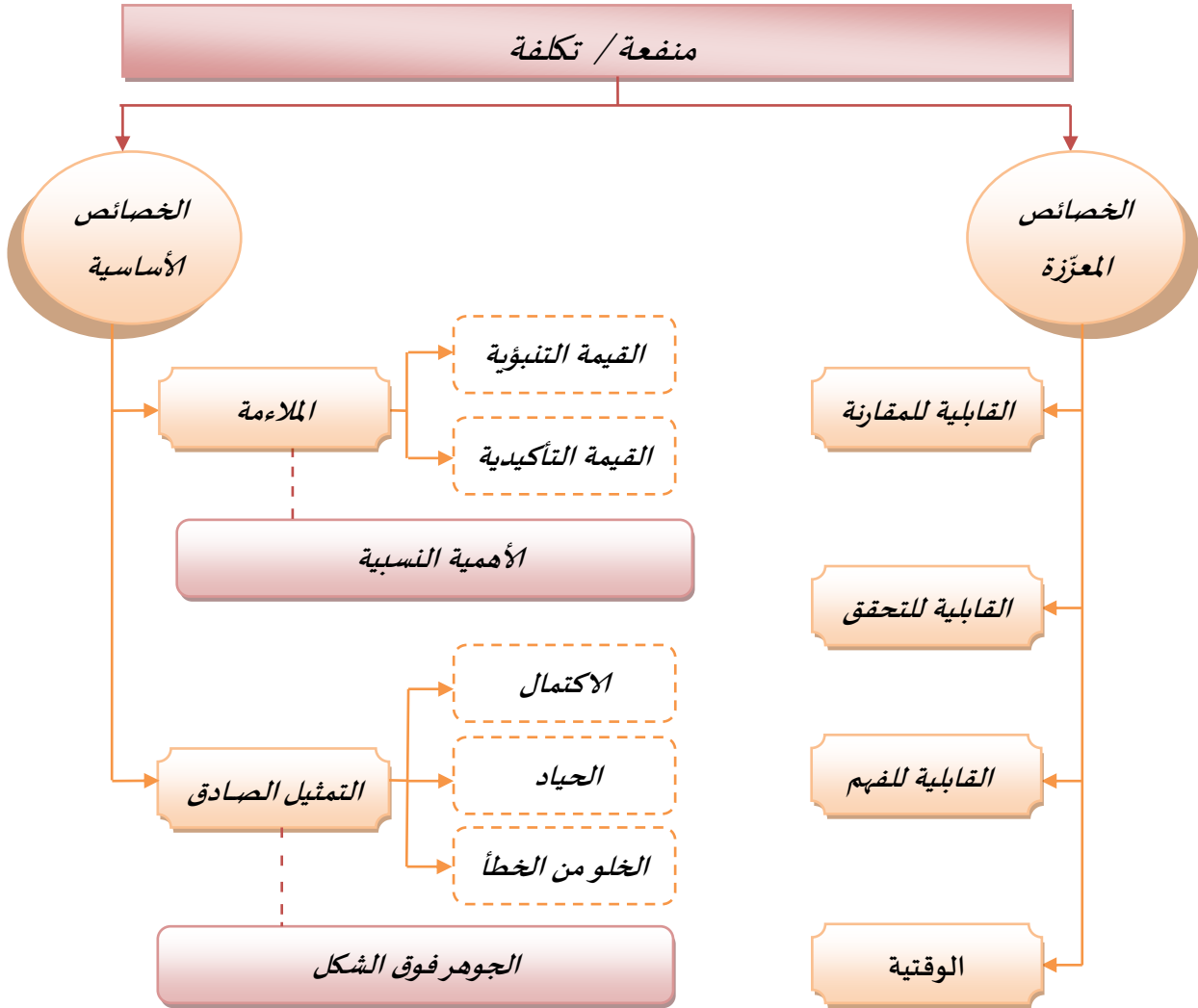
ومن جهة أخرى؛ فإن FASB وIASB يعدّان من كبار وأهم الهيئات المحاسبية في العالم، فالأول يعد رائد المدرسة الانجلوسكسونية المهيمنة على جُل المفاهيم والممارسات المحاسبية حول العالم حالياً. أما الثاني فهو راعي الإطار الدولي لتلك الممارسات، فقد سجل سنة 2018 أكثر من 130 دولة تتطلب أو تسمح معايير المحاسبة الدولية ومنه الإطار المفاهيمي لتلك المعايير الصادر عن المجلس أي IASB في إعداد ونشر القوائم المالية لمؤسساتها.

حيث سيتم في هذا العنصر من الدراسة؛ عرض تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الإطار المفاهيمي المشترك بين IASB وFASB، بالإضافة إلى عرض التصنيف المعتمد في نظام المحاسبي المالي باعتبار أنه واجب التطبيق في بيئة الأعمال الجزائرية.

#### 1.4.2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الإطار المفاهيمي المشترك بين IASB وFASB

تم تحديد مجموعة مُوحّدة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة الأساسية منها والمعزّزة بين FASB/IASB نتيجة إتفاق الهيئتان على إحداث التقارب بين الإطار المفاهيمي لكل منهما، خاصة من حيث الخصائص النوعية للمعلومة المالية. والتي يتم توضيحها في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق الإطار المفاهيمي المشترك بين FASB/IASB



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Financial Accounting Standards Board, Statement Of Financial Accounting Concepts NO. 8: Conceptual Framework For Financial Reporting, Norwalk, 2010, Ct: FASB.
- Conceptual Framework For Financial, 2018, Document Disponible Sur Le Lien Suivant : <https://www.iasplus.com/en/standards/framework/other/framework>, Consulter Le : 23/01/2019.

يعرض الشكل السابق تمثيلاً للخصائص النوعية للمعلومة المالية المعتمدة من خلال الإطار المفاهيمي المشترك بين FASB و IASB سنة 2018، حيث عُرضت بصورة متدرجة بدءاً بالخصائص الأساسية مروراً إلى الخصائص المعززة، مع إبراز أهم القيود على هذه الخصائص.

ووفقا لهذا الإتجاه؛ تكون المعلومة المالية مفيدة، عندما تكون ملاءمة وتمثل بأمانة ما تدعي أنها تمثله (التمثيل الصادق)، ويتم تعزيز الفائدة إذا كانت قابلة للمقارنة، يمكن التحقق منها، تُعرض في الوقت المناسب ومفهومة<sup>1</sup>. أما فيما يتعلق بمفهوم كل خاصية فسنعمل على توضيح ذلك فيما يلي:

#### 1.1.4.2. الملاءمة:

المعلومة الملاءمة هي المعلومة التي تؤثر على سلوك متخذ القرار، وتحدث فرقا في اتجاه القرار وتؤدي إلى ترشيده. وتحقق الملاءمة من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المقدمة له، وذلك عن طريق تحقق الخاصيتين المكونتين لها وهما:

أ- القيمة التنبؤية: تكون المعلومة ذات قيمة تنبؤية إذا كانت صالحة للاستخدام كمدخلات تساعد مستخدميها في عملية توقع الأحداث والنتائج المستقبلية<sup>2</sup>.

ب- القيمة التأكيدية: المعلومات ذات القيمة التأكيدية هي المعلومات التي توفر تغذية عكسية عن تقييمات سابقة (تصحيح أو تأكيد التوقعات الأولية لمتخذ القرار).

■ الأهمية النسبية: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو سوء عرضها على قرارات مستخدميها، حيث تستند الأهمية النسبية إلى طبيعة البنود و/أو حجمها. اعتُبرت وفقا للإطار المفاهيمي المشترك سنة 2010 كجانب من جوانب الملاءمة، حيث أن المعلومات غير المهمة نسبيا لا تؤثر في قرارات المستخدمين.

#### 2.1.4.2. التمثيل الصادق:

يُقصد به: "ضرورة وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات الواردة في القوائم المالية مع الظواهر الاقتصادية المراد التقرير عنها"<sup>3</sup>. أي أن المعلومات يجب أن تمثل بصدق الأحداث التي من المفروض أن تمثلها. وتتحقق بتحقق الخصائص الفرعية التالية:

أ- الاكتمال: نصّت الفقرة QC13 من الإطار المشترك على أن العرض الكامل يتضمن جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي عُرضت بما في ذلك جميع الأوصاف والتوضيحات اللازمة<sup>4</sup>.

ب- الحياد: هو العرض الخالي من التحيز في توجيه المعلومات لخدمة مستخدم معين على حساب آخر.

<sup>1</sup> - **Conceptual Framework For Financial**, 2018, Document Disponible Sur Le Lien Suivant : <https://www.iasplus.com/en/standards/framework/other/framework>, Consulter Le : 23/01/2019.

<sup>2</sup> - Gabriel DONLEAVY, **AN INTRODUCTION TO ACCOUNTING THEORY**, Australia, 2016, P31.

<sup>3</sup> - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص202.

<sup>4</sup> - FASB, **Op. Cit.**, P18.

ج- الخلو من الخطأ: أي أن تكون المعلومة المعروضة موصوفة بطريقة صحيحة وخالية من الأخطاء، سواء المقصودة أو غير المقصودة.

▪ تغليب الجوهر على الشكل: تم عدُّه وكأنه مكوّن للتمثيل الصادق، بحيث يعني أن المعلومات المالية تمثل جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلا من مجرد تمثيل الشكل القانوني لها الذي لا يؤدي إلى التمثيل الحقيقي أحيانا.

3.1.4.2 القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية استخدام المعلومة إجرائه مقارنات زمنية للمؤسسة ومكانية مع مؤسسات أخرى.

4.1.4.2 القابلية للتحقق: أي أنه لو تم إجراء الممارسات والإجراءات المحاسبية نفسها من طرف أشخاص مختلفين لتم التوصل إلى تحقيق نفس النتائج.

5.1.4.2 الوقتية: يعني عرض المعلومات على المستخدمين في إطار زمني فعال لعملية اتخاذ القرار.<sup>1</sup> أي عرض المعلومات وقت طلبها من طرف مستعملها وإلا فقدت قيمتها التأثيرية عليهم.

6.1.4.2 القابلية للفهم: هي المعلومة المعروضة ببساطة، ووضوح، ودقة، ودون تعقيد، ولا تحتل تأويلين في معناها. حيث تتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها وكذلك على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم.<sup>2</sup>

▪ قيد التكلفة: أي يجب أن تكون الفائدة أو المنفعة المشتقة من المعلومة أكبر من تكاليفها المتحملة سواء على معديها أو مستخدميهما، وإلا أصبحت المعلومة بدون قيمة وليست ذات جودة حتى وإن تحلت بجميع الخصائص النوعية السابق ذكرها.

تجدر الإشارة، إلى أنه لا يمكن لمعلومة واحدة أن تتوافر فيها جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية السابق ذكرها، وذلك لإحتمال وجود تعارض وتداخل بين تلك الخصائص يمنع من تحقيقها كاملة، حيث إن تحقيق خاصية معينة \_الملاءمة مثلا\_ يتطلب التضحية بخاصية أخرى \_كالتمثيل الصادق\_. وفي هكذا أحوال؛ لا بد من الموازنة بين الخصائص النوعية على أساس الأهمية النسبية لها، وهذا يعتمد على طبيعة مستخدم المعلومة وغاياته منها.

<sup>1</sup> -Belinda STEFFAN, **ESSENTIEL MANAGEMENT ACCOUNTING**, British Library Cataloging In Publication Data, LONDON, 2008, p 201.

<sup>2</sup> - حجازي إبراهيم محمود، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 2018، ص52.

## 2.4.2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري؛ فقد نصت المادة 8 من المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 على أنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشف المالية (القوائم المالية) على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة والقابلية للمقارنة والوضوح. وفيما يأتي شرح لكل خاصية طبقا لما جاء به scf طبقاً<sup>1</sup>:

1.2.4.2. الملاءمة: هي صفة أو خاصية في المعلومة تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، بحيث تسمح لهم بتقييم أحداث ماضية، حالية ومستقبلية.

2.2.4.2. المصدقية: تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء، إضافة إلى إمكانية الوثوق بها من طرف المستخدمين.

3.2.4.2. القابلية للمقارنة: أن تكون المعلومة معدة ومعروضة بصفة دورية تسمح للمستخدمين بمقارنات زمنية ومكانية بين الوحدات.

4.2.4.2. معلومة واضحة وسهلة الفهم: أن تكون واضحة ومفهومة للمستخدمين الذين: تتوفر لديهم رغبة في فهم ودراسة المعلومات المرفقة بالقوائم المالية ولديهم معارف أساسية في التسيير، المحاسبة والإقتصاد.

مما سبق؛ يمكن أن نلاحظ بأن النظام المحاسبي المالي لم يفصل في شرح الخصائص النوعية للمعلومة المالية، فقد اقتصر على التطرق إليها في الملحق 3 من القرار المؤرخ في 25 مارس الخاص بتعريف المصطلحات، إضافة إلى عدم تصنيف الخصائص إلى أساسية و/أو مدعمة كما هو الحال عليه في المرجعية الأنجلوسكسونية، وعدم التطرق للإجراءات المحققة لكل خاصية.

إضافة إلى ذلك؛ فإن SCF أدرج عدة خصائص أخرى كمبادئ محاسبية لا يجوز مخالفتها عند إعداد القوائم المالية (مثل تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجوهر القانوني، الثبات وغيرهما)، كما أنه لم يتطرق إلى بعض الخصائص الأخرى (كالحياد، القيمة التنبؤية والتأكيدية) كما هو الحال عليه في الهيئات الأخرى.

<sup>1</sup> - القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، مرجع سبق ذكره، الملحق رقم 3.

## خلاصة الفصل 1:

من خلال دراستنا لهذا الفصل؛ تم التوصل إلى أبرز النتائج التالية:

- القوائم المالية ذات الغرض العام تفي بالاحتياجات المشتركة لجميع أصحاب المصالح مع التركيز على احتياجات المستثمرين والمقرضون والدائنون الآخرون الذين اعتبرهم مجلس IASB أنهم المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية وأن المعلومات المالية يجب أن تخدم احتياجاتهم بالدرجة الأولى نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق المال؛
- القوائم المالية ذات الغرض العام هي المصدر الأساسي والرئيسي للمعلومات المالية ولمستخدميها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة؛
- ما جاء به النظام المحاسبي المالي يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 وكذا المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام، إلا أن هناك بعض الاختلافات في المصطلحات والتي قد يرجع سببها لعدم الدقة في الترجمة نتيجة لتبني المرجعية الأنجلوسكسونية؛
- لا توجد مادة صريحة في النظام المحاسبي المالي تحدد بوضوح مستعملي القوائم المالية مثل ما هو الحال عليه في المرجعية الإنجلوسكسونية؛
- تتميز المرجعية الأنجلوسكسونية بالتعمق في الشرح والتفصيل، عكس النظام المحاسبي المالي الذي يُعتبر الاختصار في الشرح وعدم وضوح معنى المصطلحات أحيانا من أبرز ما يعاب عليه؛
- تعددت مداخل تحديد مفهوم القوائم المالية ذات الجودة العالية وقياسها من قبل الباحثين، إلا أن الأكثر شيوعا هو مدخل جودة المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم المالية، حيث حرص النظام المحاسبي المالي وأهم الهيئات المحاسبية الدولية على رأسها IASB/ FASB على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية؛ إلا أن SCF لم يفصل في شرحها ولم يصنفها حتى إلى خصائص أساسية وأخرى معززة كما هو الحال عليه وفق المرجعية الأنجلوسكسونية؛
- رغم تعدد المداخل والمفاهيم للتعبير عن جودة القوائم المالية إلا أننا نجد أن هدفها واحد ويصب في تحقيق فائدة الأطراف ذات المصلحة ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك يمكن القول أن جودة القوائم المالية تتمثل في مدى تحقيق تلك القوائم للهدف من إعدادها عن طريق توفير معلومات عالية الجودة والإفصاح عنها وينتج ذلك من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية التي استوفت فيها شروط ومعايير الجودة وفق ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة؛
- مفهوم جودة القوائم المالية هو مفهوم نسبي يختلف من مستخدم لآخر، فما يعتبر متطلب أساسي للجودة بالنسبة لطرف معين من الأطراف المستفيدة قد لا يعد كذلك بالنسبة لطرف آخر.

# الفصل الثاني:

الإطار النظري للأداء المالي وتقييمه

## تمهيد الفصل 2:

تُعدّ المعلومات المعروضة في القوائم المالية بمثابة بيانات أو مدخلات لعملية تقييم الأداء المالي. هذه الأخيرة التي تحتل مكانة بالغة الأهمية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، كما تحظى باهتمام واسع من قبل المفكرين والاقتصاديين، باعتبارها تساهم إيجاباً في إنتاج معلومات مالية مفيدة والتي تعتبر بمثابة مخرجات عملية التقييم معبرا عنها غالباً بأرقام أو بنسب مالية، يعتمد عليها الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة في تحديد نقاط قوتها وضعفها، وتشخيص وضعيتها المالية الحقيقية التي تعكس الواقع المالي الفعلي للمؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على تحقيق الاستمرارية في السوق ومواجهة التغيرات التي تطرأ عليها، مع اتخاذ القرارات المناسبة.

للقيام بعملية تقييم الأداء المالي؛ يتم الاعتماد غالباً في الدراسات المالية والمحاسبية على مجموعة من المؤشرات المالية، والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل من خلال هذا الفصل، والذي حاولنا من خلاله الإلمام بأدبيات الأداء المالي من خلال التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي وعملية تقييمه؛

المبحث الثاني: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي.

## المبحث الأول: ماهية الأداء المالي وعملية تقييمه

يكتسي الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية، إذ يعدُّ مفهوماً جوهرياً ويعد القاسم المشترك لاهتمامات علماء التسيير، فضلاً عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف أنواع المؤسسات والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه. فالإدارة لا يمكنها معرفة ما حققت من نتائج وما ضيعته من فرص، ولا حتى تحديد خططها المستقبلية، إلا عن طريق تقييم أدائها المالي. كما أن الأطراف الخارجية بالمؤسسة وعلى رأسهم المستثمر، لا يمكنه اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة دون الاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي وتشخيص الواقع المالي للمؤسسة.

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي من خلال تقديم مفهوم الأداء بشكل عام، ثم تحديد مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى معرفة أهمية وأهداف عملية تقييم الأداء المالي وتوضيح مختلف خطواتها.

## 1. تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه؛ يجب الإحاطة أولاً بمعنى الأداء بشكل عام.

## 1.1 تعريف الأداء بشكل عام:

يجب الإشارة أولاً؛ إلى أن مصطلح الأداء ينتمي إلى عائلة المصطلحات المتعددة المعاني، حيث يعدّ مصطلحاً متعدد الجوانب والأبعاد، وذلك لاقترانه وتداخله مع عدة مصطلحات ومفاهيم مشابهة له، وهذا ما يفسر اختلاف الباحثين والكتاب في تحديد مفهومه.

وقبل عرض المفاهيم المختلفة للأداء؛ نشير في المقام الأول إلى أصوله التاريخية، فمصطلح الأداء مشتق من الكلمة الفرنسية Parformer التي يعود وجودها إلى القرن الثالث عشر<sup>1</sup> والمشتقة من اللفظة اللاتينية Performare والتي تعني إعطاء الشكل الكلي لشيء ما، وبعدها اشتقت منها اللغة الإنجليزية لفظة Performance واعطتها معناها من الفعل To Perform والتي تعني إنجاز العمل أو تأدية نشاط بالكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Y. PESQUEUX, LA NOTION DE PERFORMANCE GLOBALE, 5ème Forum International Sur La Performance Globale De L'entreprise, Université Tunis Carthage, 1er - 2 Décembre, 2004, P2.

<sup>2</sup> - عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص86.

ومن هذا المنطلق؛ يرى R. BROSQUET أن: "الأداء هو العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة درجة بلوغ الأهداف والغايات والمعايير والخطط المتبعة من طرف المؤسسة"<sup>1</sup>. في حين يرى البعض الآخر الأداء بأنه إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز<sup>2</sup>.

كما يُعبر كل من ROBINS & WIERSEMA عن الأداء في كونه "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد"<sup>3</sup>. ويستدل من هذا المفهوم أنه تم التركيز على الأهداف طويلة الأجل، والتي تتمثل باتفاق معظم الباحثين في البقاء والتكيف والنمو<sup>4</sup>. وعرف الأداء أيضا على أنه مجموعة من المعايير التي يتم وضعها لعملية القياس والمقارنة بالنتائج المتوصل إليها بهدف الوصول إلى إعطاء صورة تقييمية على الأنشطة والنتائج والمنتجات وكذا مدى قدرة المؤسسة في التأثير على المحيط الذي تعمل فيه<sup>5</sup>.

ومن الباحثين من يرى بأن الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها<sup>6</sup>، حيث يركز هذا المفهوم على السبل التي توصل المؤسسة إلى خططها وغاياتها، متمثلة بالطرق والصيغ التي تعتمد عليها في استغلال الموارد المتاحة ومدى نجاح المؤسسة في هذا الاستغلال.

"يمثل الأداء النتيجة المحصلة من طرف الشخص لنشاط ما، من خلال العمل المنجز بنوعية ومنفذ وفق قواعده الخاصة"<sup>7</sup>.

إضافة إلى ذلك؛ فقد ورد تعريف للأداء في *ENCYCLOPEDIE DE LA GESTION ET DU MANAGEMENT* الذي ينص على أن الأداء دراسته تكون عن طريق الثلاثية التالية: الأهداف-الوسائل-النتائج، والتي تميز كل منظمة.

<sup>1</sup> - ابراهيم زروقي وعبد القادر لحول، الجودة الشاملة: غاية في حد ذاتها أم وسيلة لرفع أداء المؤسسات، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسات، جامعة سعيدة، الجزائر، 2010، ص14.

<sup>2</sup> - سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 9/8 مارس، 2005، ص35.

<sup>3</sup> - وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص38.

<sup>4</sup> - فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2006، ص239.

<sup>5</sup> - Jean Yves Saulquin, **GESTION DES RESSOURCES HUMAINES ET PERFORMANCE DES SERVICES**, Revues De Gestion Des Ressources Humaines, NO 36, Paris, Juin 2000, P20.

<sup>6</sup> - فلاح حسن عداي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص239.

<sup>7</sup> - Sylvie Saint-Onge Et Victor Haines, **GESTION DES PERFORMANCES AU TRAVAIL**, De Boeck, Bruxelles, 2007, P60.

والأداء تم تعريفه أيضا بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية المتاحة واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"<sup>1</sup>.

نلاحظ من التعريف الأخير؛ أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما: الطريقة المثلى في حسن استعمال أو استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة، ونقصد بذلك الكفاءة، ومدى القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، ونعني بذلك الفعالية. فغالبا ما يرد الأداء مقرونا بهذين المصطلحين، حيث أن كثيرا من الباحثين يرون أن "الكفاءة و الفعالية هما محصلة للأداء"<sup>2</sup>.

مما سبق عرضه؛ يمكن القول بأن الأداء هو مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الوحدة الإقتصادية في تجنيد واستثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة بالشكل الذي يسمح بتحقيق مجمل الأهداف المسطرة مسبقا بأقل التكاليف الممكن تكبدها.

## 2.1 مفهوم الأداء المالي:

يعدّ الأداء المالي أحد أهم أنواع الأداء، إذ يعد بمثابة المجال المحدد لنجاح المؤسسة الإقتصادية، ونظرا لأهميته تداولت معظم الدراسات والأبحاث في الآونة الأخيرة تعريفه. لذا من الضروري أن نقوم بسرد مجموعة من التعاريف لضبط مدلوله، ومن ثم نتبنى مفهوم محدد يعتبر حجر الأساس فيما يأتي من الدراسة.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمار في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم<sup>3</sup>.

من منطلق التعريف السابق، يمكن استنتاج أهمية الأداء المالي في العناصر الآتي ذكرها<sup>4</sup>:

- يعتبر أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة التي تشير مؤشراتها المالية إلى النمو والنجاح والاستقرار الذي يميزها عن مثيلاتها؛

<sup>1</sup> - Brigitte Doriath, **CONTROLE DE GESTION**, Edition Dunod, Paris, France, 1999, P125.

<sup>2</sup> - Vincent Plauchu et Nacer Eddine Sadi ,**MESSURE ET AMELIORATION DES PERFORMANCES INDUSTRIELLES**, Office Des Publications Universitaire, France, Tome2, 2006, P7.

<sup>3</sup> - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010، ص 45.

<sup>4</sup> - محمد محمود الخطيب، المرجع نفسه، ص 46.

■ يمثل أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي تواجه الشركة وتحديد نقاط القوة والضعف بها، فالمؤشرات السلبية تدق ناقوس الخطر وتسمح للإدارة بالتنبؤ بمشاكل العسر المالي تفاديا للوقوع في الفشل المالي؛

■ هو أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل من سابقتها.

كما يرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في: "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الإعتماد على القوائم المالية"<sup>1</sup>، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الإقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح<sup>2</sup>.

في ذات السياق؛ يرى Marcel Laflame أن "الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية مرتفع وتكاليف منخفضة"<sup>3</sup>. ويرى البعض الآخر بأن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الإقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل المدى من أجل تشكيل ثروة<sup>4</sup>.

كما يعبر الأداء المالي عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم باستثمارها، وتساعد المعلومات المتعلقة بقيم وتغيرات الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الإضافية التي يمكن استثمارها في المؤسسة، وذلك يعطي الأداء المالي للمؤسسة مؤشرا عن مدى كفاءتها في إدارة وتوجيه واستثمار مواردها المالية بين البدائل المتاحة، وتصب نتيجة الأداء المالي في مدى إمكانية استمرارية المؤسسة<sup>5</sup>.

نلاحظ مما سبق؛ تباين وإختلاف ملاحظ بين المفاهيم والتعاريف لمصطلح الأداء المالي، والتي قد يعود سببها إلى إختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين، أو حتى نتيجة لإختلاف أهداف الوظيفة المالية التي تطورت مع تطور الزمن.

في ظل تعدد المفاهيم السابق عرضها لمصطلح الأداء المالي؛ يمكن تعريفه وباختصار على أنه مدى مقدرة المؤسسة على استغلال الموارد المالية المتاحة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية، حيث

<sup>1</sup> - Arnaud THAUVRON, **EVALUATION DES ENTREPRISES (TECHNIQUE DE GESTION)**, Edition Economica, Paris, France, 2005, P23- 24.

<sup>2</sup> - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006، ص41.

<sup>3</sup> - Marcel LAFLAME, **LE MANAGEMENT:APPROCHE SYSTEMIQUE**, Gaetan Morin Editeur, 3eme Edition, CANADA, 1981, P356.

<sup>4</sup> - دادن عبد الغني وكمامي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، منعقد ب 9/8 مارس 2009، ص304.

<sup>5</sup> - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص47.

يتجسد الأداء المالي هنا في: القدرة على توفير السيولة اللازمة واليسر المالي، تحقيق التوازن المالي، تحقيق مردودية جيدة وتعظيم القيمة المضافة للمنشأة.

### 3.1 العوامل المؤثرة على الأداء المالي

رغم إختلاف وجهات نظر المفكرين فيما يخص تحديد مفهوم موحد للأداء المالي، إلا أنهم اتفقوا في وضع عوامل معينة تؤثر عليه، سواء سلبية كانت أو إيجابية. وفيما يأتي سنركز على أهم هذه العوامل والتي صُنفت إلى داخلية وخارجية مثل ما سيتم توضيحه:

#### 1.3.1 العوامل الداخلية: تتمثل أبرز العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي فيما يأتي<sup>1</sup>:

- الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملائمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
- المناخ التنظيمي: ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضيف الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.
- التكنولوجيا: يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر... الخ، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموازنة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلاءم التكنولوجيا المستخدمة.
- حجم المؤسسة: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكل حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عددا كبيرا من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

<sup>1</sup> - محمد محمود احمد الخطيب، أثر الاداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية ادارة المال والأعمال، عمان، 2007، ص40.

- 2.3.1 العوامل الخارجية: هي العوامل التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة، ويتمثل أهمها في الآتي ذكره<sup>1</sup>:
- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.
  - المنافسة: تعدّ المنافسة سلاحاً ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فمن جهة قد تعدّ المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلاً لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.
  - الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلاً في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

## 2. عملية تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء المالي تعدّ عملية رقابية تسمح لأصحاب المصلحة بمعرفة الاختلالات والانحرافات والسعي لتقويمها، ولكي تتم هذه الأخيرة بالشكل الصحيح لا بد من فهم فحواها ومراحلها. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر من الدراسة.

لكن قبل ذلك؛ يجب الإشارة إلى أنه يوجد خلط بين مصطلحات: القياس، التقييم والتقويم. حيث أن عملية القياس تعني إعطاء قيمة للشئ ووضعه في صيغة رقم أو مبلغ أو نسبة، وتنطوي على مؤشرات ومعايير كمية محددة، أما التقييم فهو المرحلة الموالية والذي يقصد به التعليق أو إصدار حكم على ما تم قياسه في المرحلة الأولى استناداً إلى معيار متفق عليه. أما عن التقويم فيُعنى به تصحيح المسار وتعديله.

## 1.2 مفهوم تقييم الأداء المالي:

توجد عدة تعاريف لعملية تقييم الأداء المالي والتي تكاد أن تكون موحدة فيما بينها، سنحاول توضيح أهمها فيما يأتي:

<sup>1</sup> - ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة -مدخل تحليلي-، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص 136-138.

عملية تقييم الأداء المالي هي عملية قياس أداء النشاط المالي للوحدة الاقتصادية استنادا إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية، ثم تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ليتم بعد ذلك اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء مالي أفضل مستقبلا.<sup>1</sup>

كما عرف تقييم الأداء المالي على أنه عبارة عن "تقديم حكما ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية في المؤسسة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"<sup>2</sup>. والملاحظ من خلال هذا التعريف أنه يشمل الأداء المالي ببعديه: الكفاءة والفاعلية.

كما يشير بعض الكتاب إلى أن عملية تقييم الأداء المالي تعدُّ مرحلة من مرحلة الرقابة المالية، تركز على النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة بواسطة استخدام الموارد المالية المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة المالية في إعداد الخطط المالية المستقبلية.<sup>3</sup>

في حين يرى البعض الآخر، أن عملية تقييم الأداء المالي بأنها مقارنة للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.<sup>4</sup>

ومما سبق؛ يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء المالي تعدُّ دراسة مالية تحليلية وآلية لتحديد نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة خلال فترة مالية معينة، وذلك من خلال قياس الأداء المالي الفعلي لها اعتمادا على مؤشرات مالية محددة، من أجل تقويم الانحرافات وتفاديها لاحقا، بغية تحسين الأداء المالي مستقبلا.

ومن خلال التعريف الأخير، نلاحظ أنّ عملية تقييم الأداء المالي لا تعدُّ غاية في حد ذاتها؛ وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف آخر ألا وهو تحسين الأداء المالي مستقبلا هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإن المؤسسة تقوم بعملية تقييم أداؤها من الناحية المالية، لغرض التنبؤ بأي فشل مالي يمكن أن يهدد استقرارها والذي يعتبر المرحلة التمهيدية لمشكلة العسر المالي، والتي بتفاقمها ينجر عنها إتهيار الشركة وحلها. وهذا ما يُبرز وزن وأهمية عملية تقييم الأداء المالي، والتي سيتم التطرق إليها في العنصر الموالي.

<sup>1</sup> - إسماعيل سبي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة ملبنة التل بسطيف للفترة 2016/2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد16، العدد 33، 2018، ص.6.

<sup>2</sup> - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، 2000، الرياض، المملكة العربي السعودية، ص.39.

<sup>3</sup> - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص.81.

<sup>4</sup> - محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في ملتقى "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، منعقد يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص.7.

## 2.2 أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

تُتيح عملية تقييم الأداء المالي: اكتشاف الانحرافات ومواطن القوة والضعف بالمؤسسة، مما يُسهل من عملية اتخاذ القرارات المناسبة بالنسبة للمسيرين، ومن هنا تبرز أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

### 1.2.2 أهمية تقييم الأداء المالي:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في مختلف الدراسات والأبحاث بأهمية بالغة، حيث أنها تعتبر كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية بالمؤسسة، حيث يمكن توضيح أهميتها فيما يأتي:

- تعدُّ عملية تقييم الأداء المالي بمثابة آلية للتنبؤ بأي تعثر مالي مستقبلي، وبالتالي تسمح للإدارة بإتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتفادي الخطر قبل وقوعه؛
- تشخص المشكلات مما يسمح بتحديد جوانب القوة والضعف بالمؤسسة، مما يسهل من إيجاد حلول مناسبة وفي الوقت الملائم، وهذا ما يساهم في تفعيل التسيير الجيد داخل المؤسسة؛
- تسمح باضهار التطور الذي تحققه المنشأة خلال مدة زمنية معينة إما نحو الأفضل أو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا أو مكانيا؛
- توفر لمختلف المستويات الإدارية للشركة مختلف المعلومات المالية اللازمة التي تساعد في إتخاذ القرارات الرشيدة والتي تستند على حقائق علمية وموضوعية، سواءا كانت استثمارية أو تمويلية أو التي تتعلق بتغيير السياسات؛
- تعدُّ مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها من أجل تحقيق أهدافها، والنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية وبالتالي فهو أشمل منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة المواصلة والاستمرارية في العمل<sup>1</sup>؛
- تساعد على خلق روح المنافسة بين أقسام ومراكز الإدارة نفسها وبين الإدارات والمؤسسات المختلفة، ما يدفع بدوره التحسين في مستوى أدائها المالي.

### 2.2.2 أهداف تقييم الأداء المالي:

على العموم؛ تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى يقصد بها قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواءً من أنشطتها العملياتية (الجارية) أو الاستثنائية أو الرأسمالية، وتعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فهي

<sup>1</sup> - Laurent Belanger Et Autres, **GRH : UNE APPROCHE GLOBALE ET INTEGREE**, 3 Eme Edition, Gaétan Morin, Québec, 1984, P175-176.

تهدف لقياس مدى تمتع وتحقيق المنشأة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي، وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والمصاعب المالية<sup>1</sup>. كما أنها تساعد المستثمرين من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير القوائم المالية وفهم التفاعل بينها لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

### 3.2 مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء المالي

يمكن حصر مراحل أو إجراءات عملية تقييم الأداء المالي في ستة مراحل أساسية، متسلسلة ومكاملة لبعضها البعض، وإن غياب واحدة منها يعرقل العملية التقييمية ككل. حيث وجب على القائم بعملية التقييم هذه؛ إتباع منهجية واضحة ومحددة لضمان فعاليتها. وعلى العموم، يوجد اتفاق ملحوظ بين الباحثين حول خطوات تقييم الأداء من الناحية المالية، والتي تتمثل في:

1.3.2 تحديد الأداء المالي المعياري: أي تحديد الأهداف المراد تحقيقها أو الأداء المالي المرجو الوصول إليه. حيث تعتبر هذه المرحلة موجّه لباقي المراحل فهي بمثابة حجر الأساس لعملية تقييم الأداء المالي، وغيابها يجعل من عملية التقييم عقيمة ولا معنى لها.

2.3.2 جمع معلومات ذات جودة عالية: حيث يتم جمع المعلومات من قبل القائم على عملية تقييم الأداء المالي من مصادرها والمتمثلة في القوائم أو التقارير المالية، إلا أن توفر المعلومات ليس بالشيء الكاف، وإنما يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بمستوى عالٍ من الجودة؛ حتى يتم الحصول على نتائج عملية التقييم بنفس مستوى الجودة العالية والتي بذلك ستعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة. حيث أن هذه المرحلة لا تقل أهمية عن سابقتها، لأن المعلومات هي الأساس الذي يُعتمد عليه في العملية التقييمية ككل.

3.3.2 قياس الأداء المالي الفعلي: من خلال هذه الخطوة؛ تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، والحصول على قيم رقمية تعكس الإنجازات الحقيقية للمؤسسة. حيث تعتمد في عملية القياس هذه على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المختلفة والتي سيتم توضيحها في المبحث الموالي من هذه الدراسة.

نشير هنا؛ إلى أن هذه المؤشرات عند اختيارها من قبل المؤسسة، وجب مراعاة النقاط التالية:

- اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط و انسجاما مع الأهداف المطلوب تحقيقها؛
- اختيار المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما للعاملين، بحيث يمكنهم تطبيقها بسهولة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.

<sup>1</sup> - سعيدة طيب، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "حالة سونلغاز غليزان"، الملتقى الوطني حول: الإدارة المالية رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منعقد بتاريخ 25-26 نوفمبر 2014، جامعة عنابة، الجزائر، ص.5.

4.3.2 مقارنة الأداء المالي الفعلي مع الأداء المالي المعياري أو المتوقع: بعد الحصول على قيم رقمية تعكس الأداء المالي الفعلي للمؤسسة؛ تقوم هذه الأخيرة بإجراء عملية المقارنة مع مستويات الأداء المرغوب في تحقيقها. حيث يتم الاستناد على معايير معينة لإجراء عملية المقارنة، وتتمثل في<sup>1</sup>:

- الزمن: أي مقارنة زمانية، وحسب هذا المرجع؛ تقوم الإدارة بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات لفترات سابقة. حيث تكمن أهمية هذه العملية في متابعة تطور ونمو المؤشرات بصفة عامة وأداء المؤسسة من الناحية المالية بصفة خاصة.
- أداء الوحدات الأخرى: يمكن اعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، حيث أنه يسمح للمؤسسة بمعرفة وتحديد مكانتها ووزنها بالنسبة لمنافسها في نفس القطاع، وذلك عن طريق مقارنة قيم مؤشراتنا بمؤشرات نظيراتها من المؤسسات الأخرى لكن بقبيل تقارب أو تجانس النشاط الرئيسي لها.
- الأهداف: وفق هذا المعيار؛ تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها المالي المحقق فعلا بالأهداف المخطط لها مسبقا، من أجل تحديد نسبة إنجاز الأهداف.

5.3.2 تحديد الانحرافات وإصدار الحكم: تفصح عملية المقارنة عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، سالب أو انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة مثل ارتفاع نسبة الأرباح، أما الثاني فيكون في غير صالحها مثل الارتفاع في نسب الديون، أما عن الأخير فيمكن القول بأن ليس له تأثير على نتائج المؤسسة.

6.3.2 تقويم الانحرافات وتحسين الأداء المالي: تتضمن هذه المرحلة التحليل الدقيق والبحث العميق في مسببات الانحرافات إن وجدت، من العمل على معالجتها وتقييمها، مع تشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي، وهذا الأمر من شأنه تحسين الأداء المالي للمؤسسة مستقبلا.

<sup>1</sup> - Michael GERVAIS, **CONTROLE DE GESTION**, Edition Economica, 7ème Edition, Paris, France, 2000, P609-611.

## المبحث الثاني: المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

تقوم الأطراف الداخلية والخارجية بالمؤسسة بعملية تقييم الأداء المالي، بالاعتماد غالباً على مجموعة من المؤشرات المالية، بحيث يختلف الهدف من التقييم بالنسبة للطرفين. حيث نجد أن الإدارة تقوم بتقييم الأداء المالي للشركة بهدف تحسينه في المستقبل، أما الفئة الثانية والمثلة في المستثمرين الحاليين والمرتبين فتقوم بعملية تقييم الأداء المالي للشركة من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة وذلك من خلال تشخيص الأداء المالي الفعلي والحقيقي للمؤسسة.

وعليه؛ سيتم التطرق من خلال هذا المبحث، إلى المؤشرات المالية التي يتم الاعتماد عليها من أجل تقييم الأداء المالي، والتي يتم تبويبها انطلاقاً من الأهداف المنتظر من المؤسسة تحقيقها، والتي تم ذكرها سابقاً (التوازن المالي، السيولة واليسر المالي والمردودية وإنشاء قيمة)، إضافة إلى مؤشر ربحية السهم الذي يعتمد عليه المستثمر كمقياس شبه وحيد للتعبير عن الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

## 1. التوازن المالي

يعد التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة إلى تحقيقه، وسيتم التطرق إلى مفهومه ومؤشراته في العنصر الموالي.

## 2.4 مفهوم التوازن المالي

التوازن المالي في المؤسسة في لحظة معينة عبارة عن الموازنة أو التناسق بين مصادر الأموال \_الخصوم\_ واستخدامات الأموال \_الأصول\_ أي التقابل القيمي والزماني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستخداماتها من جهة ثانية. ولكي نستطيع القول بأن البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي؛ يجب أن تُموّل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة والتي تتمثل في الأموال الخاصة والخصوم متوسطة وطويلة الأجل، وتموّل أصولها المتداولة بالقروض القصيرة الأجل.

مما سبق؛ يمكن القول بأن للتوازن المالي أهمية بالغة، إذ أنه يضمن الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم اعتمادها على مصادر خارجية في التمويل، ويخفض الخطر المالي الذي تواجهه.

## 2.1 مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يمكن الإعتماد عليها للحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، ومن أهمها: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل والخزينة. والتي يتم التطرق إليها بالتفصيل في العناصر الموالية.

## 1.2.1 رأس المال العامل FR

يجب أولاً الإشارة في هذا العنصر: إلى مصطلح قاعدة التوازن الأدنى، والتي تتحقق إذا تساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل. إلا أنه ما يعاب على القاعدة سابقة الذكر: إهمال عنصر الزمن خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية، حيث أن معدلات دوران الأصول المتداولة بطيئة نوعاً ما مقارنة بمعدلات دوران القروض قصيرة الأجل، هذا من ناحية، من ناحية ثانية: إهمال بعض الأخطار المتوقعة مثل الخسائر التي يمكن أن تلحق بالأصول الجارية مثل تلف المخزونات. ولتغطية هذا العجز من حيث العامل الزمني وجب تخصيص هامش أمان والذي يقدر تبعاً لطبيعة نشاط المؤسسة وكذا طريقة تسيير أصولها المتداولة.

وبناءً عليه؛ يتم زيادة حجم الأصول المتداولة عن حجم القروض قصيرة الأجل، أي الاعتماد الجزئي على الأموال الدائمة في تمويل الأصول المتداولة، وهذا الهامش يُعرف اصطلاحاً بصافي رأس المال العامل FRN. حيث يمثل صافي رأس المال العامل ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية أو المتداولة بعد تمويل جميع الأصول الثابتة.

وعرف بعض المفكرين رأس المال العامل بأنه يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة<sup>1</sup>.

أما عن أهميته فتتجلى من خلال هامش الأمان الذي يوفره للمؤسسة فإن رأس المال العامل يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة. فتحقيق رأس مال عامل موجب دليل على أن المؤسسة تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة الصعوبات وضمن استقرار توازن هيكلها المالي<sup>2</sup>. كما أن زيادته تعزز درجة ثقة الدائنين والموردين الذين تهمهم مكانة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد الالتزامات المستحقة بالنسبة لهم وكما تم الإشارة إليه فهو يمثل هامش أمان.

أما فيما يخص طريقة حسابه؛ فيوجد طريقتين يتم عرضهما على النحو الآتي:

- من أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن FRn يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير المتداولة، وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير المتداولة}$$

<sup>1</sup> - P.Conso And R. Lavaud, **FONDS DE ROULEMENT ET POLITIQUE FINANCIERE**, Dunod, Paris, France, 1982, P08.

<sup>2</sup> - Patrice VIZZAVONA, **GESTION FINANCIERE**, 9 Eme Edition, Berti Edition, Alger, 2004, P280.

- من أسفل الميزانية: يحسب FRN وفق هذه الطريقة بالفرق بين الأصول والديون المتداولة، وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون المتداولة}$$

#### مستويات رأس المال العامل الصافي:

يختلف حجم رأس مال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع المنتمية إليه، إلا أنه غالبا ما يكون أقل حجما في المؤسسات التجارية عن الصناعية منها، نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئه في الثانية. كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة، وبصفة عامة نميز ثلاث مستويات لرأس المال العامل وهي الآتي<sup>1</sup>:

- $FRN > 0$ : عند هذا المستوى فإن المؤسسة متوازنة ماليا، حيث استطاعت أن تغطي تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وبقي جزء من هذه الأموال الدائمة وُجّه لتغطية جانب من الأصول المتداولة.

حيث وجب الإشارة هنا إلى أن إرتفاع FRN عن الحدود الاقتصادية المقررة له؛ يصبح يمثل زيادة الاستثمار العاطل مما يسبب هبوط في مستوى ربحيتها. وهنا يؤدي دور الإدارة المالية للمؤسسة في اعتماد السياسة الملائمة لإدارة رأس المال العامل بما يسمح التوفيق بين الأهداف المالية المختلفة تجنباً للتعارض فيما بينها.

- $FRN = 0$ : عند هذا المستوى تكون المؤسسة قد حققت التوازن المالي الأدنى الذي يسمح لها بتغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة دون تحقيق فائض أو عجز، إلا أن هذه الوضعية غير مريحة للمؤسسة والتي قد تواجه صعوبات مالية اتجاه دائنها في المستقبل.

- $FRN < 0$ : عند هذا المستوى تكون المؤسسة قد اعتمدت على التمويل قصير الأجل ليس لتمويل جزء من أصولها المتداولة فحسب، وإنما لتمويل جزء من أصولها الثابتة مما يفقدها توازنها المالي ويشكل عليها مخاطر كبيرة.

<sup>1</sup> - Fabienne G, **COMPTABILITE MANAGERIALE**, Edition de Boeck université, Bruxelles, 2004, p 49.

مفاهيم أخرى لرأس مال العامل:

بالإضافة إلى رأس مال العامل الصافي هناك أنواع أخرى من رؤوس الأموال العاملة وتتمثل في:

- رأس المال العامل الإجمالي: الذي يتمثل في الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الخاص: حيث يسمح بمعرفة مقدار الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة دون الديون. وهو يساوي = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.
- رأس مال العامل الأجنبي: يمثل مجموع الديون والقروض التي بحوزة المؤسسة طويلة وقصيرة الأجل.

### 2.2.1 احتياجات رأس مال العامل:

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال؛ عندما لا تستطيع المنشأة مواجهة ديونها المترتبة عن نشاطها العادي (أي موارد دورة الاستغلال) بواسطة حقوقها لدى العملاء ومخزوناتهما (أي احتياجات دورة الاستغلال)، والجزء المتبقي وغير المغطى من تلك الاحتياجات يصطلح عليه باحتياجات رأس مال العامل. وبالتالي يتوجب على المؤسسة البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

كما تعبر احتياجات رأس مال العامل في تاريخ معين عن مقدار الأموال التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في ذلك التاريخ. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. إذ تتمثل الاحتياجات الدورية في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة والتي يستثنى منها القيم الجاهزة باعتبارها لم تصبح بحاجة إلى سيولة. أما عن موارد نفس الدورة؛ فتتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها بعد، ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد والتي لم تعد موردا ماليا قابلا للاستخدام.

وعليه، يمكن حساب احتياجات رأس مال العامل بالاعتماد على الميزانية المالية وذلك وفقا للعلاقة

التالية:

احتياجات رأس مال العامل BFR = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال

BFR = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون المتداولة - القروض المصرفية)

مستويات احتياجات رأس المال العامل:

- $BFR > 0$  : هذا يعني بأن الاحتياجات تفوق الموارد، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية الجزء المتبقي.

- $BFR = 0$  : يعني بأن الموارد غطت جميع الاحتياجات وهي وضعية مريحة للمؤسسة.
- $BFR < 0$  : يعني بأن موارد الدورة تفوق الاحتياجات، وهذا يدل على أن هناك فائض في الموارد لم يستغل في الاستثمار لتوسيع نشاط المؤسسة وهي حالة نادرة الوقوع.

### 3.2.1. الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة بأنها: "مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة".<sup>1</sup> كما عرفت بأنها تمثل إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، وهي تمثل أيضا الفرق بين رأس المال العامل واحتياجاته.<sup>2</sup>

مما سبق، يمكن القول بأن الخزينة الصافية في لحظة معينة تمثل الفرق بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط، وهي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة من عدمه.

ويتم حسابها بالطريقتين التاليتين:

الخزينة TR = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة TR = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجاته يمكن استنتاج وضعيات الخزينة الثلاث وهي كالتالي:

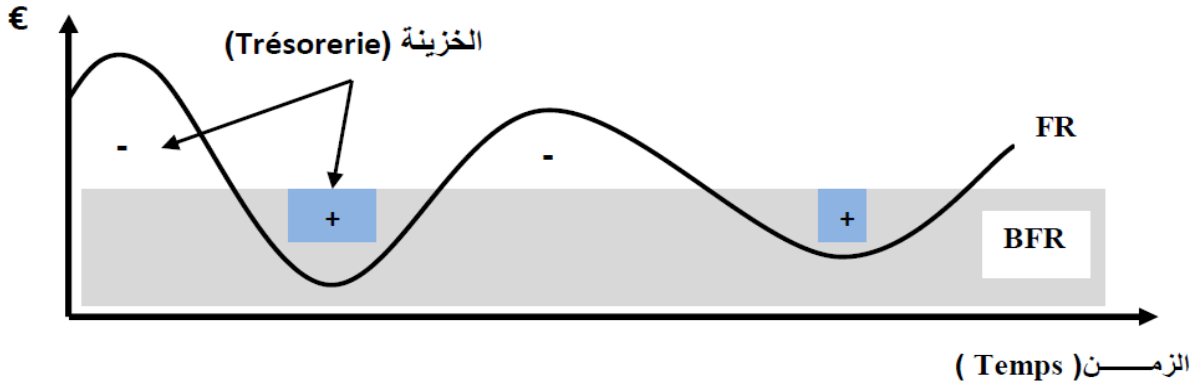
- $FR = BFR$  أي خزينة صفرية: في هذه الحالة فإن المؤسسة محافظة على توازنها المالي وهي الحالة المثلى للخزينة، ولكن هناك مخاطر من مواجهة مشاكل سيولة فلا بد من توخي الحذر وجلب موارد جديدة.
- $FR > BFR$  أي خزينة موجبة: هذا يعني بأن المؤسسة تقوم بتجميد جزء من أموالها في الخزينة مما يطرح مشكلة تدني وانخفاض الربحية، لأن الأموال الموجودة في الخزينة هي أموال عاطلة أو مجمدة ما يضيع على المؤسسة فرص استثمارية بديلة، لكن هذا لا ينفي الوضع المريح للمؤسسة.
- $FR < BFR$  أي خزينة سالبة: يعني في هذه الحالة بأن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي فهي في حالة عجز وعدم القدرة على سداد الديون في آجالها مما يعني عدم التوازن المالي. وهي وضعية خطيرة إن لم يتم معالجتها فهي تهدد استمرارية نشاط المؤسسة.

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دارالمحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص51.

<sup>2</sup> - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص216.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين TR وFR وBFR:

الشكل رقم 03: توضيح العلاقة بين TR، وFR، وBFR



Source : Wolfgang DICK Et Franck MISSONIER-PIERA, **COMPTABILITE FINANCIERE EN IFRS**, 3ème Edition, PEARSON, Paris, 2012, P314.

## 2. السيولة واليسر المالي:

تعدُّ السيولة واليسر المالي هدفاً مركباً تسعى الإدارة المالية بالمؤسسة إلى تحقيقه، إذ أنه يلعب دوراً هاماً فيها، ومما لا شك فيه أن توفره يحقق لهذه الأخيرة مزايا عديدة. حيث يتم قياس هذا الهدف المالي اعتماداً على مجموعة من النسب المالية، إذ يعد أسلوب تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً في الحياة المهنية، والتي تستخدم للإشارة إلى تلك العلاقات المالية غير الظاهرة في القوائم المالية بطريقة مباشرة في شكل نسب مئوية تساعد المستفيدين منها من اتخاذ القرارات المناسبة. فالنسب المالية عبارة عن علاقة بين بسط ومقام قيمهما هي الأرقام المحاسبية المعروضة في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، كما لا يمكن فهم مدلول النتائج المتوصل إليها ولا حتى الحكم على مستوى الأداء المالي إلا عن طريق مقارنتها ببعض المعايير القياسية.

ويتاح أمام القائم على عملية التقييم؛ الكثير من النسب المالية التي تشكل مجموعات لتقييم الأداء المالي، إلا أننا سوف نركز على مجموعة معينة من النسب والتي تقودنا إلى التقييم الدقيق للأداء المالي بما يخدم أهداف الإدارة المالية طبعاً.

### 1.2 السيولة:

مما لا شك فيه؛ أن موضوع السيولة يعد من الموضوعات الهامة سواءً من وجهة نظر الإدارة أو من وجهة نظر الأطراف ذات الصلة بها سواءً داخلية كانت أم خارجية.

من هذا المنطلق سوف يتم من خلال العنصر الموالي توضيح مفهوم السيولة وكذا مؤشرات قياسها.

### 1.1.2. تعريف السيولة

لم يختلف المفكرون والكتّاب في صياغة مفهوم السيولة، حيث اجتمعت جميع التعريفات في كون أن السيولة تقيس الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير أي مدى مقدرة هذه الأخيرة على توفير النقدية لتسديد التزاماتها قصيرة الأمد سواء المنتظرة أو غير المنتظرة عندما يحين وقت استحقاقها، ويكون ذلك بطريقتين: الأولى عن طريق التدفقات النقدية الداخلة والناجمة بطبيعة الحال عن مبيعاتها وتحصيل ديونها، والطريقة الثانية تكمن في الحصول على النقد من مصادر أخرى، إلا أن الإدارة الكفؤة بالمؤسسة هي التي تستطيع التسديد عن طريق المصدر الأول لأنه الأكثر أماناً بالنسبة لها. كما تعدّ السيولة بالمعنى الإيجابي على أنها:

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.
- القدرة على توفير أموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة<sup>1</sup>.

وتعدّ السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة وحلّها إذا لم تستطع مواجهة ديونها الحالية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً في المستقبل<sup>2</sup>.

### 1.1.1.2 مؤشرات قياس السيولة

وكما تم الإشارة إليه سابقاً؛ فإن التدفقات النقدية تعدّ الوجهة الرئيسية لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل وتقييم السيولة. لكن مثل هذه المعلومات حول التقديرات عن التدفقات النقدية لا تكون متوفرة للمستخدمين الخارجيين، وبالتالي عليهم الاعتماد على المعلومات المعروضة في القوائم المالية لاستخراج المعلومات المناسبة لقياس وتقييم السيولة.

ومن أهم المؤشرات شائعة الاستعمال لتقييم السيولة والتي يمكن قياسها من القوائم المالية ما يؤتي:

أ- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم قصيرة الأجل، أي أنها تمثل مؤشراً عن مدى تغطية الخصوم المتداولة بأصول يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن وموعد سداد الخصوم المتداولة، وبمعنى آخر تعبر هذه النسبة عن المدى الذي يمكن

<sup>1</sup> - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2000، ص22.

<sup>2</sup> - زهرة حسن العامري وعلي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء -دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية-، مجلة الإدارة والإقتصاد، بغداد، العراق، العدد63، 2007، ص113.

أن تنخفض فيه قيمة الأصول المتداولة عن قيمتها الدفترية ويبقى في استطاعة المؤسسة تسديد جميع خصومها المتداولة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

علما أن الأصول المتداولة تتمثل في المخزونات والقيم الجاهزة والقيم المحققة أما الخصوم المتداولة فتمثل الديون قصيرة الأجل.

القيمة المقبولة لهذه النسبة أن تغطي الأصول المتداولة مرتين الخصوم الجارية. وهي تعطي تحليلا مبدئيا لمدى قدرة المؤسسة على تغطية خصومها الجارية، كما تعد أيضا مؤشرا على مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي.

ب- نسبة السيولة السريعة (المختصرة): تبين مدى إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية، إذ تستبعد في حسابها عنصر المخزون لأنها تأخذ وقتا نسبيا في التحول، كما أنها أكثر عرضة للتلف وبالتالي لا يمكن تحويله أصلا إلى نقدية. ويمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

يرى المحللون بأن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد الصحيح، على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة لتسديد الالتزامات. حيث أن الحد الأدنى المقبول هو 0,75 وأي انخفاض عن هذا المعدل يؤكد حاجة المؤسسة لعنصر المخزونات لتمكين من دفع ديونها قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

ت- نسبة السيولة الفورية (الحالية): تعتبر أكثر النسب دقة وصرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على النقديات دون غيرها، وهي النسبة التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الالتزامات قصيرة الأجل، ويُفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0,3 و0,5. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{القيم الجاهزة وشبه الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

وتضم الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة كل من: النقدية في الصندوق، حسابات البنك، أوراق القبض القابلة للخصم، الاستثمارات المالية المؤقتة (سندات الخزينة والأوراق التجارية وشهادات الإيداع).

<sup>1</sup> - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 315.

1.1.2.2 مؤشرات اليسر المالي:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى تقييم مدى تغطية المنشأة ديونها طويلة الأجل، وتتمثل في:

أ- نسبة تغطية الفوائد: وتقيس مدى قدرة المنشأة على تغطية فوائد القروض من الأرباح المحققة من دورة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{النتيجة قبل الفوائد والضريبة}}{\text{فوائد القروض}}$$

علما بأن: النتيجة قبل الفائدة والضريبة = النتيجة الصافية + الضرائب + الأعباء المالية (الفوائد).

تعدّ مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم، فإذا كان المعدل يفوق الواحد الصحيح فقد دل ذلك على مقدرة المؤسسة على سداد فوائد القروض أما إذا كان أقل فهذا مؤشر على عجز المؤسسة في تسديدها، الأمر الذي يصعب في حصولها على قروض مستقبلا.

ب- نسبة التغطية لخدمة الديون طويلة الأجل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادية للمؤسسة على مواجهة أقساط القروض طويلة الأجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الربح} + \text{الإهلاكات والمؤونات}}{\text{أقساط الديون واجبة التسديد}}$$

حيث أن الأقساط واجبة التسديد هي أقساط السنة التي تلي سنة التدفق النقدي، ويجب أن تكون النسبة تفوق الواحد الصحيح حتى يمكننا اعتبار بأن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها طويلة الأجل.

ت- نسبة التغطية الشاملة: هي مؤشر أشمل من ذي قبله، حيث أنه يقيس مدى التزام المؤسسة بالوفاء بجميع التزاماتها سواء المحققة بدورة الاستغلال أو خارج الاستغلال، وبحسب وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \frac{\text{الدخل النقدي المتاح لمواجهة الإلتزامات الثابتة}}{\text{الإلتزامات الثابتة}}$$

$$= \frac{\text{صافي الربح} + \text{الضريبة} + \text{الفوائد} + \text{الإهلاكات} + \text{أقساط التمويل الإيجاري}}{\text{الفائدة} + \text{أقساط التمويل الإيجاري} + \text{أرباح الأسهم الممتازة}} \div (1 - \% \text{الضريبة})$$

<sup>1</sup> - Josette PEYRARD, ANALYSE FINANCIERE, Librairie Vuibert, 8ème Edition, Pais, France, 1999, P168.

## 3. المردودية:

تمثل المردودية هدفاً مالياً واجب التحقيق، لأن تقييمها يعطي صورة أشمل وأوضح حول الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي حول مستوى أدائها المالي، وذلك من خلال تحليل وتقييم المردودية من جميع جوانبها المالية والتجارية والاقتصادية، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا العنصر من الدراسة.

## 1.3. مفهوم المردودية:

تعرف المردودية على أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة مستمرة في إطار نشاطها العادي<sup>1</sup>. بمعنى القدرة على تحقيق فائض من العلاقة بين التكلفة/العائد ويعبر عنها في صورة وحدات نقدية<sup>2</sup>. وعليه يمكننا القول بأن المردودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة ومختلف الوسائل والموارد المستعملة من أجل تحقيق هذه النتيجة في إطار النشاط الاستغلالي، وأن قياسها يسمح للمسيرين من معرفة كفاءة المؤسسة ورشدها في استخدام مواردها. وتحدد نسبتها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج المحققة خلال الدورة}}{\text{الموارد المستخدمة في نفس الدورة}}$$

حيث يجب الإشارة هنا؛ إلى أنّ هناك فرقاً بين مصطلحي المردودية والربحية، تتمثل هذه الأخيرة في مدى مقدرة المؤسسة على خلق وتوليد مبيعات أو أرباح، وهي مفهوم اقتصادي أكثر منه مالي على عكس المردودية التي ترتبط بالموارد المستخدمة في حين أن الربحية مرتبطة مباشرة برقم الأعمال خارج الرسم، أي تحسب كالآتي:

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتائج المحققة خلال الدورة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم للدورة}}$$

## 2.3 أنواع المردودية:

تقسم المردودية إلى ثلاثة أنواع، تتمثل في: المردودية التجارية، الاقتصادية والمالية. وفي هذا العنصر من الدراسة سوف يتم توضيح معنى كل نوع منها.

## 1.2.3 المردودية التجارية:

تعدّ المردودية التجارية معياراً مهماً لتقييم إدارة وتسيير المؤسسات التجارية، فهي تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة. حيث تتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على خلق نتيجة موجبة أو فائض

<sup>1</sup> - زغيب مليكة وبوشنيقرميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص.

<sup>2</sup> - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات والرهانات)، دار المريح، 2000، ص58.

من النشاط التشغيلي أو هامش تجاري. ففي ذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري الذي تمارسه المؤسسة<sup>1</sup>. ويُعبّر عن المردودية التجارية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية للدورة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

علما بأن: النتيجة الإجمالية تمثل الأرباح المحققة قبل الضرائب والفوائد

### 2.2.3. المردودية الاقتصادية:

تعبّر المردودية الاقتصادية عن قدرة المؤسسة على خلق نتيجة أو فائض من الأموال المستخدمة للاستغلال أو ما يدعى بالأموال المستثمرة. وهي تسمح بتقييم فعالية وكفاءة النشاط الاقتصادي بالمؤسسة، وقياسها يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل. حيث تمثل العلاقة الرابطة بين النتيجة الاقتصادية والأموال المستخدمة، كما هو موضح كالتالي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاقتصادية}}{\text{الأموال المستثمرة}}$$

وجب التوضيح هنا، إلى أنه قد يُعبّر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال EBE (النتيجة الاقتصادية الإجمالية) أو بنتيجة الاستغلال (النتيجة الاقتصادية الصافية)، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بتثبيات المؤسسة، إلا أن البعض الآخر يعتبرها تمثل التثبيات مضافا إليها احتياجات رأس المال العامل.

### 3.2.3. المردودية المالية:

وتسمى كذلك بمردودية الأموال الخاصة أو عائد الأموال الخاصة، وهي العلاقة التي تربط بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، وهي تحدد مستوى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة التي تسمح بدورها من استعادة الأموال الخاصة وزيادة حجمها. كما هو كالاتي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

والنتيجة قد تمثل بدورها نتيجة النشاط (النتيجة الصافية بعد دفع الضرائب على الأرباح) وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة، كما قد تمثل النتيجة الجارية بعد الضرائب، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، ما يمكن من المساعدة على تحديد العلاقة الحقيقية بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 83.

والحكم على مدى كفاءة هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات القطاع نفسه أو المقارنة مع أسعار الفائدة. وإن المستوي المرتفع لهذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة، إلا أنه وفي بعض الحالات فهو لا يعتبر كذلك، لأن المعدل العالي الناتج عن مستوى عالٍ من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوى عالٍ من الخطورة<sup>1</sup>.

وعليه؛ فإنه يمكن أن تتحسن المردودية المالية لمؤسسة معينة؛ عن طريق اللجوء إلى الاقتراض بشرط أن تكون تكلفة القروض أقل من معدل المردودية الاقتصادية الصافية بعد الضريبة، معناه إذا كان أثر الرفع المالي موجبا، والذي يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{أثر الرفع المالي} = (\text{معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة} - \text{معدل تكلفة القروض}) \times (\text{الأموال المقترضة} / \text{الأموال الخاصة})$$

حيث يسمح أثر الرفع المالي من معرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية.

### 3.3 تحليل المردودية

يقوم المحلل المالي اعتمادا على العناصر الهيكلية للنتيجة والتي يطلق عليها اسم الحسابات الوسيطة للتسيير بعملية تحليل مردودية المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في مؤشرات النشاط، مؤشرات النتيجة والتحليل باستخدام نظام DUPONT.

#### 1.3.3 تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط

ويتم ذلك من خلال الآتي ذكره:

أ- تحليل رقم الأعمال خارج الرسم: يعتبر رقم الأعمال مؤشرا لقياس نشاط المؤسسة، حيث يتم تحليل المردودية وفق رقم الأعمال خارج الرسم عن طريق تحليل المبيعات، ويكون ذلك وفق عنصرين رئيسيين هما: السعر والحجم. فإذا كان التحليل على أساس الحجم؛ يجب أن يُكَيَّف تحليل المردودية مع الطور الذي تمر به المؤسسة ويبنى على أساسه. فإذا كانت المؤسسة في مرحلة نمو سريع فتهتم الإدارة بطرق التحكم في تزويد نفقات التشغيل واحتياجات التمويل، أما إذا كانت في مرحلة ركود فتهتم الإدارة بتخفيض نفقات التشغيل واحتياجات التمويل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Josette PAYRARD, *op. cit*, p 181-182.

<sup>2</sup> - دريد درغام، أساسيات الإدارة الحديثة، دار الرضا للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص73.

وفيما يخص التحليل على أساس السعر؛ فتهتم المؤسسة بمقارنة أسعارها مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع، ما يسمح لها بالتحكم في الأسعار من خلال التقليل من التكاليف ما يسمح للمؤسسة بتحقيق ميزة تنافسية.

ب- الهامش التجاري: إذا كان رقم الأعمال مؤشرا في قياس حجم النشاط فإن مبلغ الهامش التجاري يعتبر مؤشرا لتقييم إدارة وتسيير المؤسسات التجارية. إذ يعتبر الهامش التجاري أهم مؤشر في تقييم أداء النشاط التجاري وفي تحليل المردودية. وحتى يكون هذا المؤشر ذو دلالة يجب أن يدرس في حالته الحركية أو ما يعرف بالديناميكية وذلك عن طريق المقارنة الزمانية والمكانية له. ويحسب الهامش التجاري وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} - \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}$$

علما بأن: تكلفة شراء البضاعة المباعة = مشتريات بضاعة +/- تغير في مخزون البضاعة

ت- القيمة المضافة: تتمثل في خلق قيمة (زيادة قيمة) للمؤسسة من خلال مساهمة السلع والخدمات التي تم اقتنائها من عند الغير (سلع وخدمات وسيطية أو الاستهلاك الوسيط) في ممارسة الأنشطة الجارية للمؤسسة. وتعني أيضا الفرق بين تكاليف المواد الخام أو السلعة الوسيطية وبين سعر السلعة بعد اكتمال تصنيعها<sup>1</sup>.

حيث تقاس بالطريقتين التاليتين:

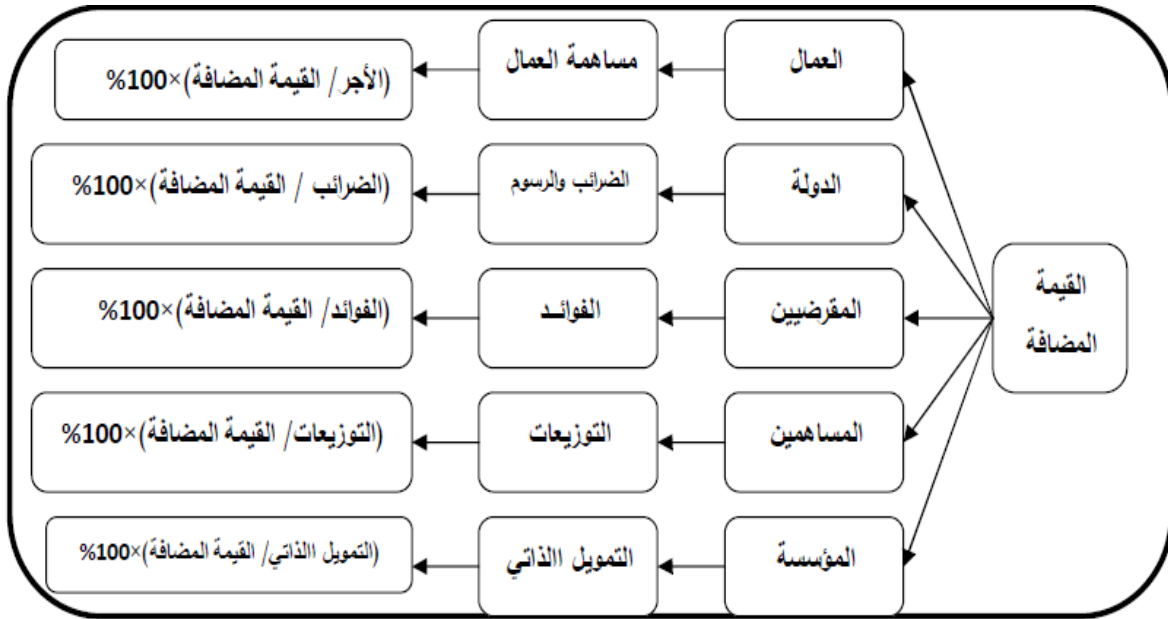
1- طريقة الطرح: وتقاس وفق هذه الطريقة القيمة المضافة على أساس المعادلة التالية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الهامش التجاري} + \text{إنتاج النشاط} - \text{الإستهلاك الوسيط}$$

2- طريقة الجمع: تمثل القيمة المضافة وفقا هذه الطريقة؛ المبلغ الموزع والمخصص على مختلف عوامل الإنتاج والمتمثل في: الدولة، الموظفين، المقرضين، المساهمين والمؤسسة بحد ذاتها. والشكل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> حمزة علي خوالدة ونسيم فارس برهم، دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 42، 2015، ص160.

الشكل رقم 04 : تخصيص القيمة المضافة



المصدر: دريد درغام، أساسيات الإدارة الحديثة، دارالرضا للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 78.

يوضح الشكل أعلاه؛ تخصيصات وتوزيعات القيمة المضافة على كل عوامل الإنتاج، المتمثلة في شكل الضرائب والرسوم على الدولة، أجور على الموظفين، مصاريف مالية وفوائد على المقرضين، توزيعات الأرباح وحصص على المساهمين أما بالنسبة للمؤسسة فتتمثل في التمويل الذاتي عن طريق مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

ومنه، فالقيمة المضافة وفق هذه الطريقة تساوي = التكلفة المضافة + أرباح المساهمين

تقيس القيمة المضافة الوزن الاقتصادي للمؤسسة، فهي أهم مؤشر لقياس نمو النشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تسمح بمعرفة درجة تكامل الأنشطة داخل المنشأة ومن خلال قياس معدل يدعى بمعدل التكامل والذي يحسب بالنسبة التالية:

$$\text{القيمة المضافة } VA / \text{إنتاج النشاط } P$$

يعطي هذا المعدل فكرة عن درجة تكامل وانسجام الأنشطة داخل المؤسسة. فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على تكامل أكثر للمراحل الإنتاجية في المؤسسة، واجتناب أكثر لمصاريف المقابلة أي لجوء أقل للخدمات الخارجية.

### 2.3.3 تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة:

تتمثل مؤشرات النتيجة في الآتي ذكره:

أ- الفائض الإجمالي للاستغلال EBE: هو الباقي من القيمة المضافة بعد تسديد جميع مستحقات الدولة (ضرائب ورسوم) ومستحقات المستخدمين (أجور). إذا هو ما تبقى للمؤسسة من أجل مكافأة حاملي رؤوس الأموال الخاصة والمقترضة ولصيانة وزيادة معدلات الإنتاج (النمو الذاتي). إذا يحسب EBE وفق العلاقة التالية:

$$EBE = \text{القيمة المضافة} + \text{إعانات الاستغلال} - (\text{الضرائب والرسوم} + \text{مصاريف المستخدمين})$$

حيث يخص EBE عمليات البيع والإنتاج فقط، فهو أهم مؤشر لقياس الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة، فهو مؤشر مستقل عن السياسة التمويلية وعن النشاط الاستثنائي (خارج الاستغلال) وسياسة الإهلاكات. كما يعتبر EBE أهم مؤشر لقياس المردودية الاقتصادية وعلى أساسه تتم مقارنة المؤسسات داخل قطاعها، فهو يسمح بقياس قدرة المؤسسة على التحكم في أعباء المستخدمين في اتجاه تغيرات النشاط، وبذلك جعل نشاطها الرئيسي ذو مردودية أكبر، فمعدل النمو المرتفع دليل على القدرة الكبيرة للمؤسسة على تطوير نشاطاتها الصناعية والتجارية وبصفة عامة نشاطاتها الاقتصادية.

$$\text{حيث يحسب معدل نمو EBE كالتالي} = \frac{EBE_{N-1} - EBE}{EBE_{N-1}}$$

ب- نتيجة الاستغلال RE: وهي تمثل النتيجة الاقتصادية الصافية، والمتمثلة في الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال، ويقاس هذا الرصيد قدرة المنشأة على خلق موارد صافية (أي بعد خصم الإهلاكات والمؤونات) من دورة الاستغلال. وهو المؤشر الأكثر تعبيراً عن مدى فعالية عملية الإنتاج، والأهم من نتيجة النشاط التي تأخذ بعين الاعتبار العناصر المتعلقة بالنشاط الاستثنائي والسياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة. ويُعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$RE = EBE + \text{استرجاع الإهلاكات والمؤونات} + \text{نواتج الإستغلال} - \text{مخصصات الإهلاكات والمؤونات} - \text{مصاريف استغلال أخرى}$$

ت- النتيجة الجارية قبل الضرائب RCAI: تعتبر مؤشراً لقياس السياسة المالية للمؤسسة، فهي تضم جميع النواتج والأعباء التي تتعلق بالاستغلال العادي للمؤسسة (أي نتيجة الاستغلال) بالإضافة إلى النواتج والأعباء المالية (النتيجة المالية). وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الجارية قبل الضريبة} = \text{نتيجة الاستغلال} + / - \text{النتيجة المالية}$$

ث- النتيجة الاستثنائية (نتيجة خارج الاستغلال): وتعتبر هذه النتيجة عن النشاط الاستثنائي للمؤسسة والخاص بالدورة خارج الاستغلال. حيث تقاس بالفرق بين النواتج الاستثنائية والمصاريف الاستثنائية، كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الاستثنائية} = \text{نواتج استثنائية} - \text{مصاريف استثنائية}$$

ج- نتيجة النشاط (النتيجة الصافية): وتمثل الدخل العائد للشركاء بعد حذف مقدار الضريبة على أرباح الشركات. وهي آخر نتيجة من بين الأرصدة الوسيطة للتسيير، والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نتيجة النشاط} = \text{النتيجة الجارية قبل الضريبة} + / - \text{نتيجة الاستثنائية} - \text{مساهمة الأجراء} - \text{ضريبة على الأرباح}$$

تبرز أهمية مؤشرات النتيجة على تحليل المردودية؛ من خلال العلاقة السببية بين السياسات المنتهجة من طرف المؤسسة ونتيجة النشاط. وأن تحليل نتائج المؤسسة يعتمد أساساً على طبيعة الخيارات المحاسبية التي بنيت على أساسها النتائج، وعليه فإن تحليل المؤشرات الوسيطة للنتيجة من خلال تحليل جدول حسابات النتيجة يمكن من معرفة أسباب تحقيق أرباح أكبر (أو أقل)، كما تسمح بمقارنة نتائج المؤسسات المنتمة لنفس القطاع<sup>1</sup>.

#### 4. خلق القيمة للمؤسسة

يعد خلق القيمة من أهم وأحدث الأهداف المالية التي تسعى الإدارة المالية بالمؤسسة إلى تحقيقها، وذلك راجع للتطورات التي صاحبت النظرية المالية الحديثة والتي أصبحت تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تعظيم ثروة مساهمها. حيث يكاد مصطلح القيمة يجاور مصطلح المؤسسة في أغلب الأبحاث المعاصرة، فهما مصطلحان متلازمان؛ دلالة على أهمية الأول واقتترانه بالثاني وربما أيضاً دلالة على أهمية الثاني واقتترانه بالأول.

وعليه، سيتم من خلال هذا العنصر من الدراسة؛ توضيح ماهية القيمة وخلقها بالمؤسسة وأهم مؤشرات قياسها، مع عرض بعض الدراسات الأجنبية التي تربط بين مؤشرات قياس القيمة وعلاقتها بتقييم أدائها المالي.

<sup>1</sup> - Josette Peyrard, Op. Cit, P52.

## 1.4. مفهوم القيمة وخلق القيمة بالمؤسسة

يتحلى مفهوم قيمة المؤسسة باهتمام واسع من طرف الباحثين سواء الأكاديمين أو المهنيين، لما له من انعكاسات بالغة الأهمية على الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن أغلب القرارات المالية سواء الداخلية أو الخارجية منها، ذات الأمد القصير أو الطويل تُبنى على أساس هذا المفهوم البسيط في ظاهره والعميق في جوهره.

لكن في بادئ الأمر؛ وجب التوضيح بأن مصطلح "القيمة" في المؤسسة يضم ثلاث معاني مختلفة وهي<sup>1</sup>:

- القيمة المضافة؛
- القيمة التي يمثلها المساهمون؛
- القيمة التي يمثلها العملاء.

حيث سنعتمد في دراستنا على القيمة التي يمثلها المساهمون، من منطلق أنه وحسب المحاسبة الدولية؛ القوائم المالية موجهة لهم بالدرجة الأولى وهم أصحاب المال بالمؤسسة فلهم بذلك الأولوية في اعتماد قيمة المؤسسة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية؛ فإذا تمكنت المؤسسة من إنشاء القيمة لمساهميها فإن الأطراف الأخرى سوف تستفيد بالضرورة من ذلك<sup>2</sup>، فالإدارة التي استطاع مسيرها إنشاء القيمة للمساهمين سيحصلون على جزء منها كمكافأة لهم لتحقيقهم للهدف، أو حتى كحافز لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل.

ومن هذا المنطلق؛ عُرِّفت القيمة بأنها: "عبارة عن مبلغ يدفع مقابل أصل، أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام ذلك الأصل، حيث أن القيمة تختلف عن السعر، بكون أن هذه الأخيرة موجودة في جوهر الشئ وبحدوث عملية التبادل يتم ترجمتها إلى سعر"<sup>3</sup>.

أما عن المؤسسة التي تخلق القيمة لأصحاب الأموال أو المنشأة للقيمة؛ فهي المؤسسة التي تحقق مردودية من أموالها المستثمرة تفوق تكلفة مصادر التمويل المختلفة التي استعملتها هذه الأخيرة. فمن هنا يتضح أن المؤسسة التي تحقق ربحا بالمفهوم المحاسبي (ربح محاسبي) ليست بالضرورة مؤسسة تمكنت من خلق قيمة، مع أن الربح المحاسبي يأخذ بعين الإعتبار تكلفة الإقتراض في حساب المؤسسة.

<sup>1</sup> - ECOSIP, Pierre-Laurent Bescos, **DIALOGUE AUTOURS DE LA PERFORMANCE EN ENTREPRISE**, Edition Harmattan, Paris, FRANCE, 1999, P22.

<sup>2</sup> - Josette Peyrard, Op.Cit, P 182.

<sup>3</sup> - بكاري بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011، ص13.

فالمؤسسة المحققة أو المنشأة للقيمة هي التي تستطيع تحقيق عائد بعد أن تأخذ بالحسبان تكلفة الأموال الخاصة إضافة إلى الاقتراض<sup>1</sup> وليس الإقتراض فقط، وهذا ما يطلق عليه مصطلح "الربح الإقتصادي".

مما سبق؛ يمكن القول بأن خلق القيمة هو معيار لأداء المسيرين و أيضا هو معيار أو مقياس لمدى نجاح المؤسسة، فمن جهة يمكن اعتباره كألية لتحقيق الربح من خلال الاستثمار في رأس المال، ومن جهة أخرى، يعتبر أداة لتمييز المؤسسة عن منافسيها وتحقيق بذلك الميزة التنافسية.

#### 2.4. مؤشرات قياس خلق القيمة

تعتبر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة من أبرز المؤشرات والمقاييس الحديثة لعملية تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية. حيث أعطى كل منهما صبغة جديدة عن المؤشرات التقليدية-والتي تم عرضها سابقا- لاهتمامها بالربح الاقتصادي بدلا من الربح المحاسبي.

#### 1.2.4 القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

يرجع ظهور مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة إلى الاقتصادي Alfred Marshal عام 1890، حيث يعتبر مقياسا يستخدم لقياس الكفاءة الإدارية في سنة معينة<sup>2</sup>، أي مقياس لمدى قدرة المؤسسة ومسيرها على خلق وإنشاء قيمة لأصحاب رأس المال. كما تعد أداة لحساب الربح الحقيقي أو الاقتصادي الذي عرفه Marshal على أنه: "هو الربح الذي يبقى متوفراً للمساهمين بعد خفض مكافأة رأس المال المستخدم"<sup>3</sup>.

كما عُرِفَت القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس محاسبي للأداء التشغيلي الجاري والذي يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعرضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم بالمؤسسة<sup>4</sup>، أي العوائد المتوقعة الحصول عليها لو تم استثمار تلك الأموال الموضوعة في المؤسسة في استثمارات أخرى، أي ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة. ومعدل العائد المتبقي يتمثل في النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة مخصوما منها مكافأة الأموال المتمثلة في: تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون والتكلفة الوسطية المرجحة. ويمكن صياغة ذلك وفق المعادلة التالية:

<sup>1</sup> - Farid LATRECHE, « LA CREATION DE VALEUR COMME MESURE DE LA PERFORMANCE FINANCIERE, JOURNEE D ETUDE SUR LA PRODUCTIVITE ET RATIONALITATION DES RESSOURCES HUMAINE », conference national a l'Université De mohamed khayder ,Biskra, ALGERIE, Le 19/10/2002, P52.

<sup>2</sup> - أجن برغام، ترجمة فتوح وآخرون، الإدارة المالية (مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية). دار الشعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، ط1، 2010، ص209.

<sup>3</sup> - Ibid, P52.

<sup>4</sup> - مقبل علي أحد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، المجلات العراقية الأكاديمية العلمية، جامعة بغداد، العراق، العدد11، 2010، ص4.

$$EVA = \text{معدل العائد المحقق خلال ن} - \text{مكافأة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة}$$

$$EVA = \text{نتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة} - (\text{تكلفة الأموال الخاصة} + \text{تكلفة الديون} + \text{CMPC})$$

علما أن<sup>1</sup>:

- $EVA > 0$ : يعني أن هناك خلق للقيمة للمساهمين، لأن المؤسسة في هذه الحالة، تستخدم الموارد بطريقة إيجابية وفعالة في تغطية التعويضات المطلوبة؛
- $EVA < 0$ : يعني أن هناك تدمير للثروة وللقيمة، إذ كان من الأفضل على المؤسسة في هذه الحالة، استخدام الربح الإقتصادي كأداة لإدارة المؤسسة بمثابة الإطار التشغيلي للخيارات الاستراتيجية.
- $EVA = 0$ : يعني وضعية التوازن، حيث أن المؤسسة ليست خلاقة ولا مهدمة للقيمة.

مما سبق؛ يمكن القول بأن الفكرة الأساسية للقيمة الاقتصادية المضافة، تكمن في أن هذا المقياس يأخذ في اعتباره تكلفة رأس المال الممتلك والمقترض أي أنه يتم تخصيص كافة التكاليف التي تحملها المؤسسة من الإيرادات والعوائد المحققة، وبالتالي فإن الربح المتبقي يمثل الربح الحقيقي لحملة الأسهم وقيمتهم المضافة<sup>2</sup>.

يجب الإشارة هنا، إلى أن حساب القيمة الاقتصادية المضافة ليس بالبساطة الظاهرة من خلال الصيغة أعلاه؛ وإنما حسابها يتسم بنوع من التعقيد والصعوبة في التطبيق، حيث يتطلب هذا الأخير إجراء العديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية، وهذه التعديلات مقترحة من طرف الشركة الأمريكية لاستشارات الخدمات المالية STERN & STEWART التي ترى بأنه لا يوجد مقياس محدد لهذه التعديلات وإنما تبقى مسألة إجتهد من مؤسسة إلى أخرى. حيث أن الهدف من هذه التعديلات هو تصحيح التغيرات التي تصحب المحاسبة لجعل الأرباح التشغيلية الصافية بعد خصم الضرائب أقرب إلى الحقيقة الاقتصادية.

حيث مست هذه التعديلات مجموعة من العوامل المؤثرة في المعادلة سابقة التحديد، وإن أهمها يتمثل في<sup>3</sup>:

- التعديلات المتعلقة بمصاريف البحث والتطوير؛
- التعديلات المتعلقة بالضرائب المؤجلة؛
- التعديلات المتعلقة بحساب الاحتياطات؛

<sup>1</sup> - Hubert De La Bruslerie, ANALYSE FINANCIERE DE LINFORMATION FINANCIERE - EVALUATION DIAGNOSTIC-, 5ème Edition, Dunod, Paris, FRANCE, 2014, P4.

<sup>2</sup> - مقبل علي أحد علي، مرجع سبق ذكره، ص13، بتصرف.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه طور ثالث، علوم تجارية، محاسبة، جمعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص149-151.

- التعديلات المتعلقة بفارق الاقتناء؛
- التعديلات المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي.

#### 2.2.4. القيمة السوقية المضافة MVA:

يتم تطبيق هذا المؤشر على مستوى المؤسسات المدرجة في البورصة. حيث أن القيمة السوقية المضافة تتمثل في الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الإجمالية للأموال المستثمرة<sup>1</sup>. ويتم التعبير عن ذلك في المعادلة التالية:

$$MVA = \text{القيمة السوقية للمؤسسة} - \text{الأموال المستثمرة}$$

حيث أن: القيمة السوقية للمؤسسة = القيمة السوقية لرأس المال + القيمة السوقية للديون  
 وأن: القيمة السوقية لرأس المال = (عدد الأسهم المصدرة \* القيمة السوقية للسهم)  
 إذ أن: الأموال المستثمرة = الأموال الخاصة بالقيمة المحاسبية + الديون بالقيمة المحاسبية  
 يمكن القول بأن:

- $MVA > 0$  = فيعني ذلك بأن المؤسسة استطاعت أن تخلق قيمة سوقية مضافة وأن الإدارة بها تبذل مجهودا كبيرا لتحقيق الهدف الأساسي للمساهم وهو تعظيم السعر السوقي<sup>2</sup>.
- $MVA < 0$  = النتيجة السالبة تدل على نقص أو تدهور القيمة.

#### 3.4. دراسات أجنبية تحلل طبيعة العلاقة بين تحقيق القيمة والأداء المالي

أجريت عدة دراسات وأبحاث تجمع بين الأداء المالي وإنشاء القيمة وتوضح طبيعة العلاقة بينهما، حيث كان أهمها الآتي ذكرها:

<sup>1</sup> - Farid LATRECH, OP. CIT, P58.

<sup>2</sup> - أجين برغام، ترجمة محمود فتوح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 208.

## جدول رقم 01: طبيعة العلاقة بين تحقيق القيمة والأداء المالي

الدراسة	هدف الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها
<b>STEWART (1990)</b>	هدفت إلى تحليل العلاقة بين EVA وتطور القيمة السوقية، وشملت الدراسة على عينة مشكلة من 698 مؤسسة أمريكية، حيث خلصت إلى وجود علاقة موجبة وأن تغير EVA وMVA ساهم في نتائج جد هامة تفوق قيمتها كمؤشر بفضل إسهامها في استدراك بعض الأخطاء المحاسبية.
<b>CHEN &amp; DOD (1992)</b>	اهتمت الدراسة بتحديد الارتباط بين كل من عوائد الأسهم ومجموعة من مؤشرات الأداء المالي وعلى رأسهم EVA، لعينة مكونة من 566 مؤسسة أمريكية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج القيمة وكان أهمها أن تغير القيمة السوقية مرهون بتغيرات وتقديرات EVA وCASH FLOW (التدفقات النقدية) المستقبليان، دون أي تغير على EVA الآنية
<b>LENH &amp; MAKHIJA (1993)</b>	حيث قام الباحثان باستعمال EVA وMVA كمؤشرين لقياس الأداء المالي، ل241 مؤسسة أمريكية وذلك ما بين 1987-1993. توصلت الدراسة إلى أن القيمة السوقية ذات ارتباط موجب بهاذين المؤشرين وأفضل بكثير من المؤشرات التقليدية
<b>STEWART &amp; CO (1995)</b>	هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إستقرارية مؤشرات الأداء المالي وذلك بإجراء دراسة تحليلية على 100 مؤسسة قابضة HOLDING مابين 1986-1995. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباطية مع القيمة السوقية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد4، 2006، ص43.

من خلال النتائج والدراسات أعلاه؛ نلاحظ بأن هذه الأخيرة تتباين من حيث الأساليب والأهداف، إلا أنها متقاربة من حيث المضمون. ولعل الدراسة المثالية هي معرفة العلاقة بين EVA وMVA وحساب MVA

لعدة سنوات متتالية ومتعاقبة ومقارنتها بـEVA. فكلما كانت فترة الدراسة أطول، كلما كان احتمال الخطأ في التقدير والتوقع كبيراً نظراً لتقلبات المحيط والظروف المحيطة بالمؤسسة<sup>1</sup>.

### 5. مؤشر ربحية السهم EPS

تعتبر ربحية السهم من المقاييس شائعة الاستخدام لتحليل ربحية الشركة وتقييم أدائها المالي، حيث تستخدم لمقارنة ربحية وأداء الشركات المتماثلة لنفس الفترة وبين أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة<sup>2</sup>.

ما يعكس الأهمية الكبيرة لربحية السهم أنها هي النسبة المالية الوحيدة التي تشترط كلٌّ من (GAAP) و (IFRS) على الشركات إدراجها في بياناتها المالية وتحديدًا في قائمة الدخل. كما تخضع هذه النسبة لفحص دقيق من قبل مراجع الحسابات المستقل وهذا وفقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 "ربحية السهم".

حددت الفقرة 2 من المعيار أن الشركات التي ينطبق عليها احتساب مؤشر ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية، وبالتحديد ضمن قائمة الدخل، هي الشركات التي تكون أسهمها مطروحة للاكتتاب والتداول العام في السوق المالي أو التي تنوي طرح أسهم للاكتتاب العام. كما حدد المعيار في الفقرة 4 أن ربحية السهم تحسب للشركات التي تعد قوائم مالية موحدة باستخدام صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل الموحدة وليس لكل شركة على حده، حتى في حال عرضت المنشأة قوائم مالية منفصلة أيضاً. وقد تطلب المعيار احتساب وعرض كل من ربحية السهم الأساسية، وربحية السهم المنخفضة وذلك باستخدام الأرباح أو الخسائر من النشاط المستمر للمنشأة، وذلك لجميع الفترات التي تغطيها القوائم المالية المعروضة<sup>3</sup>.

حيث تمثل ربحية السهم الأساسية بشكل عام، حصة السهم العادي الواحد من صافي أرباح الشركة من النشاط المستمر بعد الفوائد والضرائب، ويتم استخراج ربحية السهم عن طريق تقسيم صافي أرباح الشركة من النشاط المستمر بعد طرح جميع المصاريف بما فيها الفوائد والضرائب وحصة الأقلية من الأرباح وخصص الأسهم الممتازة من الأرباح على عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل الشركة.

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{الأرباح السنوية} - \text{حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل الشركة}}$$

<sup>1</sup>- دادن عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>2</sup> محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 477.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 478.

وفي حالة تغير عدد الأسهم العادية خلال العام سواءً بالزيادة أو بالانخفاض يتم استخدام العدد الموزون (المتوسط المرجح) لعدد الأسهم خلال العام لاحتساب ربحية السهم، وعليه تصبح المعادلة كما يأتي:

ربحية السهم = صافي الأرباح السنوية من العمليات المستمرة - حصة الأسهم الممتازة  
من الأرباح / المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل الشركة

## خلاصة الفصل 2:

من خلال هذا الفصل؛ تطرقنا إلى أهم العناصر النظرية للإمام بأدبيات الأداء المالي وعملية تقييمه. حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الأداء المالي، من خلال سرد تعريفات متنوعة من قبل مختلف المفكرين والباحثين، بغية محاولة تحديد تعريف واحد شامل، مع عرض العوامل المؤثرة فيه. أما من خلال المبحث الثاني؛ فتم التركيز على المؤشرات المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي من خلال مدى تحقيق أهداف الإدارة المالية التقليدية منها والحديثة متمثلة في: التوازن المالي، السيولة، المردودية، الربحية وخلق القيمة.

حيث توصلنا في آخر هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج، أبرزها يتمثل فيما يلي:

- وجود تباين واختلاف ملاحظ بين المفاهيم والتعاريف لمصطلح الأداء المالي، والتي قد يعود سببها إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين، أو حتى نتيجة لاختلاف أهداف الوظيفة المالية التي تطورت مع تطور الزمن؛
- عملية تقييم الأداء المالي لا تعتبر غاية في حد ذاتها؛ وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف أخرى تختلف باختلاف أصحاب المصلحة بالمؤسسة. فالأطراف الداخلية وعلى رأسهم الإدارة تقوم بعملية تقييم الاداء بهدف تحسينه مستقبلا، أما الأطراف الخارجية وعلى رأسهم المستثمر، فيقوم بعملية تقييم الأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- لاقى مؤشر ربحية السهم إهتماما واضحا من قبل الهيئات المحاسبية الدولية مقارنة مع باقي المؤشرات المالية، حيث خصصت له معيارا لوحده (IAS 33) وفرضت فيه على المؤسسات إدراج هذه النسبة في قوائمها المالية وتحديدًا في قائمة الدخل، كما تخضع لفحص دقيق من قبل مراجع الحسابات، وهذا نتيجة لأهمية هذا المؤشر بالنسبة للمستثمر ولاهتمامه الشديد به، إذ يعتبره النسبة شبه الوحيدة المعبرة عن الأداء المالي للمؤسسة.

# الفصل الثالث:

جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي  
الدولية من وجه نظر مستخدمي القوائم  
المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي

## الفصل الثالث: جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي

تمهيد 3:

بعد الفضائح والتلاعبات المالية والمحاسبية التي عرفتها الشركات العملاقة في بداية العقد في أمريكا وأوروبا، أصبح المستثمر في حيرة من أمره حول صدق القوائم المالية المفصح عنها، ولاستعادة ثقته أمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ias/ifrs ابتداءً من 01 جانفي 2005 للشركات المدرجة في البورصة، من أجل توفير إطار تنظيمي على المستوى الدولي بهدف نشر معلومات مالية ذات جودة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

وعليه، سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل مجموعة من أهم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لتوضيح مدى جودتها، من خلال مدى قدرتها على توفير معلومات مالية مفيدة تتسم بالخصائص النوعية الرئيسية والمدعمة، تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي الحكم على مدى جودة القوائم المالية المعدة وفقها، ومقارنتها مع النظام المحاسبي المالي للوقوف على أهم نقاط الاختلاف والتوافق بين النظامين، وتوضيح أثر ذلك على تقييم الأداء المالي من خلال التأثير على المؤشرات المالية، باعتبار أن جودة هذه المؤشرات تتوقف على جودة المعلومات التي تستند إليها، والتي تختلف باختلاف الأنظمة المحاسبية المطبقة. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين الآتي ذكرهما:

مبحث 1: تقييم جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية ومساهمتها في تعزيز جودة القوائم المالية؛

مبحث 2: أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي.

## المبحث الأول: تقييم جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية ومساهمتها في تعزيز جودة القوائم المالية

تعتبر معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من الأدوات المعاصرة في الفكر المحاسبي الحديث، وهي أرقى ما وصلت إليه المحاسبة إلى غاية يومنا هذا. وعليه، سنقوم من خلال هذا المبحث: بمحاولة دراسة وتحليل مدى جودة هذه المعايير وتلبيتها لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة تحليلية معمقة لمجموعة من أهم المعايير الدولية وتوضيح مدى قدرتها على توفير معلومات مالية مفيدة لمستخدميها للحكم على مدى جودتها. وفي نهاية كل معيار سيتم مقارنته مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي للوقوف على أهم نقاط التوافق والاختلاف بين النظامين المحلي والدولي.

### 1. المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية":

يتناول المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض أو وصف الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يوضح بشكل مفصل محتوياتها وطريقة عرضها، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية<sup>1</sup>.

حيث يساهم هذا المعيار في تحقيق الجودة من خلال مجموعة من الاعتبارات التي نص عليها والواجب أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية، والتي تساهم مباشرة في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة. وذلك كالتالي:

■ العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: إن امتثال مختلف دول العالم للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد القوائم المالية يُمكّن المستثمر الدولي من سهولة قراءتها وفهمها بما أن إعدادها وعرضها يعتمد على المبادئ والممارسات المحاسبية نفسها، الأمر الذي يمكن مستخدميها من إجراء المقارنات<sup>2</sup>، مع القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة عن طريق إجراء التنبؤات والتقييمات الارتدادية اللازمة، مما يحقق

<sup>1</sup> محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>2</sup> منى حسن ابو المعاطى الشرقاوي، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدم لمؤتمر بعنوان: "المحاسبة في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، منعقد بكلية التجارة، مصر، 2014، ص10.

خاصية الملاءمة. كما أن العرض العادل والخالي من التحيز من شأنه أن يساهم في تحقيق خاصية الحياد وبالتالي التمثيل الصادق؛

■ الاتساق في العرض، الأهمية النسبية والتجميع: يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد<sup>1</sup>، مع وجوب الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ما يحقق خاصية الأهمية النسبية والقابلية للمقارنة؛

■ عدم التقاص: يمكن لهذا الاعتبار أن يحقق خاصية التمثيل الصادق والقابلية للفهم؛ حيث نصّ المعيار على عدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات حتى لا يُترك المجال للإدارة للتلاعب في القوائم المالية بحذف أو إغفال أي بند يمكن أن يغيّر في قرار أي مستخدم، ما يضيف على المعلومات خاصية الحياد في العرض، بالإضافة إلى الحصول على معلومات مفصلة ودقيقة أي اكتمال المعلومات ما يوفر لمستخدمي القوائم المالية فهم ووضوح أفضل؛

■ تكرار إعداد التقارير (القوائم المالية): تعرض المؤسسة مجموعة كاملة من القوائم المالية على الأقل مرة في السنة، وتُنشر خلال الستة أشهر المالية كحد أقصى، حتى لا تفقد المعلومات الفائدة منها بسبب تأخر الحصول عليها، ما يوفر خاصية الوقتية.

إضافة للاعتبارات السابقة، فإنه بتحليل ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي الأول نجد أنه يساهم في تحقيق عنصر الجودة في القوائم المالية كذلك من خلال ما يلي:

■ فرض المعيار هيكل ومحتوى معيّن لكل قائمة مالية مع وجوب عرض معلومات مقارنة فيها، ما يعزّز خاصية القابلية للمقارنة، مع إمكانية تقييم أداء المنشأة عبر الزمن ومع الشركات الناشطة في نفس القطاع، مما يساعد المستخدمين على القيام بالتنبؤات المستقبلية وبالتالي تعزيز خاصية ملاءمة المعلومات<sup>2</sup>؛

■ حرص المعيار على وجوب أن تعرض القوائم المالية أثر الأحداث والعمليات المالية التي مرت بها المنشأة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحدد من قبل معايير الإبلاغ المالي، هذا ما يحقق خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المعروضة؛

■ كما حدّد الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في كل قائمة من القوائم المالية، ما يضيف خاصية القابلية للفهم وللتحقّق.

<sup>1</sup> - مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة باتنة، الجزائر، العدد 1، جوان 2007، ص 16.  
<sup>2</sup> - أمينة حفصا وعباس فرحات، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS -دراسة ميدانية لمؤسسة SCAEK-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2018، ص 90.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي؛ فنلاحظ ومن خلال القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، بأنه التزم بما جاء به المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى حد معقول، إلا أنه أقل تفصيلاً منه بالإضافة إلى وجود مجموعة من الاختلافات، منها ما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة، ومنها ما تم ملاحظته بعد تحليل المعيار والتفصيل فيه، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

■ قائمة الدخل الشامل الآخر: رغم أن المعيار المحاسبي الدولي الأول لم يفصل في طريقة عرضها وترك الحرية بين اختيار عرضها ضمن قائمة واحدة مع قائمة الدخل أو عن طريق عرض منفصل؛ إلا أن المتفق عليه أنها واجبة الإعداد والعرض، حيث أشار إليها الإطار المفاهيمي المعدل سنة 2018، أين تم وصف قائمة الدخل الشامل على أنها المصدر الرئيسي للمعلومات حول الأداء المالي<sup>1</sup>. في حين، لم يوفر النظام المحاسبي المالي إسناداً قانونياً لإعداد وعرض بنود قائمة الدخل الشامل الآخر، هذا ما خلق فجوة بين SCF وIAS1، ويمكن أن يؤثر سلباً على جودة القوائم المالية وبالتالي التأثير على تقييم الأداء المالي.

■ البنود غير العادية في قائمة الدخل: حيث ألغى المعيار المحاسبي الدولي الأول مفهوم البنود غير العادية أو الاستثنائية الناجمة عن معاملات منفصلة عن النشاط العادي للكيان والتي تمثل طابعاً استثنائياً (مثل نزع الملكية والكوارث الطبيعية وغير المتوقعة) عند عرض قائمة الدخل وذلك في نسخته الصادرة سنة 2003\*، إلا أنه وفقاً للنظام المحاسبي المالي لازال عرضها مسموحاً وإلزامياً في نفس القائمة وهذا ما جاء في المادة 5.230 من القرار سابق الذكر، رغم عدم الاعتراف بها من قبل المصالح الضريبية عند تحديد النتيجة الجبائية.

■ الأهمية النسبية: شهد المعيار المحاسبي رقم (1) تعديلات سنة 2018 فيما يخص تحديد مفهوم الأهمية النسبية للبنود، حيث ووفقاً للتعريف الجديد؛ تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية "إذا كان حذفها، تحريفها أو تعميمها قد يؤدي لتأثير متوقع معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيين لقوائم مالية ذات غرض عام التي توفر معلومات مالية عن منشأة معينة"، تجدر الإشارة أن تعريف الأهمية النسبية المعدل تطرق لثلاث جوانب جديدة كالتالي<sup>2</sup>:

← التعميم **OBSCURING**: يركز التعريف السابق على حذف أو تحريف المعلومات، و من خلال التعريف المعدل خلص مجلس معايير المحاسبة دولية إلى أن تعميم وغموض المعلومات ذات الأهمية

<sup>1</sup>- IASPLUS, IASB publishes revised Conceptual Framework, presentation and disclosure. From: <https://www.iasplus.com/en/news/2018/03/cf> see: (26-12-2019).

\* حيث رأى مجلس IASB أن طبيعة أو وظيفة المعاملة أو الحدث هي التي ينبغي أن تحدد عرضه في قائمة الدخل وليس تكراره، حيث تعتبر مثل هذه الممارسة الخطوة التالية لتقليل مرونة المحاسبة في ظل IFRS.

<sup>2</sup> - Ibid.

النسبية كاستخدام لغة غير واضحة أو تقطع و تباعد المعلومات يمكن أن يكون له تأثير مماثل مع المعلومات التي يمكن حذفها.

← تأثير متوقع بشكل معقول **COULD REASONABLY BE EXPECTED TO**

**INFLUENCE**: على عكس التعريف السابق الذي يشير إلى "يمكن أن يؤثر"، خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه قد يتم تأويله وفهمه على أنه يتطلب الكثير من المعلومات مثل أي شيء يمكن التأثير على قرارات المستخدمين حتى ولو كانت الإمكانية بعيدة، في التعريف الجديد تم تغيير حد الأهمية النسبية ليصبح معقول و متوقع.

← **المستخدمين الرئيسيين PRIMARY USERS**: يشير التعريف السابق إلى "المستخدمين" فقط، و

يخشى مجلس الإدارة مجددا أن يتم فهمه على نطاق واسع على أنه يتطلب النظر في جميع المستخدمين المحتملين للبيانات المالية عند تحديد المعلومات التي يجب الكشف عنها، إلا أنه لم يتم تعريف المستخدمين الرئيسيين في التعديل ما يوجب الرجوع للمستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ذات الغرض العام.

يتبين من خلال تعديل مفهوم الأهمية النسبية عدم مواكبة النظام المحاسبي المالي التعديلات الأخيرة التي شهدتها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث اكتفي بالمفهوم السابق لها باعتبار المعلومة ذات دلالة معتبرة إذا أثر غيابها عن الكشوف المالية في القرارات المتخذة من طرف مستعملها، ما من شأنه توسيع و تعقيد دائرة المعلومات التي تعتبر ذات دلالة مهمة و لو كانت عكس ذلك.

حيث سيتم توضيح أثر هذه الاختلافات في الممارسات المحاسبية وفي المفاهيم بين المحاسبة المالية والمحاسبة الدولية على تقييم الأداء المالي في المبحث الموالي من هذا الفصل.

## 2. المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية":

حُصِّص معيار محاسبي دولي لقائمة واحدة من القوائم المالية الخمسة وهي قائمة التدفقات النقدية. وقد يرجع سبب ذلك لأهمية هذه القائمة ولدرجة تأثيرها المرتفعة على قرار مستعملها، باعتبارها القائمة التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

حيث يغطي المعيار متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية ومنح الأطراف ذات المصلحة أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الخزينة وما يكافئها، وكذلك توفير معلومات عن استخدام هذه السيولة المالية وكذا التنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية اعتمادا على التدفقات النقدية الحالية، وتخفيض درجة

عدم التأكد المرتبطة بها، مما يعطي معلومات أكثر ملاءمة بحيث أنها تُمكن المستعملين من تقييم مدى قدرة المنشأة على توليد سيولة من نشاطاتها العادية تكفي لمواجهة التزاماتها.

كما يساهم المعيار الدولي السابع في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال ما يلي:

- ينص المعيار على إعداد القائمة وفقا للطريقة المباشرة أو غير المباشرة مع تفضيله للطريقة المباشرة، التي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية، لأنها توفر معلومات ملاءمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر في الطريقة غير المباشرة؛
- وفقا للمعيار؛ تُعد قائمة التدفقات النقدية وفقا للأساس النقدي الذي يفرض عدم الأخذ في الاعتبار عند إعداد القائمة العمليات التي لا تتطلب استخدام النقدية وما يعادلها، الأمر الذي من شأنه أن يعطي صورة صادقة معبرة عن العمليات التي ينتج عنها دخول وخروج النقد فقط، وبالتالي عدم تظليل المستخدمين وإظهار المصادر المباشرة للنقدية وأوجه استخداماتها، أي تدعيم خاصية التمثيل الصادق من خلال الحياد والصدق في العرض؛
- توفر القائمة معلومات ملاءمة تمكن مستخدميها من تقييم الوضعية المالية للمنشأة والتنبؤ بمدى إمكانية تعرضها للعسر أو الفشل المالي مستقبلا، وبالتالي ترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة؛
- تصنيف قائمة التدفقات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وعرضها بشكل إجمالي منفصل يزود متخذي القرار بمعلومات واضحة وتفصيلية ما يساعدهم على فهم أفضل؛
- باعتبار أنها تعد وفق الأساس النقدي؛ فهي بذلك تعزل الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية، ما يوفر للمستخدمين إمكانية إجراء مقارنات بين تقارير الأداء بين المنشأة ونظيراتها من المنشآت الفاعلة في نفس القطاع<sup>1</sup>، ما يعزز قابلية المقارنة.
- يشجع المعيار المؤسسات كذلك على الإفصاح عن المعلومات الإضافية التي يمكن أن تعتبر مفيدة للمستخدمين في الملاحق، بما في ذلك مبالغ تسهيلات الاقتراض غير المحسوبة، مبالغ كل فئة رئيسية من النشاط المرتبط بالمشاريع المشتركة التي تم الاعتراف بها بطريقة التوحيد النسبي، مبالغ كل فئة رئيسية لنشاط كل قطاع جغرافي أو صناعي<sup>2</sup>. هذا ما يوفر معلومات تفسيرية أكثر للمستخدمين، وبالتالي تحقيق خاصية القابلية للفهم.

<sup>1</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> - Dick, W, And Missonier Piera, F, **COMPTABILITE FINANCIERE EN IFRS**, Pearson Education, Paris, France, 2010, P168.

في ذات السياق، نلاحظ أنّ النظام المحاسبي المالي من خلال المواد 1.240 – 5.240<sup>1</sup>؛ التزم بما جاء به المعيار المحاسبي الدولي السابع، إلا أنه تم ملاحظة بأن النظام المحاسبي المالي لم يتعمق في تحديد البنود القابلة للتصنيف لأكثر من نشاط وفي كيفية معالجتها أو تصنيفها، مثل ما هو الحال عليه في IAS7، حيث اكتفى SCF بوجود الثبات في التصنيف من فترة مالية إلى أخرى. وكمثال على البنود القابلة للتصنيف لأكثر من نشاط والمحددة في IAS7 نجد: الفوائد المدفوعة والمقبوضة، وأرباح الأسهم المقبوضة، وتوزيعات الأرباح المدفوعة<sup>2</sup>. هذا ما قد يفتح المجال لإدارات المؤسسات بتصنيفها بشكل اختياري ضمن الأنشطة المختلفة بما يخدم أهدافها.

إضافة إلى الاختلاف في تصنيف الأنشطة التي تكون نتيجتها التغيير في هيكل القروض؛ باعتبار المقبوضات والمدفوعات النقدية من تحصيل السلف والقروض التي قدمت للغير باستثناء تلك المقدمة من البنوك والشركات المشابهة\_ تابعة للأنشطة الاستثمارية، في حين تمثل بالنسبة للنظام المحاسبي المالي أنشطة تمويلية.

سيتم توضيح أثر هذه الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي في المبحث الموالي لهذا الفصل.

### 3. المعيار المحاسبي الدولي الثامن "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء":

جاء هذا المعيار ليوضح الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية، إلى جانب تحديد المعالجات المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية. وذلك من أجل تعزيز ملاءمة وصدق المعلومات المعروضة في القوائم المالية، ولزيادة قابليتها للمقارنة سواء الزمنية أو المكانية.

حيث يمكن للمعيار المحاسبي الدولي الثامن من زيادة جودة القوائم المالية من خلال تحقق الخصائص النوعية الآتية في متطلباته:

■ يتم اختيار السياسات المحاسبية الملاءمة من خلال تطبيق المعيار أو التفسير الملائم للمعاملات والأحداث مع الأخذ بعين الاعتبار أية إرشادات ذات علاقة يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك من أجل تضيق مجالات الخلاف بين المؤسسات في القياس والإفصاح وطريقة عرض المعلومات المالية من خلال تحديد عدد ومقدار الاختيارات المتاحة للمؤسسات في إعداد قوائمها المالية، مما يدعم ملاءمة وصدق

<sup>1</sup>- الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>2</sup> محمد ابونصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص104.

عرض هذه الأخيرة. أما في حالة عدم وجود معيار أو تفسير ينطبق على حدث معين؛ فيمكن للإدارة استخدام اجتهادها الشخصي في تطبيق السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى معلومات تتسم بالملاءمة لمستخدميها ويمكنهم الاعتماد عليها في ترشيد قراراتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الإصدارات الأحدث للهيئات الأخرى ووضعة المعايير إلى الدرجة التي لا تتعارض مع معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية وإطار عمله. ما يدعم ملاءمة القوائم المالية؛

■ ورد في المعيار أن إدارة المؤسسة ملزمة بالإفصاح عن كافة السياسات الجوهرية التي تنتهجها في إعداد قوائمها المالية، مما يجعلها واضحة ومفهومة من قبل الأطراف ذات المصلحة، أي أن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملاءمة ووثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار، وأن تتسم بالملاءمة والصدق في العرض<sup>1</sup>؛

■ الثبات في استخدام نفس السياسة المحاسبية للمعاملات والأحداث المالية المتماثلة من فترة لأخرى، ما لم يشترط أي معيار بتبويب البنود وفقا لسياسات مختلفة تكون مناسبة، وإذا تطلب هذا المعيار مثل هذا التبويب يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة وتطبيقها بثبات على كل المجموعة<sup>2</sup>، ما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة. أما إذا تعذر ذلك سواء اختياريا أو إجباريا فوجب على المؤسسة اختيار السياسة الأكثر ملاءمة لفائدة مستخدمي المعلومات المعروضة في القوائم المالية وأكثر تعبيرا عن صدق المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة<sup>3</sup>؛ مع الإفصاح عن سبب تغيير السياسة المطبقة وتطبيقها بأثر رجعي إلا إذا كان ذلك غير عملي؛

■ "يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن طبيعة ومقدار وأثر التغيير في التقدير المحاسبي الذي له أثر على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية وإذا لم يتم الإفصاح عن أثر التغيير في الفترات المستقبلية كونه التقدير غير عملي فيجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الحقيقة، الأمر الذي يسمح بتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهذا ما يجسد خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية"<sup>4</sup>؛

■ ينص المعيار على وجوب تصحيح المؤسسة كافة الأخطاء الجوهرية السابقة بعد اكتشافها بأثر رجعي في المجموعة 1 (حسابي ترحيل من جديد أو الاحتياطي)، وبالتالي الحصول على معلومات خالية من الأخطاء

<sup>1</sup> - Veronique COLLARD Et Florence BERNAL, **CODE IFRS NORME ET INTERPRETATION**, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, FRANCE, 3ème Edition, 2007, P66.

<sup>2</sup> - مجدى سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية، الإفصاح المحاسبي - عرض البيانات المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص286.

<sup>3</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص133.

<sup>4</sup> - حنان قسوم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف،- دكتوراه طور ثالث، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2016، ص145

الهامة والتحكيز ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه. أما إذا تعذر ذلك؛ فتفصح عن كيفية تصحيح الخطأ في الملاحظات حتى يتمكن قارئ القوائم المالية من فهم ذلك.

ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق ب"تغير التقديرات، أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء والنسيان"<sup>1</sup>، إلا أنه أقل تفصيلا منه، كما أن اللغة ركيكة نوعا ما، بحيث لا تفهم بسهولة من القراءة الأولى إلا عند الرجوع للمعيار الدولي ومحاولة استنتاج ما يقصد في بعض مواد النظام المحاسبي، خاصة المادة 4.138 التي تعتبر هي الأساس لأنه بموجبها تتضح المعالجة المحاسبية لتلك التغييرات في الطرق المحاسبية وفي التقديرات وفي تصحيح الأخطاء، وقد يرجع سبب ذلك إلى سوء الترجمة.

#### 4. معيار التقرير المالي الدولي رقم 13: "قياس القيمة العادلة"

يهدف هذا المعيار بشكل أساسي إلى التعريف بماهية القيمة العادلة وقياسها والإفصاح عنها، وتحديد إطار مفاهيمي موحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة\_ نتيجة التوجه الدولي المتزايد نحو اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. حيث كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للمقارنة،<sup>2</sup> وبالتالي التأثير سلبا على جودتها. ومن هنا جاءت الأهمية والجدوى من هذا المعيار في توضيح مفاهيم القيمة العادلة وكل المفاهيم المرتبطة بها، لاعتمادها كأساس للقياس المحاسبي لأغلبية الأحداث المالية.

حيث أن اعتماد القيمة العادلة كأساس لقياس الأصول والالتزامات؛ من شأنه تعزيز جودة القوائم المالية من خلال تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 825.

الجدول رقم 02: أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي

الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصّح عنها.	أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي.
الملاءمة	<p>أثر إيجابي: لأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية، الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القيمة التنبؤية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية القيمة التوكيدية أو التغذية العكسية)، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابياً على جودة القوائم المالية وعلى الإفصاح المحاسبي. هذا من جهة؛</p> <p>من جهة أخرى؛ فإنه وفقاً للمعيار IFRS 13 يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات الأقل أهمية (مثل السوق المشابه)، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية (خاصية الأهمية النسبية). فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد في ملاءمة المعلومة المالية ثم في جودة القوائم المالية.</p>
التمثيل الصادق	<p>أثر إيجابي: حيث تقيّم القيمة العادلة استناداً إلى السوق النشط الذي يأخذ بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار، فالاعتماد عليها يعكس بذلك النشاط الفعلي للمؤسسة عن طريق توفير أرقام تعكس الأثر الحقيقي للأحداث المالية دون أي خطأ أو تظليل أو انحياز لجهة معينة دون الأخرى<sup>1</sup>. ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثراً إيجابياً من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصية الوقتية و التمثيل الصادق) خالية من الخطأ أو الحياد وتمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها، مقارنة بالتكلفة التاريخية، لكن هذا بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية.</p> <p>أثر سلبي: بسبب أن هنالك الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة؛ الأمر الذي أصبح معه المدخلات والطرق المتعلقة بتقدير قيمتها العادلة أكثر ذاتية واجتهادية (أي الاعتماد على الحكم الشخصي الخاطئ بشكل أكبر) مما ينقص من دقة القوائم المالية وجودتها وبالتالي تكون التقييمات أقل صدقاً وتمثيلاً للواقع الذي يفترض أنها تمثلها.</p>

<sup>1</sup>- أمانة حفاصة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي

<p>أثر إيجابي: إذا لم يتم استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا تكون عملية المقارنة صحيحة، ففي المقارنة الزمنية تقوم الشركة بمقارنة عمليات ماضية وأخرى حالية دون الأخذ بتغير قيمة النقد (الإخلال بخاصة التمثيل)، أما في المقارنة المكانية فمن المستحسن أن تكون المقارنة بين شركات تتبع نفس السياسات المحاسبية الأمر الذي يصعب تحقيقه في حالة عدم الاعتماد على القيمة العادلة (الإخلال بمبدأ الثبات) بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (الإخلال بخاصية القدرة التنبؤية) وعدم توفير المعلومات الجوهرية اللازمة للمقارنة، أي أن القيمة العادلة تحقق خاصية الثبات وتساعد في زيادة جودة المعلومة عن طريق تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، لكن ذلك بشرط الثبات في اتباع نموذج واحد لتقدير القيمة العادلة التي تحتوي على عدة نماذج لقياسها.</p>	<p>القابلية للمقارنة</p>
<p>أثر سلبي مؤقت: نظرا لحدثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى - مثل التكلفة التاريخية -، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي القوائم المالية، وصعوبة فهم وتحليل المعلومات المالية من طرف مستخدميها، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقت لحدثة أسلوب القيمة العادلة فقط، فبمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر.</p>	<p>القابلية للفهم</p>
<p>أثر إيجابي: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يُعطي معلومات آنية تعكس واقع نشاطات الشركة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ومن الإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف ذات المصلحة في ترشيد واتخاذ القرارات السليمة.</p>	<p>التوقيت المناسب</p>

المصدر: إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة -دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول-، أطروحة دكتوراه طور ثالث، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 193-195، بتصرف.

من خلال الجدول أعلاه؛ يمكن القول بأن القياس وفقا للقيمة العادلة يوفر قوائم مالية ذات جودة أعلى من غيرها -تكلفة تاريخية مثلا-، فنجد بأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها وتمكنهم من إجراء المقارنات المناسبة، حيث أن القيمة العادلة توفر أساسا أفضل للتنبؤ وتعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية وتعطي قيمة حقيقية للأصل تكون أقرب للواقع في تاريخ إعداد الميزانية بما أنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار. الأمر الذي تعجز عن تقديمه المعلومات المقاسة بالتكلفة التاريخية رغم موثوقيتها وقابليتها للتحقق. وهذا ما يفسر التوجّه الدولي المتزايد وبشكل مستمر نحو تطبيق القيمة العادلة وإعطائها مجالا أوسع في العديد من بنود الميزانية وقائمة الدخل مقارنة بالتكلفة

التاريخية، واعتبار القياس المحاسبي وفقها هو القاعدة أما التكلفة التاريخية فهي الاستثناء. حيث ذكر مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB عام 2000 بأن هدفه طويل الأجل هو الإقرار بجميع الأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي على أساس القيمة العادلة بدلا من المبالغ المبينة على أساس التكلفة التاريخية<sup>1</sup>.

أما على المستوى المحلي؛ فنجد بأن النظام المحاسبي المالي لم يتوافق مع الطرح السابق للمرجعية الدولية، حيث اعتبر القياس وفقا للتكلفة التاريخية هو الأساس المهيمن أما القياس وفق القيمة العادلة\_أو القيمة الحقيقية كما اصطلح عليها في هذا النظام\_ فهو الاستثناء، وذلك وفق لما جاء به قانون 25 مارس 2009 العدد 19 في المادة 1.112. حيث تُقيّم بالقيمة العادلة وكحالات استثنائية فقط العناصر التالية: السلع المكتسبة مجانا، السلع غير المتماثلة والمكتسبة عن طريق التبادل، الأصول البيولوجية، أما دون ذلك فيسجل بالتكلفة التاريخية.

وقد يرجع سبب عدم اعتماد النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة كأسلوب أساسي للقياس المحاسبي إلى مجموعة من الأسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- المشرع الجزائري تبني النظام المحاسبي المالي سنة 2007 وتم العمل به في أول جانفي سنة 2010 ولم يعرف أي تغيير أو تحيين منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، بحيث أن المعيار IFRS 13 تم إصداره سنة 2013، ما لم يواكب SCF ذلك؛
- عدم توفر سوق مالي نشط في الجزائر تقاس فيه القيمة العادلة، حيث أن بورصة الجزائر هي سوق مالي غير نشط، فهي موجودة شكلاً لكن مهجورة مضموناً بما أنها تضم خمس مؤسسات مساهمة فقط؛
- تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي الذي ينص صراحة على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نعيم دهمش وعفاف اسحاق أبوزر، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المالي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان "القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي"، منعقد بتاريخ 13 و14/09/2006، عمان، الأردن، ص.8.

<sup>2</sup> محمد زرقون ونور الدين بعيليش، المشكلات الضريبية لتطبيقات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء المعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر الأكاديمي والمالي الخامس "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، 2014، جامعة القاهرة، مصر. ص.19.

5. المعيار المحاسبي الدولي الثاني: "المخزون"

تكمن الفكرة الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي الثاني الموسوم بالمخزون: في وصف وتحديد المعالجة المحاسبية للمخزونات من اعتراف، وقياس. وبشكل أساسي تحديد مبلغ التكلفة التي يجب أن يعترف بها كأصل تحت مسمى المخزون، والذي سيظهر ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي، حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بها وذلك عندما يتم بيع ذلك المخزون<sup>1</sup>.

حيث يمكن تعريف المخزون بأنه مجموع السلع التي تشتريها المنشأة بهدف بيعها أو تصنيعها في دورة النشاط العادي للمنشأة. وعادة ما يتكون المخزون في المنشآت التجارية من البضاعة الجاهزة فقط، أما في المنشآت الصناعية فيتكون المخزون من العناصر الثلاثة التالية:

- المواد الخام التي تستخدم في عملية التصنيع؛

- البضاعة تحت التشغيل (أي التي لم يكتمل إنتاجها حتى انتهاء السنة المالية)؛

- البضاعة تامة الصنع؛

حيث أن المخزون يمثل بضاعة معدة للبيع خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، أي سيتحول إلى نقدية خلال فترة تقل عادة عن سنة فإنه يعد أحد المكونات الأساسية للأصول المتداولة كما يعتبر عنصرا أساسيا من مكونات رأس المال العامل<sup>2</sup>.

حيث يساهم المعيار المحاسبي الدولي الثاني من زيادة جودة القوائم المالية من خلال تحقق الخصائص النوعية الآتية في المتطلبات التي نص عليها، وذلك كما يلي:

نص المعيار على أن التكلفة التي تسجل بها المخزونات تتضمن: ثمن الشراء مطروحا منه خصم المشتريات ومردودات المشتريات، وتضاف له الرسوم الجمركية والضرائب غير قابلة للاسترداد، إضافة إلى مصاريف النقل والتحميل والتنزيل والتخليص وأي مصاريف أخرى ذات علاقة مباشرة بعملية الشراء. وقد حدد بموجبه المصاريف الواجبة إضافتها إلى التكلفة والمصاريف التي لا تدخل ضمن التكلفة، وهذا حتى لا تكون هناك فرصة للإدارة بالتلاعب وتضخيم المصاريف وبالتالي التأثير على النتيجة الصافية ما يؤدي إلى التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، هذا ما يوفر خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق.

كما نص ذات المعيار على طرق تحديد تكلفة المخزونات خلال السنة المالية والمتمثلة في:

<sup>1</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- طريقة التمييز المحدد (الحصر الفعلي): حيث تقوم على أنه يمكن تمييز بضاعة آخر المدة وتحديد مصدرها، وكذلك تحديد تكلفة شراء تلك الوحدات استنادا إلى الفواتير الفعلية، التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة درجة التطابق بينها وبين المعلومات الواردة في القوائم المالية. ما يحقق خاصية التمثيل الصادق والقابلية للفهم. وتتصف هذه الطريقة بالدقة والموضوعية في تحديد تكلفة المخزون. إلا أنه يتعذر استخدام هذه الطريقة إذا ما كانت البضاعة متجانسة وغير قابلة للتمييز مما يدفع المحاسبين إلى تبني الطرق الأخرى في تحديد تكلفة المخزون.

- طريقة الوارد أولا صادر أولا: تفترض هذه الطريقة انسياب البضاعة من المخازن بشكل منتظم ووفقا لأسبقية ورودها للمخازن. حيث تتميز هذه الطريقة بأنها تؤدي خلال فترات التضخم إلى ارتفاع تقييم بضاعة آخر المدة وبالتالي انخفاض تكلفة البضاعة المباعة الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في رقم إجمالي الربح أو انخفاض في مبلغ الخسارة للمنشأة، أما خلال فترات الانكماش الاقتصادي فإن هذه الطريقة تؤدي إلى نتائج معاكسة؛ حيث أن الأسعار تكون باتجاه الهبوط وتكون أحدث الصفقات هي الأقل، مما يؤدي إلى انخفاض تقييم بضاعة آخر المدة وبالتالي ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم انخفاض مبلغ الربح أو زيادة مبلغ الخسارة<sup>1</sup>.

- طريقة التكلفة الوسطية المرجحة: حيث تتطلب هذه الطريقة إعادة احتساب متوسط تكلفة المخزون عند كل عملية شراء جديدة، أو على أساس دوري وفق نظام الجرد المستخدم في المنشأة.

- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا: بالنسبة لهذه الطريقة فقد منع المعيار تطبيقها وأصبحت غير مقبولة وفقا التعديلات التي تمت عليه والسارية المفعول من 2005/1/1، وذلك لكونها لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة التي تعتبر الإتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

أما فيما يخص تقييم المخزونات عند كل تاريخ إعداد القوائم المالية؛ فإن المبدأ الأساسي للمعيار المحاسبي الدولي الثاني ينص على أن قيمة المخزونات تحدد إما بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل، وذلك عملا بمبدأ الحيطة والحذر، أين تسجل الأصول والإيرادات بالقيم الأقل والخصوم والمصاريف بالقيم الأعلى وذلك خشية توزيع أرباح صورية أو وهمية على المساهمين، الأمر الذي يعكس حقيقة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ما يعني توفر خاصية الملاءمة والحياد في العرض وتغليب الجوهر على الشكل. وعند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار المخزون في قائمة الدخل.

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، فيمكن القول بأنه التزم إلى حد معقول بما جاء في طيات المعيار المحاسبي الدولي الثاني الخاص بالمخزون وذلك من خلال ما جاء به في الباب الأول من القرار المؤرخ في 26

<sup>1</sup> محمد ابو نصار وجمعة حميدات، المرجع نفسه، ص 80.

يوليو 2008 والمتضمن للقواعد الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات<sup>1</sup>، إلا أنه أقل تفصيلا منه خاصة فيما يخص تحديد التكاليف التي تدخل والتي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون.

**6. المعيار المحاسبي الدولي رقم 16: "الممتلكات والمصانع والمعدات"**

إن الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم 16 هو وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات أو ما يسمى بالأصول الملموسة طويلة الأجل، التي يتم اقتنائها لتسيير أعمال المنشأة ومن المتوقع أن تستخدم لأكثر من فترة مالية واحدة، وذلك بداية من تحديد معايير وشروط الاعتراف بالأصل الثابت مرورا إلى مكونات تكلفة القياس الأولي عند الامتلاك ثم نماذج القياس اللاحق التي سمح باستخدامها المعيار، نهاية بمجموعة من المتطلبات واجب الإفصاح عنها وفق هذا الأخير في الملحق.

حيث يساهم هذا المعيار في تحقيق عنصر الجودة في المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية من خلال تحقق الخصائص النوعية التالية:

- نص المعيار على شرطين يجب توافرها حتى يتم الاعتراف وتسجيل قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات ضمن ميزانية المؤسسة؛ وهما أن هناك منافع اقتصادية مستقبلية ستندفق إلى المنشأة نتيجة استغلال أو استخدام الأصل، مع إمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق. هذا ما يعزز من القيمة التنبؤية والتمثيل الصادق.
- جاء في المعيار رقم 16 أنه يمكن تجميع بعض المفردات ضئيلة القيمة في بند واحد لتجنب التكلفة المفرطة في الحفاظ على السجلات المتعلقة بتلك الأصول، ما يدل على تجسيد المعيار للأهمية النسبية مع عرض المعلومات ببساطة ووضوح وبدون تعقيد ما يعزز قابلية فهم أفضل لمستخدمي القوائم المالية. كما يتم تسجيل قطع الغيار ذات الأهمية النسبية العالية كأصول أما الأقل أهمية فتسجل كمخزونات ويتم تحميل قيمتها عند الاستخدام كمصاريف تحمل للدورة، هذا ما يجسد مرة أخرى الأهمية النسبية.
- يجب تسجيل الممتلكات والمصانع والمعدات عند اقتنائها بالتكلفة، التي تتضمن جميع التكاليف الضرورية التي تتحملها المنشأة حتى يصبح الأصل جاهزا للاستخدام الذي اشتري الأصل لأجلها. وحدد المعيار جميع التكاليف المباشرة التي يسجل بها الأصل الثابت وذلك حتى لا يترك المجال للإدارة بالتلاعب وتضخيم التكاليف وبالتالي التأثير على النتيجة التي تعتبر أول ما يرجع إليه الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة ما يعني التأثير السلبي على قراراتهم المختلفة؛ ما يعزز خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق بالإضافة إلى الاكتمال والقابلية للفهم.

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 12-13.

- سمح معيار المحاسبة الدولي رقم 16 باستخدام نموذجين مختلفين للقياس اللاحق للممتلكات والمصانع والمعدات المتمثلين في: نموذج التكلفة الذي يتم بموجبه تسجيل البند بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم ومتراكم خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت، ونموذج إعادة التقييم الذي يسجل بموجبه البند بقيمة إعادة التقييم والتي تمثل القيمة العادلة للبند بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها الاهتلاك المتراكم خلال الفترة التالية لإعادة التقييم، حيث يشترط لاستخدام هذا النموذج ان يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للبند بشكل موثوق. لكن عند اختيار المنشأة أحد النموذجين كسياسة لها؛ فيجب عندها تطبيق السياسة على كافة مكونات فئة الأصول الثابتة، فعند إعادة تقييم أحد الأبنية يتوجب إعادة تقييم لجميع الأبنية المملوكة من قبل المنشأة وذلك لسببين: وأولهما أن اختيار المنشأة لبعض البنايات لقياسها بالتكلفة وأبنية أخرى حسب إعادة التقييم سيؤدي لأن يكون للأصول المتشابهة أسس قياس مختلفة، وبالتالي سينتج عنه تضليل المستخدمين، وهذا ما لم يسمح به المعيار. ما يعني تعزيز لخاصية الملاءمة والتمثيل الصادق وإمكانية التحقق. أما السبب الثاني فهو لتفادي اختيار المنشأة الأفضل أي عدم تمكينها من الانتقائية في اختيار البنود التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل الميزانية. هذا ما يمنح الصورة الصادقة والحقيقية التي تعكس الواقع الفعلي لأداء المنشأة.
  - كما ورد في المعيار أنه يجب استهلاك التثبيات بشكل منتظم وبحيث يوزع الاهتلاك على العمر الإنتاجي للأصل، ويتم الاعتراف بمبلغ الاهتلاك إما كمصروف أو جزء من تكلفة أصل آخر. كما يتوجب أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذي يتوقع أن تستغل المنشأة فيه المنافع الاقتصادية للأصل، وأن تراجع بشكل سنوي. حيث تبدأ عملية اهلاك الأصل عندما يصبح جاهزا للاستعمال بالطريقة التي تتوافق والمنافع المتوقعة الحصول عليها منه.
  - وفيما يخص انخفاض قيمة الأصول والتعويض عن الانخفاض؛ فقد تم تناول ذلك في المعيار 36 والذي سيتم عرضه في العنصر الموالي.
- حيث تجدر الإشارة إلى أن إرشادات النظام المحاسبي المالي من خلال المواد 1.121-12.121 والمواد 20.121-26.121 في القسم الأول من الفصل الثاني الخاص بقواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات<sup>1</sup> تتوافق إلى حد كبير مع الإرشادات الدولية متجسدة في المعيار رقم 16.

<sup>1</sup>-الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، ص 8-11.

7. المعيار المحاسبي الدولي رقم 36: "الانخفاض في قيمة الأصول"

تتمحور الفكرة الرئيسية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 حول بيان كيفية معالجة التدني في قيمة الأصول التي تمتلكها المؤسسة. حيث يقوم هذا الأخير على مبدأ أساسي هو ضرورة عدم تسجيل أصل دفترية بقيمة تزيد عن قيمته العادلة أو الحقيقية، الأمر الذي ينتج عنه عدم تضخيم مبالغ أصول المنشأة من أجل توضيح الوضع المالي الحقيقي لها، وتوجيه قرارات الأطراف ذات المصلحة بها، ما يجسد خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، كما أن ذلك يعزز من القابلية على التحقق. وبناءً عليه يكون هناك خسارة تدني في قيمة الأصل في حالة كون قيمة الأصل القابل للاسترداد تقل عن القيمة المسجلة للأصل بتاريخ الميزانية<sup>1</sup>.

حيث تعرف القيمة القابلة للاسترداد وفق ما جاء في المعيار بأنها تمثل القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف البيع أو قيمة منفعة الاستعمال أيهما أكبر، وهذه الأخيرة هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من المنافع المستقبلية المقدرة نتيجة استعمال الأصل، إضافة إلى القيمة الحالية للقيمته المتبقية في نهاية عمره الإنتاجي.

وبموجب هذا المعيار؛ فيجب على المنشأة في نهاية كل سنة مالية تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض مادي وذو أهمية نسبية في قيمة أي من الأصول لديها، ما يدعم من خاصية الأهمية النسبية، وإذا وجدت مؤشرات لذلك سواء داخلية أو خارجية والتي اعطى المعيار أمثلة عنها، على المنشأة القيام بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل الذي حدث به الانخفاض.

يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل كخسارة تظهر في قائمة الدخل ويتم تخفيض قيمة الأصل بمقدار التدني عن طريق إنشاء مجمع لخسارة تدني القيمة يظهر مطروحا من الأصل. كما يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الحالات التي يمكن فيها المنشأة عكس خسارة انخفاض القيمة للأصول التي سبق وتم الاعتراف بتدني قيمتها في فترات سابقة. حيث بين أنه في حالة ارتفاع القيمة العادلة عن الدفترية لأصل سبق وان تم الاعتراف بخسارة تدني له؛ فيتم في هذه الحالة إلغاء مجمع خسارة تدني القيمة وبالتالي زيادة قيمة الأصل وبحد اعلى يمثل ما سبق وان تم الاعتراف به في الفترات السابقة كخسارة تدني<sup>2</sup>.

يجب أن يتم الإفصاح عن خسائر انخفاض القيمة خلال الدورة المحاسبية لكل فئة من فئات الأصول، ما من شأنه زيادة فهم المستخدمين ما يساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة التي تخدم مصالحهم. حيث يطبق هذا المعيار على كل الأصول باستثناء المخزونات، الضرائب المؤجلة، الأصول المالية، عقارات التوظيف، الأصول البيولوجية، الأصول الناتجة عن عقود الإنشاء ومنافع المستخدمين.

<sup>1</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 504.

<sup>2</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، المرجع نفسه، ص 505.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فيمكن القول بأنه التزم إلى حد كبير بما جاء به المعيار الدولي رقم 36 فيما يخص انخفاض قيمة الأصول إلا أنه أقل تفصيلاً منه<sup>1</sup>، خاصة فيما يخص عدم تحديده لأمثلة عن مؤشرات تدني قيمة الأصول، مع عدم تصنيفها إلى داخلية وخارجية مثل ما هو الحال عليه في المعيار المذكور. كما أغفل النظام المحاسبي المالي عن المعالجة المحاسبية للتقييم اللاحق أي للسنوات التي تأتي بعد السنة التي ظهر فيه انخفاض لقيمة أصل ما، وعرفت هي الأخرى انخفاضاً أو ارتفاعاً في قيمتها، نتيجة تسجيل فروقات أخرى بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة القابلة للاسترداد.

يمكن القول من خلال العرض السابق؛ بأن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS في إعداد وعرض القوائم المالية ينتج عنه معلومات مالية مفيدة تتسم بالخصائص النوعية وتؤدي الهدف من إعدادها، وبالتالي الحصول على قوائم مالية ذات جودة عالية تساعد مستعملها خاصة الخارجيين منهم بالتركيز على المساهمين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، هذا من جهة. من جهة أخرى؛ يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي يعتبر نسخة مبسطة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، حيث هناك تشابه في البعض منها كما أن هناك اختلافات في البعض الآخر وذلك في حدود المعايير الدولية المتناولة في الدراسة التي بين أيدينا، وحتى التي يتشابه معها لم يصل إلى درجة تفصيلها وشرحها.

<sup>1</sup> - انظر: الجريدة الرسمية، المواد من 5.112 إلى 11.112، العدد 19، 2009، ص 7-8.

## المبحث الثاني: أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي

إن تمثيل المؤشرات المالية لحقيقة الأحداث التي تقوم بها المؤسسة تتوقف على جودة المعلومات المعلومات المعروضة في القوائم المالية التي يُعتمد عليها في حساب هذه المؤشرات، والتي تختلف باختلاف الأنظمة المحاسبية المطبقة. لهذا سوف نحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي من خلال التأثير على المؤشرات المالية المتمثلة في التوازن المالي، والمردودية المالية، والسيولة، واليسر المالي، وربحية السهم، ويتم مقارنة ذلك مع النظام المحاسبي المالي باعتباره المرجعية الوطنية أو المحلية الذي أحدث تطبيقه تغييرات جذرية في الممارسات المحاسبية، ما أدى إلى إحداث تغييرات على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وعلى شكلها، وملحقاتها، مقارنة مع ما كانت عليه سابقا في المخطط المحاسبي الوطني.

### 1. أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تقييم التوازن المالي والسيولة

الملاحظ مما سبق عرضه في الفصل الثاني من هذه الدراسة والمتعلق بمؤشرات تقييم الأداء المالي؛ بأن عناصر حساب وقياس التوازن المالي والسيولة يتم استخراجها من قائمة المركز المالي\_الميزانية\_، وعليه فإنه من بين الممارسات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بما كان في المخطط المحاسبي الوطني وذات التأثير المباشر على قائمة المركز المالي، وبالتالي على تحليل وتقييم التوازن المالي وسيولة المؤسسة نذكر ما يلي:

أهم ما ميّز المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وللنظام المحاسبي المالي عن ذي قبل؛ هو توفرها على إطار تصوري (مفاهيمي) يحكم الممارسات المحاسبية المختلفة والذي يتم الاعتماد على ما جاء فيه في إعداد القوائم المالية، كما أنه يعتبر المرجع في حالة إصدار معايير محاسبية جديدة\*. حيث أن هذا الأخير أعطى وضوحا أكثرا وبعدا أعمقا للمعالجات والإجراءات المحاسبية المختلفة التي تقوم بها المؤسسة مهما كان نوعها، كما يحتوي على مجموعة من العناصر الهامة التي لم يتطرق لها المخطط المحاسبي الجزائري سابقا، والتي تؤثر بشكل مباشر على تقييم التوازن المالي وعلى السيولة.

فمن حيث المبادئ المحاسبية؛ نجد بأن أهم ما جاءت به المعايير الدولية من خلال الإطار التصوري هو مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني. بمعنى أنه ينبغي تفضيل الواقع الاقتصادي على الشكل

\* يعتبر الإطار التصوري من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ويعتبر من الإضافات الهامة بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، وقد عرف في المادة 07 من قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه "دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل"

القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية المختلفة حتى تمثل المعلومات المعروضة تمثيلاً صادقاً للمعاملات والأحداث التي تخص المؤسسة<sup>1</sup>.

إذاً: يمكن القول عن القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا المبدأ أنها أصبحت تعكس الواقع المالي الحقيقي للمنشأة مقارنة مع تلك المعدة وفقاً للمخطط الوطني السابق والتي كانت تهتم بالمظهر القانوني فقط، وذلك نظراً لتماشي النظام المحاسبي المالي مع المبادئ التي جاء بها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ينجّر عن تطبيق هذا المبدأ ممارسات محاسبية مختلفة عن ما كانت عليه سابقاً في المخطط الوطني، حيث ظهرت عناصر وحسابات جديدة في القوائم المالية نتيجة تبني النظام المحاسبي المالي ومواكبته لمبادئ مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأهمها يتمثل في<sup>2</sup>:

- الأخذ بعين الاعتبار لخسائر القيمة عند حساب الاهتلاكات؛
- الإهلاك ينطلق من تاريخ استغلال الأصل وليس من تاريخ فوترته؛
- إدخال مفهوم "مؤشر فقدان القيمة"؛
- ظهور القرض الإيجاري في الميزانية؛
- تقييم المخزونات يتم بالقيمة العادلة لكن ليس بالتكلفة التاريخية.

إن ظهور العناصر السابقة في القوائم المالية يُؤثر على تقييم التوازن المالي وكذا على تحليل السيولة، وذلك من خلال التأثير على مجاميع بنود قائمة المركز المالي أو الميزانية التي أصبحت تصنف عناصرها إلى متداولة وغير متداولة بالنسبة لكلا من الأصول والخصوم حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 و SCF، ما ينتج عنه قيم محاسبية ومجاميع جزئية إضافية تساهم في إنتاج قيم محاسبية تستخدم في تقييم الأداء المالي.

حيث يتغير مجموع الأصول غير الجارية بالزيادة بعد أن أصبح الأصل محل الإيجار أصلاً ثابتاً لا بد أن يظهر في ميزانية المستأجر في المجموعة الثانية، حتى وإن لم يكن المالك القانوني له. بعدما كان يسجل في المخطط المحاسبي الوطني ضمن المصاريف في المجموعة السادسة، مع وجوب إظهار الالتزام الناتج عن ذلك الدين ضمن خصوم المستأجر غير الجارية للتعبير بذلك عن تعهده بدفع أقساط الإيجار في الحساب 167، ما يؤثر على مجموع الخصوم بالزيادة. كما نص النظام المحاسبي المالي على حذف التثبيات التي تملكها المؤسسة لكنها لا تستعملها في نشاطها، ما يؤثر على قيمة إجمالي الأصول غير الجارية بالنقصان.

<sup>1</sup> - Eric TORT Et Lionel ESCAFFRE, AMELIORER L'INFORMATION FINANCIERE EN IFRS, Berti Edition, Dunod, Paris FRANCE, 2012, P4.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص189.

كما يتأثر مجموع الأصول غير الجارية بالزيادة بعد أن أصبح وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي وكممارسة للمبدأ سابق الذكر؛ بالإمكان إدراج التثبيات المستلمة في إطار الامتياز في الحساب 22 ضمن الأصول غير الجارية. بالإضافة إلى ذلك فإن القيمة الصافية للأصول هي الأخرى تتغير بعد أن أصبح تحديد قسط الاهتلاك يتوقف على خسائر قيمة التثبيات.

إضافة لما سبق ذكره، وبالنسبة لتطبيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛ نجد أنه بالإضافة إلى المعالجات سابقة الذكر، فقد تجسد أيضا في معالجة مصاريف البحث والتطوير، حيث وفقا للمتطلبات التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 أصبح بالإمكان رسملة مصاريف التطوير وتسجيلها ضمن التثبيات في الحساب 203 ضمن بند الأصول غير الملموسة مع إلزامية توفر مجموعة من الشروط<sup>1</sup>، بعدما كانت تسجل كمصاريف إعدادية<sup>2</sup> وليس كأصل غير ملموس في المخطط الوطني المحاسبي، ما يؤثر على مجموع الأصول غير الملموسة.

كما نجد أنّ النظام المحاسبي المالي استبعد المصاريف الإعدادية من الميزانية باعتبارها أصولا وهمية غير حقيقية لا يمكن للمنشأة بيعها أو تحويلها أو تنازل عنها والتي كانت تسجل سابق في pcn ضمن ح20، مع تسجيل مصاريف البحث ضمن مصاريف الدورة التي تنفق فيها في المجموعة السادسة وليس ضمن التثبيات (المصاريف الإعدادية) مثل ما كان معمولا به في pcn\_ لأنها لا تحقق شرط توفير منافع مستقبلية للمؤسسة، ما يؤثر بالسلب (أي بالنقصان) على مجموع التثبيات وبالتالي على تقييم التوازن المالي.

كل هذه التغييرات في الممارسات المحاسبية التي عرفتها الميزانية ونحدد بالضبط الأصول غير الجارية والتي حدثت نتيجة تبني المعايير الدولية والتي واكبتها النظام المحاسبي المالي؛ تؤثر على قيمة صافي رأس المال العامل FRNG الذي يتم حسابه من أعلى الميزانية ايجابا، كما أنها تؤثر على خزينة المؤسسة TR بسبب الديون المترتبة على عقد الايجار، وبالتالي التأثير على تقييم التوازن المالي للمؤسسة أي على أدائها المالي بصفة عامة. هذا من جهة؛

<sup>1</sup> - لمعرفة هذه الشروط يتم الرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة، الفقرة 57، أو الرجوع إلى المادة 14.121 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص 9-10. أو الإطلاع على المرجع التالي لتفاصيل أكثر حول الموضوع:

جلالي ياسمين، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية -مدخل مقارنة، دراسة حالة مركز البحث والتطوير، صيدال-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بالعلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 122.

<sup>2</sup> - المصاريف الإعدادية هي المصاريف التي تكونت عند إنشاء المؤسسة وعند شراء وسائل الإستغلال الدائمة، وكذلك المصروفات المتعلقة بتطور المؤسسة أو إتقان نشاطها. حيث كانت تسجل في حساب 20 كتثبيات في المخطط المحاسبي الوطني نظرا لحجمها الكبير وكذا المنافع المستقبلية تعود لأكثر من دورة.

ومن جهة أخرى، فإن التغيرات التي تحدث في أسفل الميزانية على مستوى الأصول الجارية؛ والذي يعتبر المخزون أحد أهم مكوناتها، كما يعتبر عنصراً أساسياً من مكونات رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل الذي يعتمد عليها في تقييم التوازن المالي للمنشأة، وعنصراً جدياً مهم في تحليل السيولة وبالتالي في التأثير عليها، فإنه وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 "المخزون" وكذا النظام المحاسبي المالي ومن خلال تطبيق المبدأ سابق الذكر؛ فقد أصبحت المخزونات تقّيم بالقيمة العادلة (القيمة القابلة للتحصيل حسب IAS2) بدلاً من التكلفة التاريخية التي كانت معتمدة في PCN. ما يؤثر بطريقة مباشرة على مبالغ بند المخزونات وبالتالي على مجموع الأصول الجارية، فيتأثر بذلك تقييم التوازن المالي للمؤسسة نتيجة تأثير قيمة مؤشر صافي رأس المال العامل FRNG الذي يعتبر المخزون عنصراً أساسياً في حسابه اعتماداً على الأصول المتداولة، وعلى قيمة احتياجات رأس المال العامل BFRNG وبطبيعة الحال تتأثر الخزينة هي الأخرى. كما يؤثر هذا الأمر على نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) للمؤسسة من خلال التأثير على مجموع الأصول المتداولة وبالتالي على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بصفة عامة.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن توجه المعايير نحو اعتماد القيمة العادلة كأسلوب أساسي للقياس وفقاً للمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 عكس PCN الذي كان معتمداً على أسلوب التكلفة التاريخية كأسلوب أساسي ووحيد؛ يؤثر على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال ما يأتي ذكره<sup>1</sup>:

إن التغير الملحوظ الذي يشهده الاقتصاد العالمي في مستويات الأسعار خلال الآونة الأخيرة يؤثر مباشرة على المؤشرات المالية حيث يؤدي ذلك إلى صعوبة في احتسابها، وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة ولا بد بالطبع من إدراج تلك الأصول في قائمة المركز المالي التي تم شرائها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها. ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة لتصلح للمقارنة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى؛ فإن فرض ثبات وحدة النقد يجعل القوائم المالية المعدة في فترات تسودها معدلات أسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء المالي الحالي للمؤسسة أو اتجاهاتها المستقبلية. لذا فإن إعداد القوائم المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة يحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية.

<sup>1</sup>- وليد الطيب عمر خالد، مدى ملاءمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان، المجلة الإلكترونية الشاملة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد 7، 2018، ص 7.

كما يرى (الراوي، 2000)؛ أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى<sup>1</sup>، وهذا ما يساعد عليه أسلوب القيمة العادلة الذي يوفر أساس منطقي وأقرب للواقع يجعل عناصر القوائم المالية المتشابهة تبدو كذلك والعناصر غير المتشابهة لا تبدو متشابهة.

ومنه يمكن القول، أنّ القيمة العادلة تعدّ الأسلوب الأكثر فعالية والطريقة الأمثل لتمثيل الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية. كما أنها تقدم معلومات إضافية تتناسب مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها<sup>2</sup>:

- تقديم تقارير مالية ذات مؤشرات مالية قابلة للفهم وللمقارنة؛
- تقديم تقارير مالية ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة؛
- التعبير بدقة عن الوضع الحالي للمؤسسة وهو ما يعكس الصورة الصادقة والحقيقية.

كما أن الاختلاف الملاحظ بين المخطط الوطني السابق والنظام المحاسبي المالي الماكب للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 فيما يخص عنصر المخزونات؛ هو حذف طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO/DEPS) من تقييم هذه الأخيرة، مع الاعتماد على طريقتي وارد أولاً الصادر أولاً (FIFO/PEPS) أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP). حيث يؤثر هذا التغير في المعالجات المحاسبية هذه على قيم عناصر المخزونات وبالتالي فيتأثر بذلك التوازن المالي للمؤسسة من خلال التأثير على كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وعلى الخزينة، كما تتأثر سيولة المؤسسة من خلال التأثير على نسبة السيولة العامة، وبالتالي يتأثر تقييم الأداء المالي بصفة عامة.

أما بالنسبة لجانب الخصوم غير الجارية والأموال الخاصة؛ فقد عرفت قائمة المركز المالي حسب النظام المحاسبي المالي عناصر جديدة مقارنة بما كانت عليه سابقاً في المخطط الوطني PCN والتي كانت تسجل في المجموعة 5 وأصبحت تسجل في الأموال الدائمة. وتتمثل هذه العناصر فيما يأتي ذكره:

- الديون المالية والديون لأكثر من سنة واحدة؛
- اقتراضات وديون مماثلة (حساب 16)؛
- الديون المرتبطة بالمساهمات (حساب 17).
- المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال (حساب 13)؛

<sup>1</sup> - الراوي خالد، التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 347.

<sup>2</sup> - Aslanertik, ESRA, FAIR VALUE CONSIDERATIONS DURING THE CURRENT FINANCIAL CRISIS, Econanadolu: Anadolu International Conference In Economics, 2009, Pp 19.

حيث كانت تسجل هذه العناصر وفق للمخطط المحاسبي الوطني ضمن المجموعة الخامسة وضمن ديون الاستثمار، لكن وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فأصبحت تدمج ضمن المجموعة الأولى في الأموال الدائمة ضمن الخصوم غير الجارية. إن عملية حذف وإضافة هذه العناصر سوف يؤثر على تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأثير على التوازن المالي وبالتحديد على قيمة صافي رأس المال العامل الذي يستخدم في حسابه مجموع قيمة الأموال الدائمة التي تغيرت بعد اعتماد ما جاءت به المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي مقارنة بما كان معمول به سابقا pcn في وتتاثر الخزينة كذلك.

من خلال ما سبق ذكره؛ يمكن القول أنّ النظام المحاسبي المالي يختلف كثيرا عن المخطط المحاسبي الوطني الذي كان معتمدا من قبل وفي تناسق ملاحظ مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. حيث أنه على مستوى الميزانية؛ حدثت تغييرات جذرية سواءً من حيث الشكل وطريقة العرض، أو من المفاهيم والمبادئ التي أثرت على المضمون والمحتوى المعلوماتي لهذه الأخيرة، ما نتج عنه إنتقال آلي من الميزانية المحاسبية الموجهة لأغراض ضريبية إلى الميزانية المالية موجهة للمستخدمين الخارجين على وجه الخصوص من خلال الممارسات المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ما سهل عمل المحلل المالي الذي يجد نفسه أمام معلومات مالية تعكس الواقع المالي و القيمة الحقيقية للمؤسسة، وبالتالي فإن إعداد الميزانية الوظيفية التي تعكس صدق مؤشرات الأداء المالي أصبح أمرا ليس بالصعب مقارنة بالسابق، ما يؤدي إلى ربح الوقت وأيضا سهولة المقارنة الزمنية دون الرجوع إلى القوائم السابقة بما أن الميزانية أصبحت تضم أرصدة حسابات السنة الجارية والماضية، ما يؤدي بالوصول إلى معلومات أكثر صدقا وتعبيرا عن واقع المؤسسة وتحقيق جودة أعلى للقوائم المالية\_الميزانية\_، ما يؤثر إيجابا على تقييم التوازن المالي وسيولة المؤسسة الذي يعتمد على تلك المعلومات المعروضة في الميزانية لقياس مؤشرات وتقييمه وعلى الأداء المالي بصفة عامة.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه إضافةً إلى الميزانية التي يؤثر إعدادها وفق المعايير الدولية على تقييم التوازن المالي وسيولة المؤسسة؛ هناك قائمة أخرى تؤثر هي الأخرى عليه وهي قائمة التدفقات النقدية، والتي لم تكن موجودة في PCN، إلا أنه وفقا للمرجعية الدولية تم تخصيص معيارا محاسبيا دوليا لها لوحدها (IAS7) واعتبارها ثالث قائمة مالية أساسية، ما يدل على أهمية هذه الأخيرة ودورها الفعال في التأثير على الأداء المالي. حيث يتم إعدادها من أجل تحديد رصيد الخزينة وأسباب ومصادر التغيرات التي تحدث فيها. حيث تستخدم الخزينة في حساب السيولة. كما تستخدم هذه القائمة في توضيح أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة، وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، وبالتالي التأثير المباشر على تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

## الفصل الثالث: جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي

أما فيما يخص التغيرات التي تحدث على مستوى قائمة الدخل ذات التأثير المباشر على النتيجة وبالتالي على المردودية وعلى اليسر المالي؛ فسوف يتم التطرق إليها في العنصر الموالي من الدراسة.

### 2. أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على تحليل المردودية واليسر المالي وربحية السهم

إن تطبيق ما جاءت به معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية؛ سوف ينتج عنه مجموعة من العناصر الهامة التي لم يتطرق إليها المخطط المحاسبي الوطني وذات التأثير المباشر على تحليل وتقييم المردودية واليسر المالي بصفة خاصة، وعلى تقييم الأداء المالي بصفة عامة.

في ذات السياق؛ تتم الإشارة والتذكير إلى أن المردودية تمثل العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة أو المستثمرة في سبيل تحقيق تلك النتائج. أي أن كل ما يؤثر على حساب نتيجة الدورة سوف يؤثر بالتبعية على نسب المردودية، ويتم ذلك على مستوى قائمة الدخل الشامل التي تعرض جميع المصاريف والإيرادات المحققة خلال الدورة المالية. والشيء نفسه بالنسبة لمؤشر اليسر المالي، الذي يعتمد أيضا على بنود قائمة الدخل إضافة إلى قائمة التغير في الأموال الخاصة في قياسه وتقييمه.

وفيما يأتي؛ يتم عرض معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وبالتحديد العناصر والإضافات التي جاءت بها ذات التأثير على تحليل المردودية واليسر المالي.

بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16، فيظهر أثره على المردودية المالية، وربحية السهم، واليسر المالي من خلال العناصر التالية:

- طريقة إعادة تقييم الأصول المادية والفروق الناتجة عنها؛
- تعديل طرق الاهتلاكات؛

حيث تقيّم الأصول المادية المكتسبة عن طريق الشراء عند تسجيلها لأول مرة بتكلفة الشراء، والتي تتضمن سعر الشراء بعد طرح التخفيضات مضافا إليه الحقوق الجمركية والرسوم غير القابلة للاسترجاع مع إضافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل حتى يصبح جاهزا للاستخدام.

أما بالنسبة للنفقات اللاحقة على تاريخ الاقتناء؛ فتسجل تبعا للغرض الذي أنفقت من أجله. أي إذا كانت هذه النفقات تؤدي إلى زيادة المنافع المستقبلية لهذه الأصول المادية، فإن هذه النفقات يجب أن تضاف إلى القيمة الدفترية للأصل وتسمى بالنفقات الرأسمالية، بشرط أن لا تتجاوز تلك القيمة الدفترية للأصل قيمته الإستردادية، بينما إذا كان الغرض منها المحافظة على الطاقة الإنتاجية للأصل أو مستوى خدمته فإنها تعتبر مصاريف عادية ويتم تحميلها على الفترة المالية المرتبطة بها وتسمى بالنفقات الإيرادية.

في نهاية كل دورة مالية؛ يتم استخدام أحد النموذجين التاليين والذي نص عليهما المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 وكذا النظام المحاسبي المالي، لتقييم الممتلكات والمصانع والمعدات أو ما يسمى بالقياس اللاحق، وهما:

- نموذج التكلفة (وهو النموذج المرجعي): يتم بموجبه تسجيل الأصول المادية بالتكلفة التاريخية مطروحا منها الاهتلاكات المتراكمة وخسائر القيمة المتراكمة:
  - نموذج إعادة التقييم (النموذج البديل المسموح به): بموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصول بالقيمة المعاد تقييمها، والتي تمثل القيمة العادلة (القيمة الحقيقية حسب ما جاء في المادة 121-21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156) بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها الإهلاكات المتراكمة اللاحقة وخسائر القيمة المتراكمة اللاحقة. ويشترط لتطبيق هذا النموذج: أن يكون ممكنا قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.
- تجدر الإشارة هنا؛ إلى أنه يجب تطبيق النموذج نفسه بالنسبة لكل الأصول المنتمية لنفس الصنف، أي على كافة مكونات فئة الممتلكات والمصانع والمعدات. مع إلزامية إعادة تقييم الأصول بشكل دوري ومنتظم حتى لا تختلف القيمة المحاسبية الصافية للأصل عن قيمته الحقيقية (العادلة) بشكل جوهري عند تاريخ كل إقبال.

عند تبني المنشأة للنموذج البديل المسموح به لتقييم أصولها المادية، وكانت القيمة العادلة للأصل أكبر من قيمته المحاسبية الصافية؛ فيتم بتاريخ إعادة التقييم إلغاء القيمة الأصلية للأصل والاهتلاكات المجمعة وتعويضها بالقيم الجديدة (أي أن المبلغ المعاد تقييمه يصبح أساس حساب الإهلاكات اللاحقة) يعني تتغير قيمة مخصصات الإهلاكات التي تسجل في قامة الدخل لتحديد نتيجة الاستغلال، مع تسجيل الفرق الموجب في حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم" حساب 105. إلا إذا كان مبلغ فائض إعادة التقييم يتعلق ببند قد أعيد تقييمه من قبل ونتج عن ذلك انخفاض في قيمة ذلك البند وكان قد أُعترف بذلك الانخفاض كمصرف، ففي هذه الحالة يعترف بفائض إعادة التقييم كدخل في الحساب 781 "استرجاعات الاستغلال عن خسائر قيمة والمخصصات"، بالقدر الذي يساوي ما سبق أن اعترف به سابقا كمصرف<sup>1</sup>. هذه التغيرات في الممارسات المحاسبية ينتج عنها تغير في قيمة نتيجة الاستغلال، ما يؤثر مباشرة على النتيجة الصافية فتتأثر بذلك المردودية المالية، وكذا اليسر المالي من خلال التأثير على نسبة تغطية الفوائد وعلى % تغطية خدمة الديون طويلة الأجل، وعلى % التغطية الشاملة، وعلى مؤشر ربحية السهم.

<sup>1</sup> - محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 244-245.

أما في حالة العكس؛ أي في حالة كانت القيمة المحاسبية الصافية المسجلة في الأصل أكبر من قيمته العادلة، فيتم الاعتراف بالفرق السالب كمصاريف في قائمة الدخل في المجموعة 6، ما يؤثر سلبيًا على النتيجة فيخفضها وبالتالي يكون نفس اتجاه التأثير على المردودية وعلى اليسر المالي وربحية السهم أي أثر سلبي. ولكن ذلك في حالة وجود فائض إعادة تقييم لنفس الأصل تم تكوينه في الفترات السابقة، فيتم عمل تقاص لمبلغ الانخفاض في القيمة العادلة للأصل وذلك بحدود قيمة فائض إعادة التقييم<sup>1</sup>.

مما سبق؛ يمكن القول بأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 بصفة خاصة وكذا النظام المحاسبي المالي له أثر على تحليل المردودية وعلى اليسر المالي وربحية الأسهم، وذلك بالتأثير على النتيجة والأموال الخاصة نتيجة عملية إعادة التقييم والفرق الناتج عنها، والتي لم يتم التطرق إليها سابقًا في إثراءات المخطط الوطني المحاسبي.

أما بالنسبة للإهلاك؛ فيمكن تعريفه بأنه استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل خلال عمره الإنتاجي بأسلوب منتظم مع عدم احتساب قيمته المتبقية. أي توزيع القيمة القابلة للإهلاك (والتي تساوي تكلفة امتلاك الأصل مطروحا منها قيمته المتبقية) بانتظام على مدار عمره الإنتاجي المقدر.

حيث توجد عدة طرق نص عليها IAS16 وSCF والتي يمكن استخدامها لتوزيع القيمة القابلة للإهلاك من قيمة الأصل على فترات عمره الإنتاجي. لأن طريقة إهلاك أي أصل هي انعكاس لتطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل<sup>2</sup>. والطرق هي كالتالي:

- طريقة الإهلاك الخطي؛
- طريقة الإهلاك المتناقص؛
- طريقة مجموع وحدات الإنتاج؛
- طريقة الإهلاك المتزايد.

كما يتوجب مراجعة طريقة الإهلاك، العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل بشكل دوري، وفي حالة اكتشاف وجود تغيير في نمط الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصل يجب تغيير التوقعات والتقدير ومعالجتها وفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي الثامن، والذي ينص على وجوب تعديل مصروف الإهلاك للفترة الحالية والفترات اللاحقة دون أي تعديل في الفترات السابقة.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup>- عمورة جمال، الإهلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي بعنوان: "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011، ص8.

وبالمقارنة مع المخطط المحاسبي السابق؛ نجد بأن مدة وطريقة الاهتلاك كانت تتأثر باعتبارات جبائية ولا علاقة لها بالتغير في التقديرات ولم ينص حتى على أي إجراءات بخصوص مراجعتها. حيث أن هذا الاختلاف الناتج عن تبني المعايير يترتب عنه آثار واجبة التسجيل في قائمة الدخل للفترة التي حدث فيها التغير ما يؤثر على تحديد النتيجة الصافية للنشاط وبالتالي على النسب التي تعتمد عليها كالمردودية المالية ونسبة ربحية السهم وكذا نسب اليسر المالي، من خلال التأثير على نسبة تغطية الفوائد وعلى % تغطية خدمة الديون طويلة الأجل، وعلى % التغطية الشاملة هذا من جهة.

ومن جهة ثانية؛ فقد نص المعيار الدولي رقم 16 وكذا النظام المحاسبي المالي، على أن إهلاك الأصل يبدأ في التاريخ الذي يكون فيه هذا الأخير جاهزا للإستخدام، أي عندما يكون في المكان والوضعية اللازمة أو المناسبة لتشغيله، وليس من التاريخ الذي تم فيه وضعه في الخدمة مثل ما كان معمولاً به في المخطط المحاسبي الوطني السابق. ما ينتج عنه إختلاف في قيم أقساط ومخصصات الإهلاك ويكون بذلك التأثير مزدوجاً على كلا من قائمة الدخل والمركز المالي، من خلال التأثير على القيم الصافية للأصول وعلى النتيجة. ما يؤثر بدوره على المردودية واليسر المالي وربحية السهم.

أما بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38؛ فيظهر أثر تطبيقه على المردودية واليسر المالي من خلال الاعتراف ببند مصاريف البحث والتطوير. وكما تم تطرق له في العنصر السابق من الدراسة؛ حيث يتم الاعتراف بمصاريف البحث كأعباء تتحملها المؤسسة نهائياً وتسجل في قائمة الدخل في الحساب 617، عكس ما كانت عليه سابقاً في المخطط الوطني حيث كانت تسجل ضمن المصاريف الإعدادية في الحساب 20، هذه الزيادة في التكاليف تؤثر سلباً وبطريقة مباشرة على النتيجة الصافية للمؤسسة وبذلك يكون نفس الأثر على المردودية المالية وربحية السهم وعلى جميع نسب اليسر المالي.

والمبدأ نفسه بالنسبة للمخزونات؛ حيث وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 وكذا النظام المحاسبي المالي فإن طرق تحديد تكلفة المخزونات عند الخروج تختصر في طريقتين هما: FIFO و CPM فقط وذلك في حالة العجز عن التمييز العيني، مع الحذف الكلي لطريقة LIFO والتي كانت تستخدم سابقاً في تحديد تكاليف المخزونات. هذا ما ينتج عنه إختلاف في تقدير هذه الأخيرة قبل وبعد SCF وIAS2، حيث أن المخزون يؤثر مباشرة في تقدير إجمالي الربح وتكلفة المبيعات، حيث أن تضخيم قيمة المخزون قد يغدو هدفاً إدارياً أحياناً لتجميل إجمالي الربح (الهامش التجاري) الذي يؤدي بدوره إلى تضخيم صافي الربح (النتيجة الصافية)، وما يرتبط به من توزيعات أو تخصيصات كالتوزيعات إلى الملاك، وبالتالي تضخيم المردودية عن طريق دمج التكاليف الأخرى المتعلقة بالمبيعات في تكلفة المخزون حتى يتم تغطيتها بسعر البيع، حيث أن العلاقة بين إجمالي الربح وتكلفة المبيعات هي علاقة عكسية، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن تكلفة المخزون من المحددات

الرئيسية لتكلفة المبيعات<sup>1</sup>، بعبارة أخرى يمكن القول بأن، حذف طريقة LIFO في تقييم المخزون يؤدي إلى خفض تكاليف المخزونات، وبالتالي تخفيض تكلفة المبيعات وزيادة الهامش الاجمالي وهو ما يؤثر بدوره على جميع حسابات التسيير وصولاً إلى النتيجة الصافية التي يعتمد عليها في تحليل المردودية وتحديد ربحية السهم وحساب نسب اليسر المالي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ فإن اعتماد القيمة العادلة في تقييم المخزونات التي كانت مسبقاً تعتمد على التكلفة التاريخية فقط، يؤثر على قيم ومبالغ بنود المخزونات وعلى نتيجة الدورة وبالتالي على المردودية المالية ومؤشر ربحية السهم وعلى جميع نسب اليسر المالي، نظراً لكونها تعتمد جميعها على نتيجة النشاط.

حيث قام (السيد عبد الفتاح حسين، 2009) بدراسة وضح فيها أنه إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة فإن هذا يعد أمراً جوهرياً وخاصة في ظل مفهوم الدخل الشامل، حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة (بالزيادة أو بالنقصان في قيمتها) سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر تؤثر في تقييم الأداء المالي للمؤسسة<sup>2</sup>.

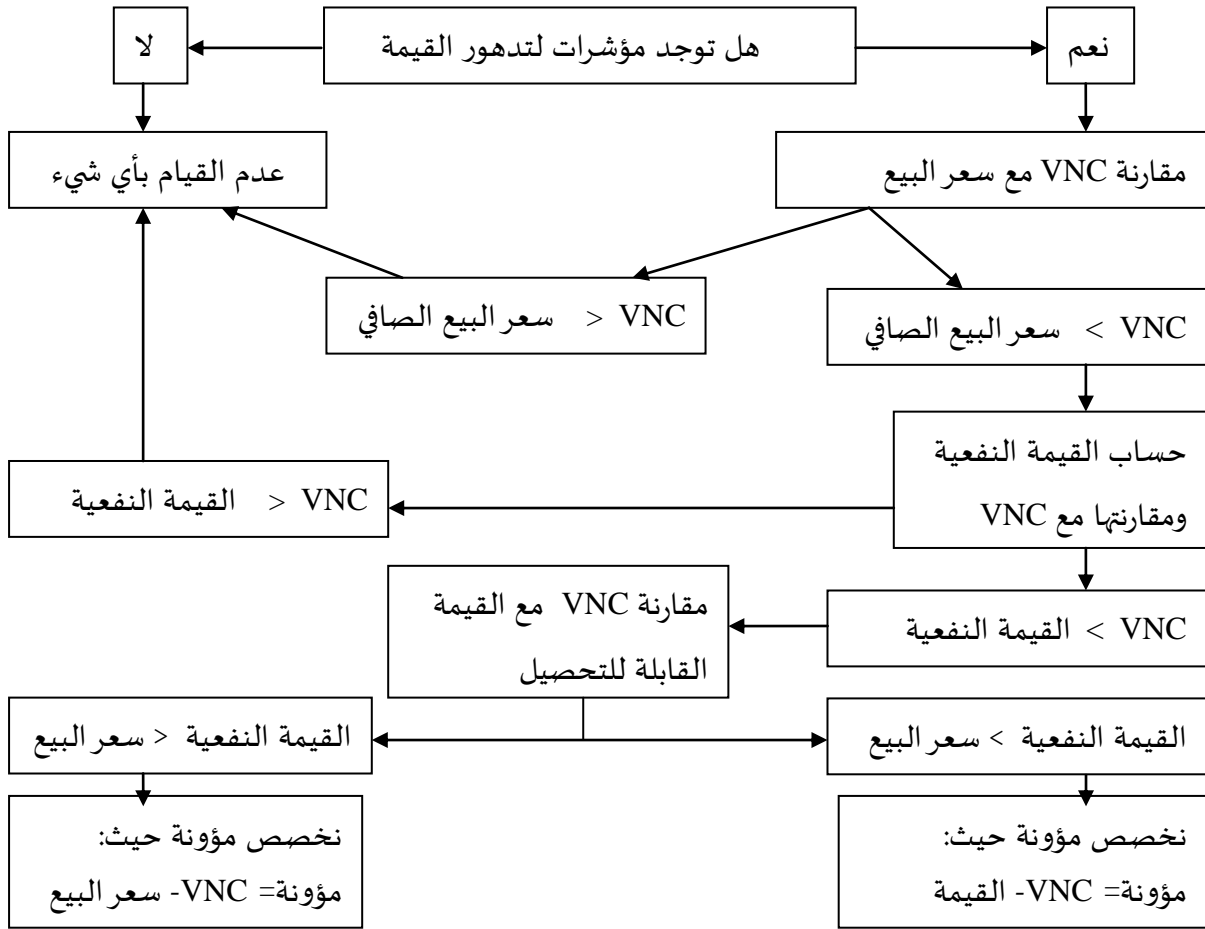
فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الأصول"؛ فيظهر أثره على المردودية وربحية السهم واليسر المالي من خلال النموذجين السابقين أي نموذج التكلفة وإعادة التقييم وتسجيل خسائر القيمة، لأنه كما سبق ذكره لم ينص المخطط الوطني السابق عن أي إجراءات لإعادة تقييم التثبيات سواء الملموسة أو غير الملموسة منها، فمن خلال المعالجة المتعلقة بفارق إعادة التقييم وخسائر القيمة وفقاً لما جاءت به المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي فنجد بأن نتيجة المؤسسة تتأثر سواء إيجاباً أو سلباً وذلك وفقاً لما ذكرناه سابقاً ما يجعل المردودية المالية وربحية السهم ونسب اليسر المالي هي الأخرى تتغير وفقاً للأثار السابقة.

إن الإنخفاض في قيمة الأصول يمر بمجموعة من المراحل تم توضيحها في المعيار 36، والشكل الآتي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> - عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 90.

<sup>2</sup> - سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، مصر، العدد2، 2009، ص516.

الشكل رقم 05: مخطط حساب انخفاض قيمة الأصول



المصدر: صلاح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) SCF، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، "د.س"، ص 204.

نلاحظ من الشكل أعلاه: أنه في حالة وجود مؤشرات أو دليل موضوعي على إنخفاض قيم الأصول يتم مباشرة تحديد القيمة المقابلة للإسترداد لتتم مقارنتها مع القيمة المحاسبية الصافية، أي أن المؤشرات هي الأساس لتحديد مدى وجود إنخفاض في الأصل، وتحدث خسارة في الأصل عندما تتجاوز القيمة المحاسبية الصافية للأصل قيمته القابلة للإسترداد (التحويل).

يمكن تقسيم المؤشرات إلى نوعين: داخلية وخارجية، حيث تتمثل المؤشرات الداخلية على سبيل المثال

لا الحصري:

- وجود مؤشرات (أدلة) على تقادم الأصل أو حدوث تلف مادي فيه؛

- توفر أدلة من التقارير الداخلية تشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أصبح أسوأ مما هو متوقع

أما عن المؤشرات الخارجية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد:

- حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية لأصل خلال الفترة؛
- حدوث تغيرات هامة في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة مما يؤثر سلباً على قيمة الأصول المستخدمة في المجال الذي حدثت فيه التغيرات.

وينتج عن الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول مجموعة من التأثيرات على عناصر القوائم المالية، لكن سيتم عرض تلك المؤثرة على النتيجة وبالتالي على قائمة الدخل لتوضيح تأثير ذلك على ربحية السهم والمردودية المالية واليسر المالي، وذلك من خلال التالي<sup>1</sup>:

- إدراج خسائر الانخفاض في قائمة الدخل ينتج عنه زيادة في مصاريف الاستغلال في الدورة التي حدثت فيها الخسارة وبالتالي الانخفاض في النتيجة؛
- ينتج عن استرجاع خسائر الانخفاض ارتفاع إيرادات الاستغلال في الدورة التي حدث فيها هذا الاسترجاع وبالتالي ارتفاع نتيجة الدورة.

وعليه يمكن القول بأن إدراج خسائر الانخفاض في القيمة أو استرجاعها سوف يكون له أثر على المردودية المالية واليسر المالي للمؤسسة وهذا من خلال التأثير على نسبة تغطية الفوائد وعلى % تغطية خدمة الديون طويلة الأجل، وعلى % التغطية الشاملة.

كما تجدر الإشارة؛ إلى أن الاختلافات التي سبق توضيحها في المبحث الأول من هذا الفصل بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتحديد المعيار المحاسبي الدولي سواء من حيث المفاهيم أو من حيث المعالجات المحاسبية، تؤثر على المردودية المالية، ربحية السهم، وعلى اليسر المالي للمؤسسة وذلك بالتأثير على النتيجة الصافية وعلى الأموال الخاصة، إضافة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 "القياس بالقيمة العادلة" الذي يؤثر على جميع عناصر القوائم المالية وبالتالي التأثير على تقييم الأداء المالي ككل. ويتم توضيح ذلك فيما يلي:

- قائمة الدخل الشامل الآخر: إن غياب عرض هذه القائمة في ظل النظام المحاسبي المالي، وغياب عناصرها من إعداد قائمة الدخل الشامل الإجمالي يؤثر سلباً وبطريقة مباشرة في تحديد النتيجة الصافية

<sup>1</sup> - عقبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

وبالتالي التأثير في الأداء المالي من خلال المردودية المالية التي يُعتمد مؤشرات حسابها بدرجة عالية على عنصري النتيجة والأموال الخاصة. وكذلك على اليسر المالي من خلال التأثير على مؤشرات مجتمعة لأنه يتم الإعتماد على النتيجة الصافية كذلك لحسابها، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر ربحية السهم.

■ البنود غير العادية: إن عرض النتيجة غير العادية أو الاستثنائية من عدمه في قائمة الدخل الشامل الإجمالي ينتج عنه تغيراً في مبلغ نتيجة النشاط، وبالتالي التأثير المباشر على ربحية السهم وكذا على المردودية المالية التي تعتبر النتيجة أحد محدداتها، وتكون نوعية التأثير في نفس اتجاه النتيجة الاستثنائية، أي أنه إذا كانت الأعباء الاستثنائية أكبر من الإيرادات الاستثنائية فإن هذا يؤثر سلباً على نتيجة النشاط من خلال الانخفاض، أما إذا كانت العكس، فإن التأثير يكون عكسياً، أي يؤثر ذلك إيجاباً على نتيجة الدورة عن طريق الارتفاع بنفس مقدار ارتفاع النتيجة الاستثنائية مع افتراض ثبات البنود الأخرى. كما نسجل أن ذلك يؤثر على اليسر المالي من خلال التأثير على معدل نسبي تغطية خدمة الديون طويلة الأجل والتغطية الشاملة.

■ القيمة العادلة كأساس للقياس: إن اعتماد النظام المحاسبي المالي على التكلفة التاريخية كأساس قياس مع إهمال القيمة العادلة سوف يؤثر على كلا من التوازن المالي، السيولة والمردودية والربحية مجتمعة. لأنه لو تم قياس وتقييم أغلبية أو جميع الأصول والخصوم بالقيمة العادلة كما هو الحال في التوجه المحاسبي الدولي؛ فسوف تتغير جميع المبالغ المسجلة في القوائم المالية بالتالي التأثير على كل من المردودية، وربحية السهم، والسيولة واليسر المالي والتوازن المالي من خلال التأثير على جميع عناصر القوائم المالية من أصول وخصوم وحقوق الملكية والأعباء والإيرادات، وبالتالي التأثير على الأداء المالي.

### 3. أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على خلق قيمة للمؤسسة

يعتبر خلق القيمة من الأهداف الحديثة التي تسعى المؤسسة لتحقيقها نتيجة للتكيف مع التطورات المصاحبة للنظرية المالية الحديثة. ونظراً لحدثة هذا المفهوم؛ فقد لا يزال محل اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين والخبراء المحاسبين على اعتبار أن أغلبية القرارات المالية تبنى على أساس قيمة المؤسسة لما لها من انعكاسات بالغة الأهمية للمهتمين بشؤون المؤسسة<sup>1</sup>. حيث تمت الإشارة سابقاً، بأن خلق أو تعظيم قيمة المؤسسة يكون من خلال تعظيم ثروة مساهمها ومستثمريها سواءً الحاليين أو المرتقبين.

ويمكن القول بأن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يؤثر في خلق قيمة للمؤسسة من خلال العناصر التالية:

<sup>1</sup> - هواري سويبي، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010، ص55.

**المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي**

- أولوية المساهمين والمستثمرين الحاليين والمترقبين؛
- إضافة مفهوم الدخل الشامل؛
- القياس وفق أسلوب القيمة العادلة.

وفي ظل المرجعية الأنجلوسكسونية؛ تقوم الإدارة بإعداد قوائم مالية تفي بالاحتياجات المشتركة لجميع أصحاب المصالح مع التركيز على احتياجات المساهمين الذين اعتبرهم مجلس IASB بأنهم المستخدمون الأساسيين للقوائم المالية، وأن المعلومات المالية يجب أن تخدم احتياجاتهم بالدرجة الأولى، نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق المال. يعني أن مخرجات المحاسبة في الأساس موجهة إلى المساهمين، مما يعكس القيمة العالية التي أولتها المعايير الدولية لهذه الفئة، على عكس ما كان سابقا في المخطط الوطني حيث كانت القوائم المالية موجهة بالأساس إلى إدارة الضرائب، هذا من جهة.

من جهة أخرى؛ وفي ظل اعتماد مفهوم الدخل الشامل من قبل المعايير الدولية يمكن القول بأن الهدف الأساسي من اعتماد مفهوم الدخل الشامل هو قياس الأداء المالي الفعلي للمؤسسة، بمعنى آخر قياس التغير في ثروة الملاك الفعلية من خلال الفرق في الأموال الخاصة في سنتين متتابتين، كذلك تجمع النتيجة الصافية الموسعة بين النتيجة الصافية المعروضة في قائمة الدخل المتأتية عن تشغيل هيكل الأصول في دورة من الدورات مضافا إليها منافع اقتصادية أخرى محتملة (مكاسب أو خسائر) والمتأتية من التغيرات في قيم الأصول والخصوم والمسجلة مباشرة في الأموال الخاصة في الميزانية والناجمة عن التقييم بأسلوب القيمة العادلة<sup>1</sup>.

كما نجد في الآونة الأخيرة توجه كل من IASB و FASB نحو إصدار وتعديل العديد من المعايير الدولية والتي تركز في مفهومها على القيمة العادلة لغرض الوصول إلى مفهوم الأداء المالي الفعلي، حيث أن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن التوجه نحو القيمة العادلة سينعكس مباشرة على رأس المال (الأسهم) وعلى القوائم المالية للمؤسسات وعلى قرارات المستثمرين مما سيؤدي إلى تأثر الوحدات الاقتصادية في كل البلدان وبصورة لا يمكن التكهّن بها، نظرا لحدثة عملية تطبيق وتفعيل تلك المعايير في الدول المتقدمة بشكل عام والنامية بشكل خاص<sup>2</sup>. حيث أن الاعتماد على التكلفة التاريخية فقط في تقييم بنود الأصول والخصوم سيفتح المجال للشك في إمكانية الاعتماد على القوائم المالية ومعايير أو مؤشرات الأداء المالي المحسوبة على أساسها في اتخاذ

<sup>1</sup> دينال خلفات، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة قياسية وتحليلية لمؤسسة دانون- مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016، ص78.

<sup>2</sup> حازم الخطيب وظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، الأردن، المجلد 2، العدد2، 2004، ص31.

## الفصل الثالث: جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي

---

القرارات الرشيدة من قبل مستعملها مما يجد من استفادة المؤسسة من الحصول على مصادر التمويل الأقل تكلفة وابتعاد قوائمها عن تغيرات وتقلبات الواقع الاقتصادي، وبالتالي سوء تحديد لقيمتها الفعلية وإمكانية تفويت فرصة الوصول إلى التصنيف الجيد أو المقبول لها لدى وكالات التصنيف الائتماني<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- دينال خلفات، مرجع سبق ذكره، ص79.

### خلاصة الفصل 3:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة أثر جودة القوائم المالية وفقا لمدخل جودة المعايير المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأداء المالي. حيث حاولنا في المبحث الأول؛ توضيح مدى جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من خلال دراسة تحليلية معمقة لمجموعة من أهم المعايير الدولية وتوضيح كيف أن تطبيقها في إعداد وعرض القوائم المالية يحقق الجودة فيها، وذلك من خلال مدى قدرتها على توفير معلومات مالية مفيدة لمستخدميها تتسم بالخصائص النوعية، ومقارنتها مع النظام المحاسبي المالي لتوضيح مدى مواكبته للمعايير المحددة في الدراسة مع استنباط أهم الاختلافات بين النظامين المحلي والدولي.

أما في المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله تحليل أثر تطبيق المعايير الدولية IAS/IFRS على تقييم الأداء المالي من عدمه، أي توضيح أثر الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي على الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي، السيولة واليسر المالي والمردودية المالية، وربحية السهم، ومع المخطط المحاسبي الوطني عند توافق النظام المحاسبي المالي والمحاسبة الدولية.

حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ولعل أبرزها تمثل فيما يأتي:

- إن التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية يمثل المدخل الأكثر فعالية في تحقيق جودتها، وذلك عن طريق إنتاج معلومات مالية مفيدة لمستخدميها وتتسم بمجموعة من الخصائص النوعية؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي نسخة قديمة ومبسطة من المعايير المحاسبية الدولية IAS، حيث هناك تشابه في البعض منها كما أن هناك اختلافات في البعض الآخر\_ وذلك في حدود المعايير الدولية المتناولة في الدراسة\_، وحتى التي يتشابه معها لم يصل إلى درجة تفصيلها وشرحها؛
- إن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية يؤثر إيجابا على الأداء المالي، وذلك من خلال عرض معلومات مالية مفيدة ذات جودة عالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بحيث يعتمد عليها المساهمين بالدرجة الأولى في اتخاذ قراراتهم المناسبة بصفة عامة، وفي عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بصفة خاصة، من خلال التأثير على تقييم مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية المالية وربحية الأسهم؛
- رغم أن نصوص النظام المحاسبي المالي جاءت بالعديد من القضايا التي لم يتناولها المخطط المحاسبي الوطني، ما ساعد على تحقيق تطور نوعي في الممارسات المحاسبية للمؤسسات الجزائرية؛ إلا أنه لم يرقى بعد إلى مستوى جودة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ودقتها.

# الفصل الرابع:

أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء

المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

**تمهيد الفصل 4:**

بعد التطرق للجانب النظري للموضوع محل الدراسة من تقديم المتغيرين ومختلف العناصر المتعلقة بهما، وإثبات الأثر بينهما بناءً على مختلف المراجع والدراسات السابقة، سنحاول دراسة هذا الأثر في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال الاعتماد على مجموعة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر التي تطبق النظام المحاسبي المالي في إعداد قوائمها المالية.

حيث سنعمل من خلال هذا الفصل على اختبار العلاقة التي يمكن أن تربط بين المتغير المفسر للدراسة والمتغير التابع، مع ضرورة توضيح مختلف الاجراءات والخطوات المنهجية التي يتم اتباعها في جمع وتحليل البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات والإجابة على إشكالياتها.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى الثلاث مباحث الآتية:

**المبحث 1: الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية وتقديم المؤسسات محل الدراسة:**

**المبحث 2: اختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية:**

**المبحث 3: اختبار جودة القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة وأثرها على تقييم الأداء المالي.**

المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية وتقديم المؤسسات محل الدراسة

قبل التطرق للاطار المنهجي للدراسة؛ سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعريف ببورصة الجزائر والمؤسسات المدرجة فيها التي هي محل الدراسة، ثم الانتقال إلى الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

### 1. تقديم عام لبورصة الجزائر:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، بغية الانتقال من نظام اقتصاد موجه نحو تبني آليات اقتصاد السوق؛ تم إنشاء بورصة الجزائر حتى تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائص في عرض الأموال وأصحاب العجز أي طالبي التمويل.

#### 1.1 تعريف بورصة الجزائر:

تعدّ بورصة الجزائر سوق منظمة، تجمع بين عارضي رؤوس الأموال مع الطالبيين لها، حيث تؤدي دورا مزدوجا، فهي تعتبر من جهة مكان لتمويل المؤسسات المدرجة فيها، ومن جهة أخرى مكان لتوظيف الاستثمارات. نشأت بورصة الجزائر في 9 سبتمبر 1990 تحت اسم شركة القيم المنقولة، استنادا إلى المادة الأولى من القانون رقم 88-03 الصادر بتاريخ 2 جانفي 1988، ليتم في فترات لاحقة استبدال هذه التسمية باسم "بورصة القيم المنقولة"، حيث كان الإفتتاح الرسمي والفعلي لها في 17 ديسمبر 1997 بمقر الغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة<sup>1</sup>.

بدأت بورصة الجزائر نشاطها بموجب المرسوم التشريعي للجنة تنظيم عمليات البورصة رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993، المعدل والمتمم للقانون رقم 03-04 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003، حيث تعرفها المادة الأولى من نفس القانون بأنها: الإطار التنظيمي الذي يتم من خلاله القيام بالعمليات على القيم المنقولة الصادرة من طرف الدولة والهيئات التابعة لها والشركات ذات الأسهم. وتتكون من ثلاث هيئات مشكلة لها، والتي سوف يتم التطرق لها في العنصر الآتي.

#### 2.1 الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر:

تتكون بورصة الجزائر للقيم المنقولة من ثلاثة هيئات، تمثل الإطار المنظم لمختلف العمليات المتعلقة بها، بتنظيم العمليات فيها من دخول الشركات وإجراء التداولات وتسوية المعاملات والرقابة على السوق المالي. وحسب المادة الثالثة من القانون 04-03 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003، الذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلقة ببورصة القيم المنقولة، فإن الهيئات المكونة لبورصة

<sup>1</sup> KPMG Algerie, GUIDE INVESTIR EN ALGERIE, alger, 2015, p132.

الجزائر تتمثل في كل من: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، والمؤتمن المركزي على السندات<sup>1</sup>.

#### 1.2.1 شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV):

هي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475.200.000 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، وتحقق إنجازها سنة 1997. تمثل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها<sup>2</sup>. تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية<sup>3</sup>:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- تنظيم عمليات المقاصة للمعاملات على القيم المنقولة؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة. ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB.

#### 2.2.1 لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها هي سلطة ضبط مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي<sup>4</sup>. تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 المعدل والمتمم و المتعلق ببورصة القيم المنقولة. حثت لتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر على:

- حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛
- حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.

لقد زوّد المشرع اللجنة، لتمكينها من القيام بمهامها، بسلطات تنظيمية وسلطات اعتماد ومراقبة وتحقيق كما يأتي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> القانون 04-03 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلقة ببورصة القيم المنقولة، المادة رقم 03، الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2003، ص 21.

<sup>2</sup> - Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB), Rapport Annuel, 2013, p 53.

<sup>3</sup> SGBV, <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>, Consulté le : 16/07/2020.

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> COSOB, <https://www.cosob.org/ar/algerie-clering/>, Consulté le : 16/07/2020.

- السلطة التنظيمية: تقوم اللجنة في إطار التشريع الذي يحكم السوق المالية، بإعداد أنظمة تخضع إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية. وتتعلق الأنظمة التي يتم سنّها على الخصوص بما يأتي<sup>1</sup>:
  - القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات\_حافظي السندات؛
  - واجبات الإعلام المفروضة على الشركات عند إصدار قيم منقولة من خلال الطلب العلني على الادخار أو القبول في البورصة أو العروض العمومية؛
  - تسيير حافظة القيم المنقولة؛
  - قواعد سير شركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات؛
  - القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة؛
  - القواعد المتعلقة بمسك الحسابات – حفظ السندات–؛
  - القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية والتسليم في مجال السندات؛
  - شروط التداول والمقاصة في مجال القيم المنقولة المسجلة في البورصة.

#### ▪ سلطة الاعتماد والتأهيل: تعتمد اللجنة<sup>2</sup>:

- الوسطاء في عمليات البورصة؛
  - شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف المشترك؛
  - تُوَهل ماسكي الحسابات أو حافظي السندات.
- سلطة المراقبة والحراسة والتحقق: تسمح هذه السلطة للجنة بالتأكد خصوصا من:
- احترام المتدخلين في السوق للأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم السوق؛
  - امتثال الشركات التي تلجأ إلى الطلب العلني على الادخار لواجبات الإعلام التي تخضع لها؛
  - إدراج التصويبات اللازمة في حالة حدوث مخالفات؛
  - حُسن سير السوق.

#### 3.2.1 المؤتمن المركزي\_الجزائر للتسوية<sup>3</sup>:

الجزائر للتسوية هي شركة ذات أسهم، تضمن تزامن عمليتي التسوية والتسليم للعمليات التي تتم داخل وخارج شركة تسيير القيم المنقولة. المساهمة في رأسمال الجزائر للتسوية مفتوحة للوسطاء في عمليات

<sup>1</sup> Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB), **op. cit**, p 08-09.

<sup>2</sup> COSOB, **Idem**.

<sup>3</sup>Algerie clearing, <https://www.algerieclearing.dz/index.php/fr/presentation>, consulté le 19/07/2020, a l'heure 16 :07.

البورصة، للشركات المصدرة للسندات، ولشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، أما الخزينة العمومية وبنك الجزائر فهما مساهمان بقوة القانون. يقوم المؤتمر المركزي بمجموعة من المهام نذكر أبرزها فيما يلي:

- يفتح ويُدير حسابات السندات الجارية لصالح ماسكي الحساب\_الحافظين\_المنخرطين فيه؛
- يركز حفظ السندات ويسهّل عملية توصيلها بين الوسطاء الماليين من خلال القيام بتحويلات من حساب إلى حساب؛
- ينفذ العمليات على السندات التي تقررها الشركات المصدرة (دفع أرباح الأسهم، رفع رأس المال...)
- يقنن السندات المقبولة في عملياته، حسب المقياس الدولي I.S.I.N؛
- ينشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

#### ■ المنخرطون في المؤتمر المركزي:

- البنوك والمؤسسات المالية؛
- الوسطاء في عمليات البورصة؛
- المتخصصون في سندات الخزينة العامة؛
- الأشخاص المعنويون الذين يصدرون سندات؛
- المؤتمنون المركزيون الأجانب.

#### ■ السندات المقبولة في عملياته:

- القيم المنقولة (الأسهم، سندات الدين..) المسعرة أو غير المسعرة في البورصة؛
- سندات الخزينة العامة؛
- سندات الدين القابلة للتداول؛
- حصص أو أسهم هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛
- السندات ذات الطبيعة المصدرة على أساس القوانين الأجنبية؛
- كل مجموعة السندات التي تخول حائزها حقوقا مماثلة.

#### 3.1. أسواق بورصة الجزائر:

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر للقيم المنقولة سوقين حسب نوعية الأوراق المالية، السوق الخاصة برأس المال (الأسهم) والسوق الخاصة بالدين (السندات).

### 1.3.1 سوق سندات رأس المال:

تتكون من السوق الرئيسية وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>:

■ السوق الرئيسية: وهي السوق الموجهة للشركات الكبرى، ويوجد بها خمس شركات مدرجة، تتمثل في: مجمع صيدال ومجمع بيوفارم الناشطان في قطاع الصيدلة، شركة التسيير الفندقي الأوراسي الناشطة في قطاع السياحة، شركة روية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية، شركة أليانس للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات.

■ سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي السوق الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إنشائها سنة 2012م، بموجب نظام لجنة COSOB رقم 01-12 المؤرخ في جانفي 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في نوفمبر 1997، المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة.

### 2.3.1 سوق سندات الدين:

تتكون سوق سندات الدين من الأسواق الآتية:

■ سوق سندات الدين للمؤسسات: هي السوق المخصصة للسندات القابلة للتداول التي تصدرها الشركات ذات أسهم، التي ترغب في الحصول على أموال ضرورية للتمويل.

■ سوق سندات الخزينة العمومية: تأسست سوق سندات الخزينة العمومية OAT عام 2008، وهي مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية لتغطية احتياجات تمويل الدولة، وسد العجز على مستوى ميزانيتها.

### 4.1 أهمية بورصة الجزائر:

تبرز أهمية بورصة الجزائر في المزايا التي توفرها للمؤسسات المدرجة فيها، والتي يتم ذكرها فيما يلي<sup>2</sup>:

- تساهم في تعزيز رؤوس أموال الشركات المدرجة فيها ورفع أموالها الخاصة، فمهما كان سطح طموحات الشركة سواء في إطلاق مشاريع جديدة أو تحسين قدراتها الإنتاجية والتجارية؛ فإنها تحتاج إلى مصدر تمويل دائم الذي توفره البورصة:

<sup>1</sup> - Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB), **RAPPORT ANNUEL**, 2015, p 62.

<sup>2</sup> SGBV, <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>, Consulté le : 19/07/2020.

- تفرض عملية الإدراج في البورصة مزيدا من الشفافية والمصداقية في حسابات الشركة، بزيادة الاتصال المالي الموجه نحو المستثمرين الخارجيين الفعليين أو المحتملين، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة التسيير؛
- تسمح البورصة للشركات المدرجة فيها بزيادة شهرتها وسمعتها، وتعزيز قيمتها لدى شركائها على المستويين المحلي والدولي؛
- تؤدي عملية الإدراج في البورصة إلى استمرارية وديمومة الشركة؛
- يسهم إدراج الشركة في البورصة إلى تجميع الموارد البشرية، وذلك بتخصيصها جزء من العملية لموظفيها وتمنحهم الفرصة ليصبحوا من المساهمين فيها، ويسمح ذلك بتحفيز الموظفين بالمؤسسة.

## 2. تقديم الشركات محل الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث؛ تم اختيار الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لتكون محل الدراسة، التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي بسعر سهم محدد ومعروض للجمهور، حيث وكما تم التطرق اليه سابقا، هناك خمسة مؤسسات مدرجة في بورصة الجزائر، والتي تتمثل في: مجمع صيدال ومجمع بيوفارم الناشطان في قطاع الصيدلة، شركة التسيير الفندقي الأوراسي الناشطة في قطاع السياحة، شركة رويبة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية، شركة أليانس للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات. سوف نضيف إلى التشكيلة السابقة مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK باعتبار أنها كانت سوف تدرج في بورصة الجزائر سنة 2016، وقوائمها المالية متوفرة على موقع البورصة على طول فترة الدراسة، لأنه من بين شروط الإدراج نجد إجبارية عرض القوائم المالية خلال الثلاث سنوات السابقة لسنة طلب الإدراج. وفيما يأتي يتم عرض موجز للشركات محل الدراسة.

### 1.2 مجمع صيدال:

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم SPA تملك رأسمال اجتماعي قدره 2500000000 دج، مملوك بنسبة 80 % من طرف الدولة عن طريق الشركة العمومية القابضة الكيمياء والصيدلة، والباقي من النسبة أي 20 % تم التنازل عنها نتيجة الإدراج في بورصة الجزائر سنة 1999 للمستثمرين<sup>1</sup>. حيث تنشط الشركة في إنتاج وتطوير وتسويق الأدوية، وتعتبر رائدة في هذا القطاع على المستوى الوطني.

في إطار الإصلاحات الاقتصادية؛ أنشأت شركة صيدال في سنة 1982، ثم أصبحت مؤسسة اقتصادية عمومية تتمتع باستقلالية في التسيير خلال سنة 1989. وخلال أربعة سنوات موالية؛ تم إحداث تغييرات على

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لمجمع صيدال، <https://www.saidalgroup.dz/fr/notre-groupe/qui-sommes-nous>, اطلع عليه بتاريخ 2020/07/19.

النظام الأساسي للشركة بحيث سُمح لها بإنشاء فروع جديدة، ما نشأ عنه تحويل الشركة إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع مسيطر عليها بالكامل 100 %، وهي فارمال، بيوتيك وأونتيبيوتيكال<sup>1</sup>. كما تملك المؤسسة تسعة مصانع للإنتاج. وفي سنة 1998 اتخذت الجمعية العامة غير العادية لشركة صيدال قرار دخولها إلى بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وتم ذلك عن طريق فتح 20% من رأسمالها للمساهمين الخواص، وذلك ببيع 2000000 سهم بقيمة إسمية قدرها 250 دج/السهم. لتتحصل الشركة على تأشيرة لجنة COSOB في 24 ديسمبر من نفس السنة، وأدرجت بالبورصة سنة 1999 بأول تسعيرة في 20 سبتمبر من السنة نفسها<sup>2</sup>.

## 2.2 مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي:

الأوراسي هي شركة ذات أسهم، بلغ رأسمالها الاجتماعي قيمة 15000000000 دج بقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها 250 دج<sup>3</sup>. أنشأت الشركة عام 1975، وهي تتكون من أربع وحدات فندقية، تتمثل في: "الريم" بني عباس، "البستان" بالمنيعية، و"المهري" بورقلة، و"مؤسسة الأوراسي" بالجزائر العاصمة.

قبل سنة 1995؛ كان رأسمال الشركة يساوي 40 مليون دينار جزائري، فرفع عن طريق إضافة فارق إعادة التقييم فأصبح يعادل 1.5 مليار دينار، وذلك نتيجة إصدار 14600 سهم مجاني بقيمة اسمية قدرت ب 100000 دج/السهم، لفائدة المساهم الوحيد المتمثل في شركة تسيير مساهمات الدولة السياحة والفندقة. في 1998؛ قرر مجلس مساهمات الدولة في إطار سياسة الخصخصة التي انتهجتها الدولة، إدراج المؤسسة في البورصة من خلال فتح 20% من رأسمالها للاكتتاب العام بما يعادل 1200000 سهم. تحصلت بعدها الشركة على تأشيرة COSOB سنة 1999، ودخلت إلى بورصة الجزائر وكانت أول تسعيرة لها في 14 فيفري 2000<sup>4</sup>.

## 3.2 شركة أليانس للتأمينات

أليانس للتأمينات عبارة عن شركة مساهمة، قدر رأسمالها أولي عند انشائها سنة 2004 من طرف مجموعة من المستثمرين داخل الوطن ب 500 مليون دج، تم اعتمادها كشركة تأمين وإعادة تأمين من طرف وزارة المالية من خلال القرار الصادر في 30 جويلية 2005. تم رفع رأسمالها إلى 800 مليون دج سنة 2009، وإلى 2205714180 دج سنة 2010 بقيمة اسمية قدرها 380 دج، وذلك عن طريق عرض عمومي للادخار باللجوء إلى سوق البورصة، من أجل التكيف مع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344 الصادر في 30 أكتوبر 1995، والخاص بالرأسمال

<sup>1</sup> Groupe Sidal, Notice D'information, Alger, 1998, P13-14.

<sup>2</sup> SGBV, [http://www.sgbv.dz/ar/?page=details\\_societe&id\\_soc=28](http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28), consulté le 19/07/2020.

<sup>3</sup> SGBV, [http://www.sgbv.dz/ar/?page=details\\_societe&id\\_soc=26](http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=26), consulté le 19/07/2020.

<sup>4</sup> EL Aurassi, rapport de conseil d'administration portant sur l'exercice clos au 31/12/2013, alger, 2013, p 7-9.

الأدنى لشركات التأمين. ومن أجل ذلك اجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة أليانس للتأمينات في 21 جوان 2010 من أجل المصادقة على الرفع في رأسمال الشركة من خلال إصدار أسهم جديدة عن طريق الدخول إلى بورصة الجزائر، حيث تم إصدار ما يعادل 1804511 سهم عادي جديد بقيمة اسمية 200 دج/السهم. حيث تمثل نسبة الأسهم المطروحة للاكتتاب في بورصة القيم المنقولة بالجزائر 31% من رأسمال الشركة.

في أوت 2010؛ تحصلت شركة أليانس للتأمينات على تأشيرة الدخول للبورصة من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وكانت أول تسعيرة لها بعد دخولها إلى البورصة في تاريخ 7 مارس 2011.

#### 4.2 شركة " أن سي أ" روية

في سنة 1966 تم انشاء شركة " أن سي أ" روية برأسمال قدره 849195000 دج، موزعة على 8491950 سهم بقيمة 100 دج/السهم، وهي مختصة في صناعة العصائر والمصبرات. حيث اعتبرت مؤسسة روية أحسن مؤسسة وطنية للتصدير خارج المحروقات في سنة 2015، نتيجة تصدير منتوجاتها نحو عدة أسواق خارجية خاصة الأسواق التونسية والليبية، بقيمة تفوق مليون يورو<sup>1</sup>.

وفي سنة 2011 اتخذ مجلس ادارة الشركة قرارا بدخول الشركة لبورصة الجزائر للقيم المنقولة من أجل التوسع في المشاريع التنموية وتطوير الشركة، وتمت المصادقة على ذلك من طرف الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في جانفي 2012، كما تم المصادقة على مطابقة النظام الأساسي للشركة مع القوانين المنظمة لبورصة الجزائر.

وعليه؛ تم إصدار 2122988 سهم للاكتتاب العام بقيمة 100 دج/السهم، ما يمثل نسبة 25 % من رأسمال الشركة ككل. حيث تحصلت الشركة على تأشيرة الدخول من طرف لجنة COSOB في سنة 2013، وكانت أول تسعيرة لأسهمها بنفس يوم دخولها لبورصة الجزائر أي خلال جوان 2013<sup>2</sup>.

#### 5.2 مجمع بيوفارم

شركة بيوفارم هي شركة ذات أسهم بلغ رأسمالها 5104375000 دج مقسمة إلى 25521875 سهم بقيمة اسمية 200 دج/السهم<sup>3</sup>. بدأ المجمع بالاستثمار في قطاع صناعة الأدوية الجزائرية سنة 1990، كما

<sup>1</sup> NCA Rouiba, notice d'information, 2016, p10.

<sup>2</sup> NCA Rouiba, **Op.Cit**, p13.

<sup>3</sup> Biopharm, notice d'information, p29.

يملك المجمع وحدة إنتاج مطابقة للمعايير الدولية، بالإضافة إلى شبكة توزيع لتجار الجملة والصيدليات. حيث تتعدد نشاطات المجمع لتشمل ما يلي<sup>1</sup>:

- إنتاج الأدوية من خلال شركة "بيوفارم"، والتي تعد النواة المركزية للمجمع؛

- التوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية من خلال شركة "بيوفارم للتوزيع"؛

- التوزيع بالتجزئة إلى الصيدليات من خلال شركة "بيوبير"؛

- الترويج والمعلومات الطبية من خلال شركة "معلومات الصحة البشرية"؛

- الخدمة اللوجيستية لصناعة الأدوية من خلال شركة "بيوفارم لوجيستك".

شرعت الشركة في سنة 2013 بمجموعة من الاجراءات التي من شأنها التنوع في مصادر التمويل، ولاسيما فيما يتعلق بالحصول على مساهمين جدد، فقامت بإعادة تنظيم وهيكله نشاطها، والعمل على الرفع من رأسمالها أمام المؤسسات الدولية، إلى غاية حصولها على تأشيرة لجنة تنظيم ورقابة عمليات البورصة COSOB، من أجل فتح باب الاكتتاب في رأسمالها تمهيدا لدخولها إلى بورصة الجزائر. الأمر الذي تم بمعية البنك الخارجي الجزائري BEA، لتلتحق رسميا ببورصة الجزائر بتاريخ 16 أفريل وتحديدا كانت فترة الاكتتاب في الأسهم من تاريخ 13 مارس 2016 إلى غاية 23 مارس 2016، بسعر سهم سوقي قدره 1225 دج<sup>2</sup>.

## 6.2 شركة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK

شركة الاسمنت عين الكبيرة \_بسطيف\_ هي شركة مساهمة، بلغ رأسمالها الاجتماعي 2200000000 دج موزع على 22000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دج/السهم، مُمتلك بنسبة 100 % من طرف المجمع الصناعي للإسمنت في الجزائر "GICA" المتواجدة بالجزائر العاصمة<sup>3</sup>. أنشأت الشركة سنة 1978 وهي تختص في صناعة وتجارة مادة الاسمنت، بقدرة إنتاج تفوق 1000000 طن من الاسمنت خلال السنة.

وفي سنة 2015 اتخذ مجلس ادارة الشركة قرارا بدخول الشركة لبورصة الجزائر للقيم المنقولة بهدف الحصول على التمويل وتوسعة الشركة، وتمت المصادقة على ذلك من طرف الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، كما تم المصادقة على مطابقة النظام الأساسي للشركة مع القوانين المنظمة لبورصة الجزائر<sup>4</sup>. حيث تحصلت الشركة على تأشيرة الدخول من طرف لجنة COSOB في 20 جانفي 2016، وطرحت أسهمها

<sup>1</sup> Biopharm group, <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/nos-metiers>, Consultée le 19/07/2020.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>3</sup> SCAEK, **Rapport De Gestion**, 2017, p 06.

<sup>4</sup> SCAEK, **notice dinformation** , 2014, p 18.

للاكتتاب العام بسعر بيع 1600 دج/السهم، وتم ذلك خلال فترة 15 ماي 2016 إلى غاية 13 جوان 2016، لكن لم تتمكن المؤسسة من الدخول إلى بورصة الجزائر، بسبب عدم الاكتتاب في أسهمها من طرف الجمهور خلال الفترة المحددة للاكتتاب، وراجع ذلك إلى تزامن طرح أسهم المؤسسة مع طرح الدولة لسندات الخزينة فاتجه المستثمرون إلى الاكتتاب في سندات الدولة التي تعدّ أكثر أماناً لهم.

### 3. الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية:

بعد تطرقنا لهيكل ومنهج الدراسة في مقدمة البحث؛ سنتناول الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية الذي يتضمن: أهداف الدراسة، أدوات ومصادر جمع البيانات والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة.

#### 1.3 أهداف الدراسة التطبيقية:

يهدف الجانب التطبيقي من البحث الذي بين أيدينا؛ إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتأكد من صحة الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة. ولتحقيق ذلك؛ نقوم أولاً بتقييم مستوى جودة القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، ثم قياس وتحليل أثر ذلك على الأداء المالي من خلال مؤشري ربحية السهم والمردودية المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ويتم ذلك وفقاً للخطوات التالية:

- قياس وتحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، حيث يتم ذلك من خلال تطبيق نموذج 1996 FELTHAM-OHLSON الذي يدرس لنا العلاقة التفسيرية بين كلا من حصة السهم من النتيجة eps وحصة السهم من الأموال الخاصة bvs كمتمغيرات مفسرة وبين سعر السهم pi الذي يعكس لنا قرار المستثمر كمتغير تابع، والمعلومات الملاءمة وفق النموذج هي المعلومات ذات العلاقة والقوة التفسيرية للانحدار في سعر السهم pit للشركة i خلال t على eps و bvs، وبالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة وموقع بورصة الجزائر تم استخراج البيانات اللازمة ليتم تفريغها في برنامج 9 EViews؛

- بالنسبة لفترة الدراسة؛ فقد تم التركيز في الجزء المتعلق بتطبيق نموذج 1996 FELTHAM-OHLSON على سبع سنوات الموالية لتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداءً من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018، ويرجع سبب اختيار هذه السنوات إلى حدوثها، كما أنها تعدّ فترة كافية لتحكم الشركات الجزائرية في تطبيق النصوص والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بعد سنتين من الخبرة في التطبيق؛

- أما بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة؛ فقد تم التركيز على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، ويرجع ذلك من جهة، نظرا لحجمها واعتبارها كأحد أهم أنواع المؤسسات من حيث الشكل القانوني، حيث أن لها أهمية بالغة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، واستقطاب المستثمرين الأجانب، ومن جهة أخرى، يرجع ذلك لسبب توفر المعلومات على المواقع الرسمية لها، وعلى موقع بورصة الجزائر. مع تحييد مؤسسة بيوفارم من هذا الجزء من الدراسة نظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة لأن دخولها البورصة كان سنة 2016؛

- تقييم مستوى جودة القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة، وذلك من خلال تطبيق نموذج جونز المعدل سنة 1995 JOHNS لقياس مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية. حيث أن العلاقة بين جودة القوائم المالية وممارسة إدارة الأرباح هي علاقة عكسية، أي أنه إذا اتضح بعد تطبيق النموذج بأن المؤسسات تقوم بممارسات إدارة الأرباح، دل ذلك على تلاعب الإدارة بالمعلومات المعروضة في القوائم المالية، وبالتالي الحكم على عدم جودة هذه الأخيرة. والعكس صحيح، أي أنه إذا اتضح بأن المؤسسات محل الدراسة لا تقوم بممارسات إدارة أرباحها؛ فيدل ذلك على أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية صادقة وتعكس الواقع والأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة، وبالتالي الحكم على الجودة العالية لهذه القوائم المالية؛

- يتم الاعتماد في دراسة نموذج جونز المعدل على كل من الميزانية، وحساب النتيجة، وقائمة التدفقات النقدية لأربع سنوات متتالية ابتداء من سنة 2015 أي أن فترة الدراسة في هذا الجزء شملت سنة 2015، 2016، 2017، 2018، باعتبارها أفضل فترة تتوفر فيها المعلومات اللازمة. أما بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة فبالإضافة إلى المؤسسات التي تم تناولها في الجزء الأول من الدراسة؛ فقد تم إضافة مؤسسة بيوفارم نظرا لدخولها البورصة سنة 2016، كما تم إضافة مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة لعينة الدراسة باعتبارها من جهة مؤسسة مساهمة وهي من نفس طبيعة المؤسسات المدرجة، ومن جهة ثانية؛ توفر إمكانية الحصول على قوائمها المالية، فبتوجه الباحثة لموقع الشركة تم الحصول مباشرة على جميع المعلومات اللازمة، وهو ما ميز هذه المؤسسة عن 4 مؤسسات أخرى كانت ضمن عينة الدراسة، إلا أنه صعب الحصول على قوائمها المالية إن لم نقل استحالة ذلك، حيث لم تشأ إدارة المؤسسات حتى استقبال الباحثة، حتى بعد محاولات عديدة من الباحثة إلا أن ذلك حال دون تقديم القوائم المالية. وحتى بعد توجه الباحثة إلى غرفة التجارة بولاية سطيف لم يتم الحصول على قائمة التدفقات النقدية، لأن المؤسسات تفصح فقط عن الميزانية وحساب النتيجة، ما أجبر الباحثة على إسقاط 4 شركات من عينة الدراسة والاكتفاء بالمؤسسات التي تتوفر معلوماتها وتفصح عن قوائمها المالية كاملة، مع حذف مؤسسة أليانس نظرا لخصوصية النظام المحاسبي المالي المطبق فيها باعتبارها مؤسسة مالية؛

- قياس وتحليل أثر جودة القوائم المالية معبر عنها بإدارة الأرباح على مؤشر ربحية السهم؛ وذلك من خلال صياغة معادلة انحدار خطي بسيط، يتمثل المتغير المفسر (المستقل) في ممارسات إدارة الأرباح، حيث تعطى له درجة (1) كمتغير وهي للشركة التي قامت بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة، وتُعطى درجة (0) كمتغير وهي للدلالة على أن المؤسسة لم تمارس إدارة الأرباح في تلك السنة. أما المتغير التابع فيتمثل في مؤشر الربحية. فيتم الحصول على 20 معادلة انحدار (5 شركات \* 4 سنوات) في شكل سلاسل زمنية مقطعية PANEL DATA ويتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS 9؛

- قياس وتحليل أثر جودة القوائم المالية معبر عنها بإدارة الأرباح على مؤشر المردودية المالية، ويتم ذلك من خلال صياغة معادلة انحدار خطي بسيط، يتمثل متغيرها المفسر في ممارسات إدارة الأرباح، أما المتغير التابع فيتمثل في مؤشر المردودية المالية. فنحصل بذلك على بيانات في شكل سلاسل زمنية مقطعية PANEL DATA التي يتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS 9.

- تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا على مؤشري ربحية السهم والمردودية المالية للتعبير عن الأداء المالي، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذان المؤشران بالنسبة للمستثمرين، بحيث يعكسان الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، إذ نجد أن المحاسبة الدولية أولت أهمية بالغة لذلك خاصة فيما يخص مؤشر ربحية السهم الذي حُصص له معيار محاسبي دولي، المتمثل في المعيار رقم 33 "ربحية السهم"، كما اعتمدت أغلبية الأدبيات المالية والمحاسبية على هذان المؤشران في قياس وتحليل أهم الظواهر المحاسبية والمالية التي تخص تقييم الأداء المالي، والتي يمكن الرجوع إليها في مقدمة هذه الدراسة.

### 2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك تبعا لطبيعة البيانات. وبما أن البيانات المتحصل عليها في دراستنا هي في شكل بيانات زمنية مقطعية PANEL-DATA: فقد تم استخدام برنامج EVIEWS 9 في تحليل هذه الأخيرة، مع الاعتماد على برنامج SPSS 23 وبرنامج EXCEL في تحليل بعض أجزاء الدراسة. ويمكن تلخيص الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة فيما يأتي:

1.2.3 التكرارات المطلقة والنسب المئوية: تم استخدام التكرارات المطلقة والنسب المئوية لتحديد عدد المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح من المؤسسات غير الممارسة لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة.

2.2.3 المتوسطات الحسابية: تم استخدام المتوسطات في تحديد متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة بهدف الحكم على مدى قيام هذه الأخيرة بإدارة أرباحها.

3.2.3 معامل الارتباط (R-CORRELATION): يستخدم معامل الارتباط لدراسة طبيعة وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. حيث أنه كلما كانت العلاقة قوية بين المتغيرين؛ كلما اقترب معامل الارتباط إلى (+ 1) أو (- 1)، وكلما كانت العلاقة ضعيفة بين المتغيرين؛ كلما اقترب معامل الارتباط من الصفر، فإذا وصلت قيمة المعامل إلى الصفر دل ذلك على أن الارتباط منعدم بين المتغيرين. ويمكن توضيح قوة العلاقة بين المتغيرين من خلال مستويات الارتباط الممثلة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 03: مستويات قوة الارتباط

درجة أو مستوى الارتباط	قيمة معامل الارتباط
ارتباط ضعيف جدا	من 0,0 إلى $\pm 0,19$
ارتباط ضعيف	من $\pm 0,2$ إلى $\pm 0,39$
ارتباط متوسط	من $\pm 0,4$ إلى $\pm 0,59$
ارتباط قوي	من $\pm 0,6$ إلى $\pm 0,79$
ارتباط قوي جدا	من $\pm 0,8$ إلى $\pm 1,00$

Source : A Beldjazia And D Alatou, **PRECIPITATION VARIABILITY ON THE MASSIF FOREST OF MAHOUNA (NORTH EASTERN-ALGERIA) FROM 1986 TO 2010**, International Journal Of Management Sciences And Business Reasearch, March 2016, Vo 5, N°3, PP 26-27.

4.2.3 معامل التحديد ( $R^2$ ): يستخدم معامل التحديد لقياس مدى مساهمة المتغير المستقل على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع في النموذج المقدر، أي أنه يبين لنا النسبة المئوية التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع. بحيث أنه كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المساهمة أكبر، وترجع النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى خارج الدراسة والتي يعبر عنها عادة في النماذج الاقتصادية بحرف  $\epsilon$  (Epsilon).

5.2.3 تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد (Regression): يستخدم تحليل الإنحدار لتقدير القيمة المستقبلية للمتغير التابع بناء على التغير الحاصل في المتغير المستقل. ويستخدم اختبار الانحدار المتعدد في دراسة العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات المفسرة (المستقلة)، أما اختبار الإنحدار البسيط فيستخدم في دراسة العلاقة بين متغيرين، أحدهما تابع والآخر مستقل.

المبحث الثاني: إختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية.

من خلال هذا المبحث من الدراسة؛ سنحاول معرفة مدى ملاءمة القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2012-2018 والمعدة طبعا وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ قرارات المستثمرين بالدرجة الأولى، وقياس أثر ذلك على المردودية المالية وربحية السهم للمؤسسات محل الدراسة. محاولة منا اسقاط الجزء النظري على الجانب التطبيقي بهدف الخروج بنتائج فعلية تعكس واقع المؤسسة الجزائرية المدرجة في البورصة.

### 1.1 استخدام نموذج FELTHAM-OHLSON 1995

من أجل قياس مدى ملاءمة المعلومات أو القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي؛ قمنا بتطبيق نموذج OHLSON 1996، الذي مفاده أنه يمكن التعبير عن القيمة السوقية للشركات من خلال أرباحها ورأسمالها و/أو عوائد ونتائج السوق (حسب النموذج المستخدم)، حيث أن جودة العلاقة بين القيمة السوقية للمؤسسة والمعلومات المحاسبية (الأرقام المحاسبية) تترجم ملاءمة هذه الأخيرة في الأسواق المالية. حيث يقوم هذا المؤشر على نمذجين: نموذج السعر ونموذج العائد.

#### 1.1 النموذج القائم على السعر:

يشير هذا النموذج إلى أن قيمة الشركة هي علاقة خطية لأرباحها وأموالها الخاصة. وفي هذا الإطار؛ تُمثل المعلومات الملاءمة في القوة التفسيرية للانحدار في سعر السهم  $P_{i,t}$  للشركة  $i$  ( $i = 1 \dots N$ ) خلال السنة  $t$  ( $T = 1 \dots N$ ) على حصة السهم من النتيجة  $EPS_{i,t}$  وحصة السهم من الأموال الخاصة  $BVS_{i,t}$ <sup>1</sup>. حيث تم التعبير عنها وفق معادلة الانحدار التالية:

$$P_{i,t} = B0 + B1 * EPS_{i,t} + B2 * BVS_{i,t} + E_{i,t}$$

علما أن:

$P_{i,t}$ : يمثل سعر سهم المؤسسة  $i$  في نهاية السنة  $t$ ؛

$EPS_{i,t}$ : يمثل ربحية السهم للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$  (عائد السهم أو حصة السهم من النتيجة الصافية)؛

$BVS_{i,t}$ : يمثل حقوق ملكية السهم المتعلقة بالمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$  (حصة السهم من الأموال الخاصة)؛

$E_{i,t}$ : معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$B0$ : المعامل الثابت

<sup>1</sup> Reda SEFSAF, CONTRIBUTION A L'ANALYSE DE L'EFFET DE L'ADOPTION DES IFRS SUR LA QUALITE DES CHIFFRES COMPTABLES, Université D'angers, Faculté De Droit De L'économie Et De Gestion , FRANCE, 2012, P 168.

B2 , B1: معاملات الميل.

من خلال معادلة انحدار نموذج OHLSON القائم على السعر، يمكن القول أن:

- قياس ملاءمة المعلومات لا يتعلق فقط بالعلاقة بين سعر السهم والعائد وحصته من الأموال الخاصة، ولكن تتعلق أيضا بمؤشرات أخرى\* يرمز لها ب  $\epsilon_{it}$ .
- يهدف النموذج إلى معرفة مدى تأثير أو تفسير استخدام المعلومات المالية من طرف المستثمر (الأرقام المحاسبية مثل ما جاء في النموذج) والمعبر عنها ب:  $EPS_{it}$  و  $BVS_{it}$  على قرار الاستثمار والمعبر عنه ب  $P_{it}$ ، وبالتالي الحكم على مدى ملاءمة هذه المعلومات  $EPS_{it}$  و  $BVS_{it}$ .

### 2.1 النموذج القائم على العائد:

وفق هذا النموذج؛ يعبر عن العائد كدالة لصافي الربح والتغيير في صافي الربح للشركات، ويعبر عن ذلك تجريبيا بالعلاقة التالية:

$$R_{i,t} = A0 + A1 * EPS_{i,t}/P_{i,t-1} + A2 * DEPS_{i,t}/P_{i,t-1} + \epsilon_{i,t}$$

علما أن:

$R_{i,t}$ : عائد أو مردود المؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$DEPS_{i,t}$ : يعبر عن الفرق بين ربحية السهم للمؤسسة  $i$  بين نقطتين خلال الزمن (بداية ونهاية السنة  $t$ )؛

$P_i$ : يمثل سعر سهم المؤسسة  $i$  في نهاية السنة  $t$ ؛

$EPS_{i,t}$ : يمثل ربحية السهم للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$  (عائد السهم أو حصة السهم من النتيجة الصافية)؛

$\epsilon_{i,t}$ : معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$A0$ : المعامل الثابت؛

$A1, A2$ : معاملات الميل.

إلا أن الملاحظ في أغلب الأبحاث الأجنبية\_التي تم الاعتماد عليها في دراستنا لإسقاط هذا النموذج على حالة المؤسسات الجزائرية\_ التي تهدف إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية المختلفة على ملاءمة المعلومات أو الأرقام المحاسبية؛ يتم استخدام النموذج القائم على السعر باعتباره الأكثر تعبيراً عن المعلومة الملاءمة لأنه يعكس العلاقة المباشرة بين قرار المستثمر\_ من خلال سعر السهم\_ والمعلومات التي يعتمد عليها في هذا الشأن

\* وتتمثل في جميع المعلومات الأخرى التي تميز طبيعة وبيئة الشركة في وقت معين والتي لا يمكن تجاهل تأثيرها على قرارات المستثمرين.

من خلال EPS و BVS\* ، ليتم الحكم على مدى ملاءمة هذه المعلومات المالية أو المؤشرات المالية من خلال مدى مساهمتها في التأثير على قرار المستثمر بعد استعمالها في تحقيق هذا الهدف\* ، وهو ما يعكس تعريف خاصية ملاءمة المعلومة الذي جاء به المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 2010، والمعتمد عالميا كما جاء به النظام المحاسبي المالي\*\* . وفيما يأتي يتم عرض أهم هذه الأبحاث:

- دراسة (2010) ALAIN DEVALLE & ALL حول تقييم القيمة الملاءمة للبيانات المحاسبية بعد إدخال المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية لأوروبا<sup>1</sup>: تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت القيمة الملاءمة للمعلومات زادت بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعد أن أصبح تطبيقها إجباري بالنسبة للمؤسسات المدرجة بالبورصة بأوروبا بعد عام 2005. حيث استخدم الباحث عينة من 3771 شركة مدرجة في خمسة بورصات أوروبية: فرانكفورت، ومدريد، وباريس ولندن وميلانو. توصلت الدراسة إلى أن تأثير الأرباح على سعر السهم ازداد بعد إدخال IFRS في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بينما انخفض تأثير القيمة الدفترية للأسهم لجميع الدول محل الدراسة باستثناء المملكة المتحدة.

- دراسة (2001) HIDEKI FUJII & TOSHIAKI YAMAMOTO : دراسة تطبيقية على القوة التفسيرية لسعر السهم لنموذج FELTHAM-OHLSON : حالة الشركات اليابانية<sup>2</sup>: تهدف هذه الورقة البحثية إلى اختبار القوة التفسيرية لسعر السهم لنموذج FELTHAM-OHLSON من خلال مقارنته بأنواع أخرى من النماذج العالمية المعروفة، ويتم إجراء تحليل الانحدار المقطعي لسعر السهم الفعلي وقيمة الأسهم المقدمة مسبقا من كل نماذج، لتتم بعدها مقارنة R2 لكل نموذج. تم التوصل إلى نتائج مفادها أن نموذج FO لديه علاقة وقوة تفسيرية أقوى بكثير من كل النماذج الأخرى.

\* حيث تعتبر النتيجة والأموال الخاصة أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر، باعتبارهما مصدر رئيسي لعوائد الأسهم، إذ يعتمد المستثمر وفق نموذج ohlson 1995 على حصة السهم من النتيجة وحصة السهم من رأس حقوق الملكية في اتخاذ قرار الاستثمار في شركة معينة من عدمه. وهذا ما يخدم هدف من أهداف الدراسة وهو محاولة معرفة هل أن تطبيق scf ينتج عنه معلومات أو مؤشرات مالية \_eps\_ ملاءمة تساعد المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية المناسبة، ووفق النموذج يتضح ذلك من خلال العلاقة التفسيرية بين المؤشرات المالية وبين سعر السهم، فان كانت هناك علاقة تفسيرية قوية وطردية وذات دلالة معنوية فيعني ذلك بأن تطبيق scf ينتج معلومات مالية \_مؤشرات مالية\_ ملاءمة تحقق الهدف من استخدامها. وهو ما يعكس ما جاء في الجانب النظري من الدراسة.

\*\* المزيد من التفاصيل: يمكن الإطلاع على المبحث الثاني من الفصل الأول.

<sup>1</sup> alain DEVALLE, enrico ONALI & Reccardo MAGARINI, ASSESSING THE VALUE RELEVANCE OF ACCOUNTING DATA AFTER THE INTRODUCTION OF IFRS IN EUROPE, Journal Of International Financial Management And Accounting, Vol 21 (2), 2010. P85-119.

<sup>2</sup> Hideki FUGII & Toshiaki YAMAMOTO, EMPIRICAL STUDY ON STOCK-PRICE-EXPLANATORY POWER OF FETHAM-OHLSON MODEL: CASE OF JAPANESE FIRMS AND STOCK MARKET, Kyoto University Economic Review, Vol 70 (1), 2001, Pp1-11.

- دراسة (2007) JUDY BECKMAN & ALL: ممارسات التبليغ الألمانية: تحليل الممارسات من

الترميز التجاري الألماني إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS أو مبادئ المحاسبة الأمريكية<sup>1</sup> US GAAP: تعرض هذه الدراسة نتائج البحث في تحليل تسويات صافي الدخل وحقوق المساهمين من التقارير التي تم اعدادها وفقا للقانون التجاري الألماني HGB إلى معايير التقارير المالية الدولية او مبادئ المحاسبة المالية الأمريكية المقبولة عموما، حيث يتم القيام بوصف توزيع بنود التسوية وتقييم مدى ملائمتها لقيم السوق الثابتة بعد 3 أشهر من تاريخ البيان المالي، أين قام الباحث بإجراء تجربته على عينة تتكون من 22 مؤسسة ألمانية وباستعمال معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج ohlson تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التغيير في صافي الربح وحقوق الملكية بسبب التغيير من المعايير الألمانية إلى المعايير الدولية والأمريكية لم يُؤثر على ملاءمة المعلومات.

من خلال الأبحاث السابق عرضها وغيرها الكثير، التي تؤكد على أفضلية تطبيق النموذج القائم على السعر، والذي وفقه تعدّ المعلومات الملاءمة هي المعلومات ذات القوة التفسيرية للانحدار في سعر السهم Pit للشركة i خلال الزمن t على BVSit EPSit وهو ما ينطبق على مفهوم الملاءمة الذي جاء به مجلس معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي . فسوف نقوم من خلال دراستنا بإسقاط تطبيق هذا النموذج على المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة، ويتم عرض النتائج في العنصر المالي من الدراسة.

## 2. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف البحث، نحاول من خلال هذا العنصر الإجابة على الفرضية الأولى من الدراسة، وذلك بعد عرض وتحليل البيانات، لاستعمالها في تطبيق نموذج الدراسة من أجل الحصول على نتائج يتم تحليلها، لتأتي الخطوة الأخيرة في شكل اختبار مدى صحة الفرضية من خلال الاستعانة بمجموعة من أهم الوسائل والأساليب الإحصائية.

### 1.2 عرض وتحليل نتائج مؤشر ربحية السهم واختبار الفرضية الأولى

من أجل محاولة الاجابة على فرضية "وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وملاءمة المعلومات المالية"، قمنا باتباع الخطوات الآتية:

<sup>1</sup> Judy BECKMAN, Chrestina BRANDES & Brigitte EIERLE, GERMAN REPORTING PRACTICES: AN ANALYSIS OF RECONCILIATION FROM GERMAN COMMERCIAL CODE TO IFRS OR US GAAP, Advances In International Accounting, Vol 20, 2007, Pp 253-294.

1.1.2 عرض وتحليل بيانات مؤشر ربحية السهم

اعتمادا على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر\* لسبع سنوات متتالية 2012-2018، تم جمع البيانات اللازمة لحساب المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في حصة السهم من النتيجة EPS it ، وحصة السهم من الأموال الخاصة BVS it وفق ما جاء في معادلة نموذج OHLSON، وبالاعتماد على الموقع الرسمي للبورصة؛ تم جمع البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتمثل في سعر السهم السوقي لكل شركة Pit خلال فترة 2012-2018 ، حيث يتم عرض البيانات المتحصل عليها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: بيانات متغيرات نموذج Ohlson للشركات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018

ID	P	EPS	BVS	ID	P	EPS	BVS
مجمع صيدال	620	196.51	1474.65	شركة أليانس	825	40.13	379.25
	450	265.81	1674.84		610	63.28	440.81
	560	147.78	1759.07		595	61.22	471.54
	640	114.38	2046.59		540	62.54	496.46
	600	150.92	2746.4		465	72.69	528.12
	660	137.63	2793.15		420	74.45	558.43
	635	117.42	1079.64		427	79.65	590.5
سلسلة الأوراسي	340	52.18	594.16	شركة رويبة	400	19.85	379.25
	390	59.48	618.1		405	26.95	440.81
	440	123.02	656.03		365	36.61	233.29
	480	101.56	767.29		355	22.25	243.55
	460	55.31	766.86		335	15.39	244
	495	91.53	814.35		300	-82.74	161.27
	535	73.27	826.67		266	-32.39	298.6

مصدر البيانات: موقع بورصة الجزائر

<https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs/>

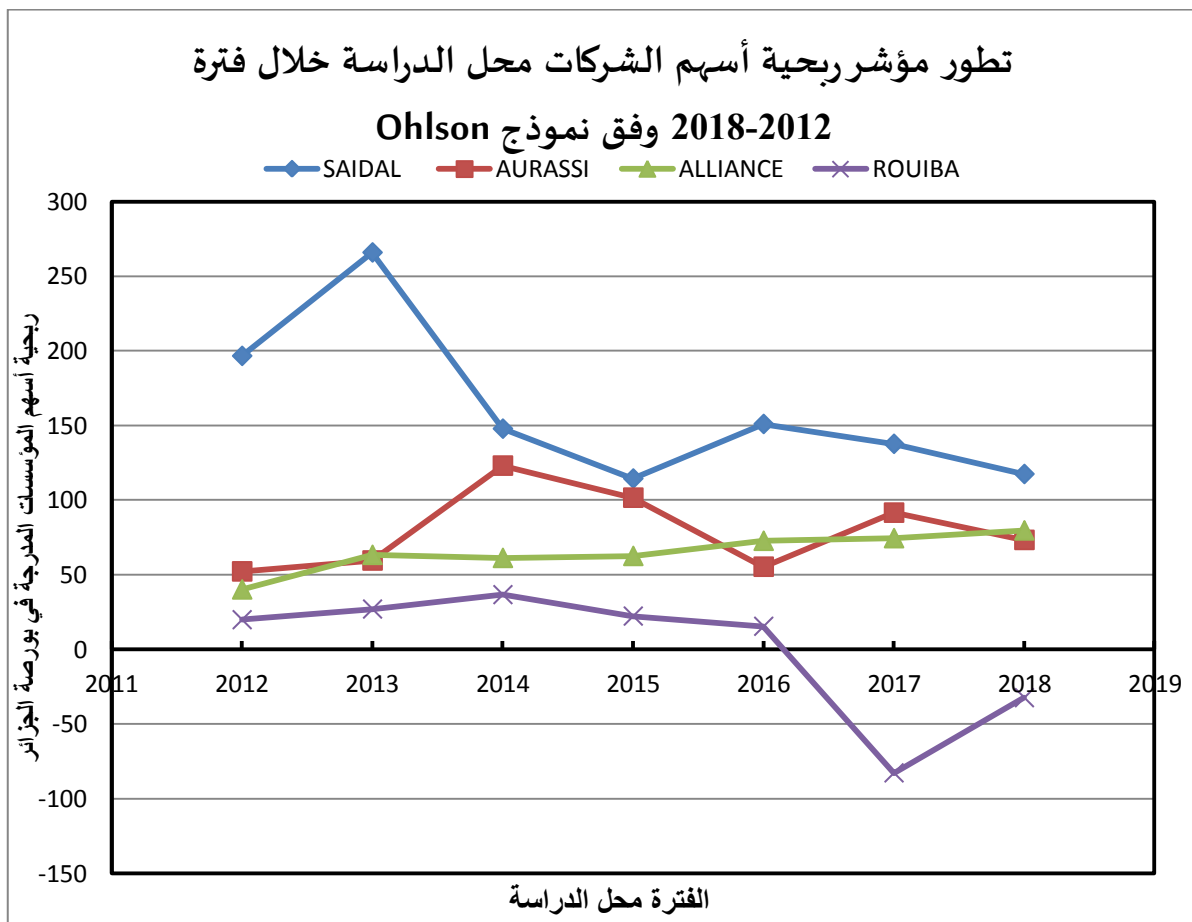
\* مجموع الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة دراستنا هو خمسة، وتتمثل في: مجمع صيدال وسلسلة الأوراسي وشركة أليانس وشركة رويبة ومجمع بيوفارم. حيث تجدر الإشارة إلى أنه تم حذف شركة BIOPHARM من الشركات محل الدراسة، بسبب عدم توفر البيانات اللازمة للتحليل، حيث ادرجت المؤسسة في بورصة الجزائر مؤخرا في سنة 2016 وبالتالي عدم توفر القوائم المالية للسنوات 2012، 2013، 2014، وبطبيعة الحال عدم توفر السعر السوقي للسهم كذلك على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، وبالتالي تم حذفها من عينة الدراسة.

يوضح الجدول أعلاه، معلومات حول المؤسسات محل الدراسة لفترة 2012-2018، والتي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية المفصح عنها في الموقع الرسمي للجنة تنظيم ومراقبة العمل ببورصة الجزائر COSOB، وكذا الموقع الرسمي لبورصة الجزائر أين تم استخراج منه السعر السوقي للسهم Pit لكل مؤسسة.

ولتحليل أفضل للبيانات المتحصل عليها أعلاه؛ سنقوم بعرضها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: تحليل تطور مؤشر ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة

2018-2012



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكل أعلاه؛ بأن أعلى قيمة لمؤشر ربحية السهم تعود لشركة صيدال وذلك على طول الفترة 2012-2018، حيث عرفت ذروتها في سنة 2013 بقيمة تقارب 265,81 للسهم الواحد، علما بأن عدد أسهم هذه المؤسسة يعادل 10000000 سهم. لكن بإلقاء نظرة على الجدول السابق رقم (04)، نجد بأن سعر السهم السوقي لمؤسسة صيدال في نفس السنة التي حققت فيها أعلى عائد على السهم لم يكن مرتفعا

مثل السنوات الموالية حيث قدر بقيمة 450دج/السهم، في حين نجد بأن أعلى قيمة لسعر السهم في السوق تحققت في سنة 2017 بقيمة 660دج ما يقابل عائد على السهم قدره 137,62 دج إذ نجد بأن هذه الأخيرة هي ثاني أدنى قيمة حققتها الشركة خلال سنوات الدراسة، وهذا ما تجده الباحثة أمرا متناقضا نوعا ما، لأن المنطق يقول بأنه كلما ارتفعت نتيجة المؤسسة كلما جذبت مستثمرين أكثر واستقطبت رؤوس الأموال للاستثمار والذي يترجم بزيادة الطلب على أسهم المؤسسة، وبالتالي ارتفاع قيمة السهم في السوق وفق قوى العرض والطلب في السوق المالي. وبغض النظر عن ذلك؛ إلا أن عوائد أسهم شركة صيدال تبقى هي الأكثر ارتفاعا بالمقارنة مع باقي الشركات الأخرى خلال سبعة سنوات متتالية 2012-2018، وذلك بأكبر متوسط سعر السهم يعادل 595دج/السهم، وقد يرجع سبب ذلك إلى طبيعة النشاط بحيث أن صيدال ذات نشاط صناعي.

كما يتضح من خلال الشكل؛ أن أدنى قيمة لربحية السهم مقارنة مع أرباح أسهم المؤسسات الأخرى عرفتها شركة روية، بحيث تحملت في سنتي 2017-2018 عائد سهم بالسالب يعادل قيمة -82,74 و-32,39 على التوالي، في حين شهدت أقل قيمة لمتوسط عوائد الأسهم بحيث تعادل 285,82 دج بالمقارنة مع متوسطات عوائد أسهم الشركات المدرجة الأخرى خلال سبع سنوات لفترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى الخسائر التي تحملتها الشركة في السنوات الأخيرة، وباطلاعنا على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر وجدنا بأن شركة روية ونتيجة للخسائر المتتالية التي تحملتها سوف تخرج من البورصة قريبا.

في حين نجد بأن مؤسسة أليانس شهدت استقراراً نسبياً في مؤشر ربحية السهم طوال فترة الدراسة 2012-2018 مقارنة مع المؤسسات الأخرى، وهي الوضعية المحببة عند المستثمرين، إذ يجد المستثمر ارتياحاً مع المؤسسات ذات الوضعية المالية المستقرة التي تقل فيها المخاطرة. حيث عرف سعر السهم أعلى قيمة له في سنة 2012 قدرها 825 دج/للسهم، ومتوسط سعر سهم معتدل مقارنة مع متوسطات أسعار أسهم الشركات الأخرى، وقدره 554,5 دج/للسهم.

أما شركة الأوراسي فالملاحظ أنها عرفت تذبذباً واضحاً في ربحية السهم، حيث عرفت في سنة 2012 أدنى قيمة لها وقدرت بـ 52,18 دج/للسهم، لتبلغ بعدها ذروتها في سنة 2014 بقيمة 123,02 دج ثم تعاود الانخفاض في سنة 2016 لتصبح مساوية 55,31 دج/السهم ثم ترتفع من جديد في السنة الموالية إلى أن تصبح بقيمة 91,53 دج، لتتخفف أخيراً في سنة 2018 وتصبح قيمة العائد على السهم تعادل 73,27 دج/السهم. حيث يمكن القول بأنها أسوء وضعية يمكن أن تتعرض لها المؤسسة لأنها منطقياً تُنفر المستثمرين بسبب درجة المخاطرة المرتفعة التي يتعرضون لها في المؤسسات غير المستقرة في وضعيتها المالية والتي تشهد تذبذباً مثل مؤسسة الأوراسي. إلا أنه وبالرجوع إلى السعر السوقي للسهم لنفس المؤسسة نجد بأنه في ارتفاع ملاحظ إلى أن بلغ ذروته في سنة 2018 بقيمة 535 دج/للسهم، كما أن متوسط أسعار أسهم

الشركة خلال سبعة سنوات مرتفع نوعا ما حيث وصل إلى قيمة 448,57 دج/للسهم، وهذا ما يفسر مرة أخرى التضارب والتناقض بين السعر السوقي للسهم ومؤشر ربحية السهم.

### 2.1.2 عرض وتحليل نتائج تطبيق نموذج OHLSON واختبار الفرضية الأولى

بعد جمع البيانات اللازمة وتحليلها؛ تأتي بعدها مرحلة تفريغ هذه البيانات من أجل الحصول على النتائج وتحليلها بهدف اختبار مدى صحة الفرضية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من البرامج الإحصائية من أجل إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة.

حيث يتم في هذا العنصر من الدراسة؛ قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018، من خلال تطبيق معادلة الإنحدار الخطي المتعدد لنموذج Ohlson 1995 القائم على السعر الآتي ذكرها:

$$P_{i,t} = B0 + B1 * EPS_{i,t} + B2 * BVS_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$P_{i,t}$ : يمثل سعر سهم المؤسسة  $i$  في نهاية السنة  $t$ ؛

$EPS_{i,t}$ : يمثل ربحية السهم للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$  (عائد السهم أو حصة السهم من النتيجة الصافية)؛

$BVS_{i,t}$ : يمثل حقوق ملكية السهم المتعلقة بالمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$  (حصة السهم من الأموال الخاصة)؛

$\epsilon_{i,t}$ : معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$B0$ : المعامل الثابت؛

$B2, B1$ : معاملات الميل.

من أجل تقدير معاملات معادلة OHLSON والتي تتمثل في المعامل الثابت  $B0$  ومعاملي الميل  $B1$  و  $B2$ ؛ وقياس علاقة القوة التفسيرية للمعلومات المالية ( $EPS_{it}, BVS_{it}$ ) للإنحدار في سعر السهم  $P_{it}$  للشركة  $i$  ( $I = 1...N$ ) خلال السنة  $t$  ( $T = 1...N$ ) للحكم على مدى ملاءمة هذه المعلومات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛ يتم تفريغ البيانات المتحصل عليها في شكل بيانات سلاسل زمنية مقطعية  $PANEL^*$  DATA، ونقوم بتطبيق ثلاث نماذج، وهي: نموذج الإنحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، حيث أن كل نموذج يرتبط أساسا بالافتراضات التي نضعها حول المعلمات. وبالاعتماد على

\* وهي بيانات تخص، في نفس الوقت، مجموعة متجانسة من الوحدات في فترة زمنية معينة. حيث يتميز هذا النوع من البيانات من حيث أنه غني بالمعلومات ويوفر عدد أكبر من المشاهدات. وهذا جد منطقي، لأنه يوفر لنا  $T \times N$  مشاهدة وهذا ما يمكننا من تجاوز مشكلة عدد درجات الحرية عند إجراء الاختبارات المختلفة. وفي الدراسة التي بين أيدينا لدينا 28 مشاهدة:  $4 \times 7$ .

البرنامج الاحصائي EVIEWS 9؛ يتم استخراج نتائج النماذج الثلاث، ليتم بعدها المفاضلة بينهم باستخدام مجموعة من الاختبارات، حيث أن كل اختبار لديه فرضية صفرية وأخرى بديلة، كما سيتم التطرق إليه بالتفصيل فيما يأتي:

#### الحالة الأولى: تقدير المعلمات وفق نموذج الانحدار التجميعي PRM

مع افتراض ثبات كل المعلمات من وحدة إلى أخرى ومن نقطة زمنية إلى أخرى، فإننا نفترض أنه ليس هناك أية ميزة تميز الوحدات المشككة للعيننة، سواء فيما بينها أو عبر الزمن. ففي هذه الحالة نقوم بتقدير المعلمات باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية دون أي تمييز بين البيانات. حيث نعتبر كل البيانات كمجموعة واحدة.

بعبارة أبسط؛ يقوم PRM على افتراض أن الأثر الفردي  $B_0$  ثابت عبر الزمن  $t$ ، وخاص بكل وحدة مقطعية  $i$ . أي يتم اهمال أثر التغير في الزمن وأثر التغير في المؤسسات. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

$$P_{i,t} = B_0 + B_1 * EPS_{i,t} + B_2 * BVS_{i,t} + E_{i,t} \quad I = 1, 2, \dots, N ; \quad T = 1, 2, \dots, T.$$

الجدول رقم 05 : نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الإنحدار التجميعي (نموذج Ohlson)

Dependent Variable: P?

Method: Panel Least Squares

Date: 06/08/20 Time: 10:05

Sample: 2012 2018

Included observations: 7

Cross-sections included: 4

Total pool (balanced) observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	398.2593	34.71383	11.47264	0.0000
EPS?	0.463972	0.461410	1.005552	0.3243
BVS?	0.060860	0.043443	1.400908	0.1735
R-squared	0.293060	Mean dependent var		486.1786
Adjusted R-squared	0.236505	S.D. dependent var		129.7699
S.E. of regression	113.3906	Akaike info criterion		12.40051
Sum squared resid	321435.8	Schwarz criterion		12.54325
Log likelihood	-170.6072	Hannan-Quinn criter.		12.44415
F-statistic	5.181840	Durbin-Watson stat		0.616875
Prob(F-statistic)	0.013100			

من خلال النموذج الأول: تأثير المتغيرات المفسرة (EPS ;BVS) على المتغير التابع (P) هو تأثير طردي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام: المتغيرات المفسرة تفسر 29,30% فقط من التباين في المتغير التابع، أما الباقي من النسبة E  $i,t$  ما قيمته 70,7% فيعود تفسيرها إلى متغيرات أخرى.

#### الحالة الثانية: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM

يقوم FEM على افتراض أن الأثر الفردي B0 ثابت عبر الزمن t، لكن متغير من وحدة إلى أخرى، أي تم إهمال أثر التغير في الزمن دون إهمال أثر التغير من مؤسسة إلى أخرى. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار الثابتة FEM

(نموذج Ohlson)

Dependent Variable: P?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 06/08/20 Time: 10:04  
Sample: 2012 2018  
Included observations: 7  
Cross-sections included: 4  
Total pool (balanced) observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	505.5146	66.18638	7.637744	0.0000
EPS?	-0.468868	0.500396	-0.936995	0.3589
BVS?	0.019312	0.056927	0.339236	0.7376
Fixed Effects (Cross)				
SAI--C	127.7548			
AUR--C	-33.59230			
ALL--C	69.90391			
ROUI--C	-164.0664			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.595150	Mean dependent var		486.1786
Adjusted R-squared	0.503139	S.D. dependent var		129.7699
S.E. of regression	91.47273	Akaike info criterion		12.05737
Sum squared resid	184079.7	Schwarz criterion		12.34284
Log likelihood	-162.8032	Hannan-Quinn criter.		12.14464
F-statistic	6.468220	Durbin-Watson stat		0.647444
Prob(F-statistic)	0.000771			

من خلال النموذج الثاني: تأثير المتغيرات المفسرة (EPS ;BVS) على المتغير التابع (P) هو تأثير غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام: المتغيرات المفسرة تفسر 59,51% من التباين في المتغير التابع، أما الباقي؛ ما نسبته 40,49% فيعزى إلى متغيرات أخرى.

نلاحظ بطبيعة الحال، بأن هناك اختلاف بين النتائج المتحصل عليها في الجدولين الأول والثاني، وعليه يتم إجراء اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM. والذي يقوم على الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$ : مقدرات صيغة الانحدار التجميعي هي الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$ : مقدرات صيغة الآثار الثابتة هي الأفضل.

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%، وفي هذه الحالة يتم الاكتفاء بنتائج نموذج الانحدار التجميعي، وعدم المرور إلى النموذج العشوائي، أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة. وفي هذه الحالة يتم المرور إلى الحالة الثالثة لتقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية وإجراء مفاضلة بين النموذجين الثابت والعشوائي وفق اختبار Husman-Test.

وبالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS تم التحصل على جدول اختبار فيشر F. TEST كما يأتي:

**جدول رقم 07: اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM (نموذج Ohlson)**

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: Untitled  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.471966	(3,22)	0.0058
Cross-section Chi-square	15.608011	3	0.0014

من خلال الاختبار: يمكن القول بأن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب (مستوى الدلالة أقل من 0,05)، وعليه نمر لاختبار النموذج الثالث.

**الحالة الثالثة: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM**

يقوم REM على افتراض أن الأثر الفردي B0 ليس ثابت عبر الزمن t، وليس ثابت كذلك من وحدة إلى أخرى، أي أن B0 في هذا النموذج قد يتغير عبر الوحدات i وعبر الزمن t. وبإدخال البيانات الزمنية -المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج 9 EVIEWS، تم التحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم 08: نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-

2018 في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار العشوائية REM (نموذج Ohlson)

Dependent Variable: P?

Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)

Date: 06/08/20 Time: 10:07

Sample: 2012 2018

Included observations: 7

Cross-sections included: 4

Total pool (balanced) observations: 28

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	438.0885	59.90944	7.312511	0.0000
EPS?	-0.055297	0.435199	-0.127061	0.8999
BVS?	0.060839	0.045232	1.345030	0.1907
Random Effects (Cross)				
SAI--C	39.79951			
AUR--C	-24.07799			
ALL--C	74.79832			
ROUI--C	-90.51984			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			76.81013	0.4135
Idiosyncratic random			91.47273	0.5865
Weighted Statistics				
R-squared	0.067280	Mean dependent var		199.5532
Adjusted R-squared	-0.007337	S.D. dependent var		93.66041
S.E. of regression	94.00338	Sum squared resid		220915.9
F-statistic	0.901669	Durbin-Watson stat		0.674357
Prob(F-statistic)	0.418686			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.218787	Mean dependent var		486.1786
Sum squared resid	355206.7	Durbin-Watson stat		0.419407

من خلال النموذج الثالث: تأثير المتغيرات المفسرة (EPS ;BVS) على المتغير التابع (P) هو تأثير غير دال إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام: المتغيرات المفسرة تفسر 6,728% من التباين في المتغير التابع، وما نسبته 93,272% فيعود تفسيره إلى متغيرات أخرى غير EPS وBVS.

نقوم بالمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي باعتماد اختبار HUSMAN-TEST، الذي يقوم على الافتراضات التالية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$  ← مقدرات صيغة الآثار العشوائية هي الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$  ← مقدرات صيغة الآثار الثابتة هي الأفضل.

إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%؛ يتم قبول الفرضية الصفرية. أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية التي مضمونها بأن مقدرات REM هي الأنسب.

اعتمادا على برنامج 9 EVIEWS تم التحصل على جدول اختبار HAUSMAN. TEST كما يلي:

**جدول رقم 09: نتائج اختبار HAUSMAN.TEST للمفاضلة بين REM و FEM (نموذج Ohlson)**

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.402420	2	0.1825

من خلال الاختبار: بما أن مستوى الدلالة أكبر من 0,05 (Sig = 0,1825) فيمكن القول بان نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب، ويتم الاعتماد على نتائجه في اختبار فرضية الدراسة.

## 2.2 عرض وتحليل نتائج مؤشر المردودية المالية

يتم من خلال هذا العنصر من الدراسة؛ محاولة تدعيم النتائج التطبيقية المتحصل عليها سابقا من خلال تطبيق نموذج OHLSON، وذلك من خلال دراسة مؤشر مالي آخر للتعبير عن الأداء المالي غير مؤشر الربحية وهو مؤشر المردودية المالية\*. وللوصول إلى ذلك يتم اتباع الخطوات التالية:

### 1.2.2 عرض وتحليل البيانات

اعتمادا على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018، تم جمع البيانات اللازمة للمتغير المستقل والمتغير التابع والمتمثل في سعر

\* حيث تم في دراستنا التطبيقية التعبير عن الأداء المالي من خلال أهم مؤشرين ماليين وهما ربحية السهم وفق ما جاء في نموذج ohlson والمردودية المالية، باعتبارها تشمل أهم بندين وهما النتيجة الصافية والأموال الخاصة، اللذان يعتبران مصدر رئيسي لعوائد الأسهم.

السهم السوقى لكل شركة Pit خلال فترة 2012-2018 اعتمادا على ما تم عرضه من خلال الموقع الرسمى لبورصة الجزائر، حيث يتم عرض البيانات المتحصل عليها في الجدول التالي:

جدول رقم 10: بيانات مؤشر المردودية المالية وسعر السهم في بورصة الجزائر للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018

ID	P	RF	ID	P	RF
مجمع صيدال	1474.65	0.1333	شركة أليانس	379.25	0.1058
	1674.84	0.1587		440.81	0.143
	1759.07	0.08401		471.54	0.129
	2046.59	0.0559		496.46	0.126
	2746.4	0.055		528.12	0.1367
	2793.15	0.0493		558.43	0.1333
	1079.64	0.0593		590.5	0.1349
سلسلة الأوراسي	594.16	0.08782	شركة روبية	379.25	0.1063
	618.1	0.0962		440.81	0.1304
	656.03	0.1875		233.29	0.1569
	767.29	0.1324		243.55	0.0914
	766.86	0.0721		244	0.0631
	814.35	0.1124		161.27	-0.513
	826.67	0.0886		298.6	-0.1085

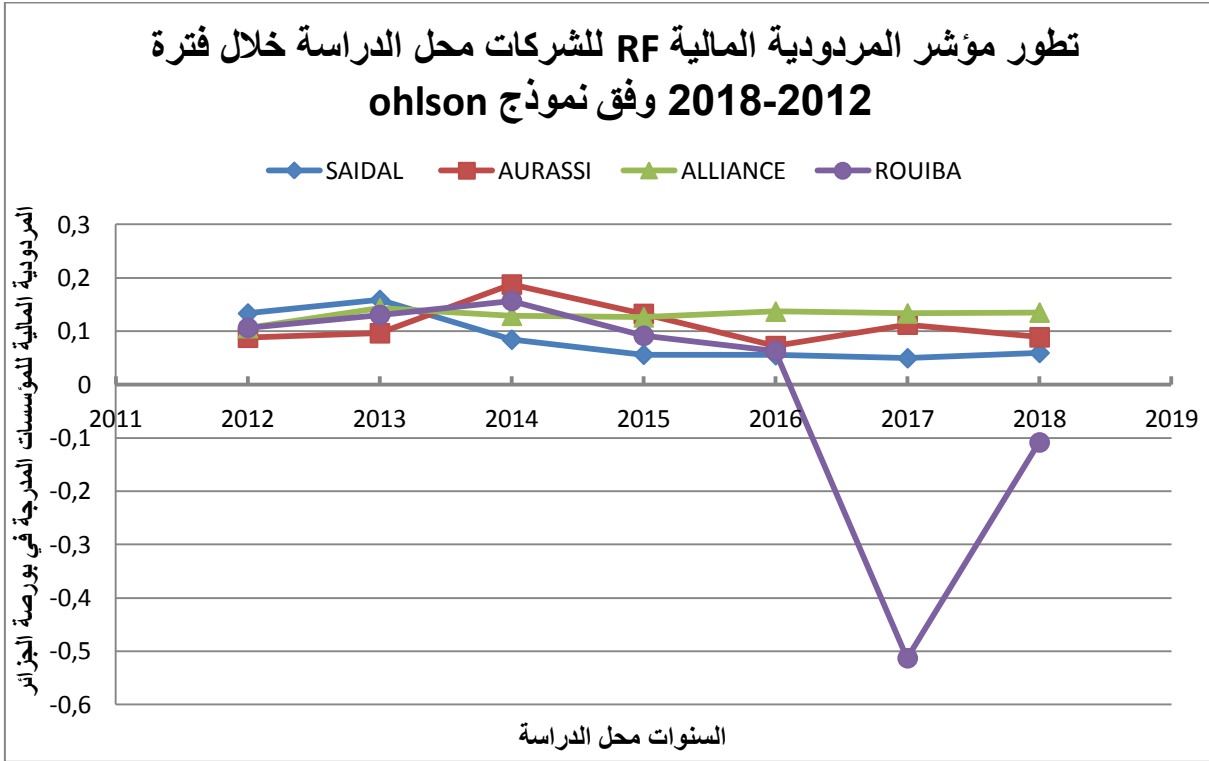
مصدر البيانات: موقع بورصة الجزائر

<https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs/>

يوضح الجدول أعلاه، معلومات حول المؤسسات محل الدراسة لفترة 2012-2018، والتي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية المفصح عنها في الموقع الرسمى للجنة تنظيم ومراقبة العمل ببورصة الجزائر COSOB، وكذا الموقع الرسمى لبورصة الجزائر أين تم استخراج منه السعر السوقى للسهم Pit لكل مؤسسة.

ولتحليل أفضل للبيانات المتحصل عليها أعلاه؛ سنقوم بعرضها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: تحليل تطور مؤشر المردودية المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2018-2012



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل أعلاه؛ يمكن القول في الغالب بأن المردودية المالية للشركات محل الدراسة على العموم متقاربة خلال فترة 2012 - 2018 باستثناء مؤسسة روية، التي عرفت انخفاض رهيب في مؤشر المردودية المالية حتى أصبحت سالبة وذلك خلال فترة 2017-2018، حيث عرفت الشركة أعلى نسبة موجبة لمؤشر المردودية المالية خلال سنة 2014 قدرها 0,1569 % ، ما يقابله قيمة 1759.07 دج/السهم، وأدنى نسبة مردودية مالية عرفتتها شركة روية خلال فترة الدراسة تعود لسنة 2017 بقيمة سالبة قدرها -0,513 % ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى الخسائر التي تكبدتها هذه الشركة خلال نفس الفترة التي شهدت فيها نسبة مردودية سالبة، وهذا منطقي لأن نسبة المردودية هي حاصل قسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة، وبما أن المؤسسة تحملت خسارة فحتمًا سوف تحقق مردودية سالبة. لكن الذي تراه الباحثة غير منطقي هو سعر السهم في السوق؛ بحيث في سنة 2017 شهدت المؤسسة أعلى سعر سهم في السوق على طول فترة الدراسة، فمن غير المعقول بأن يضحى المستثمر بأمواله الضخمة في مؤسسة حققت خسارة. وهذا كما ذكرناه في تحليل سابق منافي لقانون قوى الطلب والعرض في السوق النشط.

كما شهدت سلسلة الأوراسي تذبذب واضح خلال الفترة 2012 - 2018؛ حيث عرفت أعلى نسبة للمردودية قيمتها 0,1569 % خلال سنة 2014، لترجع وتسجل أدنى نسبة موجبة لها بعد سنتين بقيمة

0,0631% في 2016، ثم ترتفع من جديد سنة 2017 لتتخفص مجددا في السنة الموالية لها. وقد يرجع ذلك لطبيعة النشاط السياحي الذي يتميز أصلا بالتذبذب من سنة إلى أخرى فهو يتعلق بظروف تخرج عن السيطرة كالظروف السياسية أو حتى الصحية....

في حين عرفت مؤسسة صيدال أعلى نسبة لمؤشر المردودية في سنة 2013 بقيمة 0,1304%، أما بالنسبة لسعر السهم في السوق المالي فحقق أعلى قيمة له في سنة 2017 بما يعادل تقريبا 2793.15 دج/سهم، وهو ما تعتبره الباحثة مجددا غير منطقي ومتنافي مع قانون الطلب والعرض. ثم ترجع نسبة مردودية المؤسسة في الانخفاض ثم تستقر خلال الأربع سنوات الأخيرة 2015، 2016، 2017، 2018.

وأخيرا؛ حققت شركة أليانس استقرارا ملاحظا على طول فترة الدراسة 2012-2018، وهي الوضعية المفضلة لدى المستثمر، وهذا ما يعكس الارتفاع الملاحظ سنة وراء سنة لأسعار أسهمها نتيجة لزيادة الطلب عليها والرغبة في الاستثمار فيها لأنها شهدت استقراراً خلال سبع سنوات متتالية.

## 2.2.2 عرض وتحليل مؤشر المردودية المالية

بعد جمع البيانات اللازمة وتحليلها؛ تأتي بعدها مرحلة تفريغ هذه البيانات من أجل الحصول على النتائج وتحليلها، وذلك بالاستعانة بمجموعة من البرامج الإحصائية من أجل إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة.

محاولة من الباحثة تدعيم النتائج المتحصل عليها سابقا من خلال تطبيق نموذج OHLSON؛ يتم في هذا العنصر من الدراسة، اختبار العلاقة بين مؤشر مالي آخر وبين سعر السهم لنفس المؤسسات السابقة وخلال نفس الفترة. حيث تم اختيار مؤشر المردودية المالية كمؤشر آخر يعبر عن الأداء المالي باعتباره من أهم المؤشرات المالية التي يمكن أن يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة، باعتباره يشمل أهم بندين يعبران عن الوضعية المالية للمؤسسة وهما: النتيجة والأموال الخاصة، حيث أنهما أهم بندين يمكن أن يركز عليهما المستثمر على أساس أنهما مصدر لتوزيع العوائد المستقبلية للأسهم. وتم التعبير عن المستثمر بسعر السهم في السوق، باعتبار أن المستثمر هو أول جهة موجهة لها القوائم المالية.

حيث يتم قياس العلاقة بين مؤشر المردودية وسعر السهم السوقي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2012-2018 لمعرفة مدى مساعدة هذا المؤشر المالي الناتج عن تطبيق scf المستثمر في اتخاذ قراره\*، أي مدى ملاءمة هذا المؤشر المالي للهدف الذي وضع من أجله، وذلك من خلال صياغة معادلة

\* محاولة تأكيد الإجابة عن سؤال: هل أن النظام المحاسبي المالي يُنتج معلومات مالية أو مؤشرات مالية ذات جودة\_تركيزا على الملاءمة\_ تساعد المستثمر\_باعتباره ذو الأولوية وفق المعايير الدولية\_ في اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة.

خطية أين اعتبر مؤشر المردودية كمتغير مفسر أما سعر السهم في السوق فيمثل المتغير التابع، واعتمادا على منح الانحدار الخطي البسيط يتم صياغة المعادلة الخطية التالية:

$$P_{i,t} = b_0 + b_1 * RF_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad I = 1, 2, \dots, N ; t = 1, 2, \dots, T.$$

حيث:

$P_{i,t}$ : يمثل سعر سهم المؤسسة  $i$  في نهاية السنة  $t$ ؛

$RF_{i,t}$ : تمثل المردودية المالية للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$\varepsilon_{i,t}$ : معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$B_0$ : المعامل الثابت

$B_1$ : معامل الميل.

يتم تفرغ بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA في برنامج EVIEWS 9، ونقوم بتطبيق ثلاث نماذج، وهي: نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، وأجراء اختبارات المفاضلة وذلك باتباع نفس الخطوات السابقة، من أجل اختيار النموذج الأمثل الذي يعطينا أفضل النتائج، كما سيتم التطرق إليه بالتفصيل فيما يلي:

**الحالة 1: نموذج الانحدار التجميعي PRM**

يقوم PRM على افتراض أن الأثر الفردي  $B_0$  ثابت عبر الزمن  $t$ ، وخاص بكل وحدة وحدة  $i$ . أي يتم إهمال أثر التغير في الزمن وأثر التغير في المؤسسات. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول رقم 11: نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الانحدار التجميعي (لمؤشر المردودية المالية)

Cross-section fixed effects test equation:  
Dependent Variable: P?  
Method: Panel Least Squares  
Date: 06/08/20 Time: 10:30  
Sample: 2012 2018  
Included observations: 7  
Cross-sections included: 4  
Total pool (balanced) observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	461.9013	28.10859	16.43275	0.0000
RF?	307.8878	189.4380	1.625269	0.1162
R-squared	0.092226	Mean dependent var		486.1786
Adjusted R-squared	0.057312	S.D. dependent var		129.7699
S.E. of regression	125.9963	Akaike info criterion		12.57913
Sum squared resid	412752.1	Schwarz criterion		12.67429
Log likelihood	-174.1078	Hannan-Quinn criter.		12.60822
F-statistic	2.641500	Durbin-Watson stat		0.495099
Prob(F-statistic)	0.116167			

من خلال النموذج الثاني: تأثير المتغير المفسر (RF) على المتغير التابع (P) هو تأثير طردي غير دال إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام المتغير المفسر يفسر 9,22% فقط من التباين في المتغير التابع.

الحالة الثانية: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM (لمؤشر المردودية المالية)

يقوم FEM على افتراض أن الأثر الفردي B0 ثابت عبر الزمن t، لكن متغير من وحدة إلى أخرى، أي تم إهمال أثر التغير في الزمن دون إهمال أثر التغير من مؤسسة إلى أخرى. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول رقم 12: نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار الثابتة FEM (لمؤشر المردودية المالية)

Dependent Variable: P?  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 06/08/20 Time: 10:28  
Sample: 2012 2018  
Included observations: 7  
Cross-sections included: 4  
Total pool (balanced) observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	480.0113	20.94173	22.92128	0.0000
RF?	78.21434	151.5148	0.516216	0.6106
Fixed Effects (Cross)				
SAI--C	108.3348			
AUR--C	-40.12187			
ALL--C	64.40680			
ROUI--C	-132.6197			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.581008	Mean dependent var		486.1786
Adjusted R-squared	0.508140	S.D. dependent var		129.7699
S.E. of regression	91.01120	Akaike info criterion		12.02027
Sum squared resid	190509.9	Schwarz criterion		12.25817
Log likelihood	-163.2838	Hannan-Quinn criter.		12.09300
F-statistic	7.973409	Durbin-Watson stat		0.763734
Prob(F-statistic)	0.000347			

من خلال النموذج الثاني: تأثير المتغير المفسر (RF) على المتغير التابع (P) هو تأثير طردي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام المتغير المفسر يفسر 58,10% فقط من التباين في المتغير التابع، أما الباقي فيرجع إلى عوامل أخرى.

كما تم توضيحه سابقا؛ يتم الآن إجراء اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM. والذي يقوم على الفرضيات الآتية:

الفرضية الصفرية:  $H_0: PRM$  هي أفضل نموذج.

الفرضية البديلة:  $H_1: FEM$  هي أفضل نموذج.

إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5% يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الصفرية، وفي هذه الحالة يتم الاكتفاء بنتائج نموذج الانحدار التجميعي، وعدم المرور إلى النموذج العشوائي، أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة، وفي هذه الحالة يتم المرور إلى الحالة الثالثة لتقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية وإجراء مفاضلة بين النموذجين الثابت والعشوائي وفق اختبار Husman-Test.

وبالاعتماد على برنامج 9 EIEWS تم التحصل على جدول اختبار فيشر F. TEST كما يلي:

**جدول رقم 13: اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM (لمؤشر المردودية المالية)**

Redundant Fixed Effects Tests

Pool: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.943666	(3,23)	0.0004
Cross-section Chi-square	21.648004	3	0.0001

من خلال الاختبار: يمكن القول بأن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب (مستوى الدلالة أقل من 0,05)، وعليه نمر للنموذج الثالث.

**الحالة الثالثة: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM (لمؤشر المردودية المالية)**

كما سبق توضيحه؛ يقوم نموذج الآثار العشوائية على افتراض أن الأثر الفردي  $B_0$  ليس ثابت عبر الزمن  $t$ ، وأن لكل وحدة ثابت خاص بها، أي أن  $B_0$  في هذا النموذج قد يتغير عبر الوحدات  $i$  وعبر الزمن  $t$ . وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج 9 EIEWS، تم التحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم 14: نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-

2018 في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار العشوائية REM (المؤشر المردودية المالية)

Dependent Variable: P?

Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)

Date: 06/08/20 Time: 10:30

Sample: 2012 2018

Included observations: 7

Cross-sections included: 4

Total pool (balanced) observations: 28

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	477.0148	47.57619	10.02633	0.0000
RF?	116.2165	149.1860	0.779004	0.4430
Random Effects (Cross)				
SAI--C	93.05071			
AUR--C	-35.58853			
ALL--C	53.77405			
ROUI--C	-111.2362			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		85.54043	0.4690	
Idiosyncratic random		91.01120	0.5310	
Weighted Statistics				
R-squared	0.021932	Mean dependent var	181.3930	
Adjusted R-squared	-0.015686	S.D. dependent var	92.13197	
S.E. of regression	92.85173	Sum squared resid	224157.5	
F-statistic	0.583028	Durbin-Watson stat	0.673319	
Prob(F-statistic)	0.452002			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.056484	Mean dependent var	486.1786	
Sum squared resid	429003.7	Durbin-Watson stat	0.351814	

من خلال النموذج الثاني: تأثير المتغير المفسر (RF) على المتغير التابع (P) هو تأثير طردي غير دال إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام المتغير المفسر يفسر 2,19% فقط من التباين في المتغير التابع، وهو ما يتضح من مستوى الدلالة 0,452002.

في الخطوة الموالية: نقوم بالمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي باعتماد اختبار

HUSMAN-TEST، الذي يقوم على الافتراضات الآتية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$ : نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$ : نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%؛ يتم قبول الفرضية الصفرية. أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية التي مضمونها بأن مقدرات REM هي أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه في تقدير المعلمات وقياس العلاقة بين المتغيرين التابع PI والمفسر RF .

اعتمادا على برنامج EVIEWS 9 تم التحصل على جدول اختبار HAUSMAN. TEST كما يأتي:

جدول رقم 15: نتائج اختبار TEST-HAUSMAN للمفاضلة بين REM و FEM (مؤشر المردودية المالية )

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.062234	1	0.1510

من خلال الاختبار: نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب (مستوى الدلالة أقل من 0,05) وعليه نقبل الفرضية الصفرية لاختبار Hausman ونرفض البديلة.

### 3.2 اختبار الفرضية الأولى للدراسة:

من أجل اختبار صحة الفرضية الأولى، والتي تهدف إلى دراسة وتحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للشركات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018، من خلال نموذج ohlson، تم صياغة الفرضيتين العدمية والبديلة كالآتي:

الفرضية العدمية ( $H_0$ ): لا يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للشركات محل الدراسة:

الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للشركات محل الدراسة.

من خلال النموذج العشوائي الذي تم قبوله (انظر جدول رقم 14) تم الحصول على النتائج التالية:

■ معامل الارتباط  $R = \sqrt{R^2}$  : يدل على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين المفسرين وبين المتغير التابع بمعامل قدره 0,2594، وحسب الجدول رقم (03) فالقيمة تقع في حدود المجال (0,2) ؛ (0,39)، وعليه فالارتباط بين مؤشر EPS وBVS وبين Pi ضعيف:

■ معامل التحديد  $R \text{ squared} = 0,06728$  (القوة التفسيرية): ويعني أن النموذج يفسر 6,728 % فقط من الاختلافات في قيم المتغير التابع Pi، بمعنى أن مؤشر ربحية السهم EPS وBVS الذي تم استخراجها من القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بنسبة 6,728 % في تغيير قرارات المستثمر المعبر عنه بسعر السهم وفق النموذج المستخدم، وهي نسبة ضعيفة جدا يمكن اهمالها، وبالتالي فيمكن القول بأن هناك علاقة تفسيرية ضعيفة جدا ويمكن اهمالها بين EPS, BVS وبين Pi. أما الباقي من النسبة أي ما يعادل 93,272 % فتفسيره يرجع لمتغيرات أخرى خارجة عن التي تم استعمالها في دراستنا.

■ معاملات ميل المتغيرات المفسرة: نلاحظ من خلال جدول نموذج الاختبار العشوائي رقم (14) بأن قيمة الميل متغير المستقل eps كانت سالبة وقدرها -0.055297، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما ارتفع مؤشر ربحية السهم بدرجة واحدة كلما أدى ذلك الى تراجع سعر السهم بما يعادل -0.055297 درجة. أما بالنسبة لقيمة ميل المتغير المستقل الثاني bvs فقد كانت موجبة وتعادل 0.060839، ويفسر ذلك بأنه كلما تحسنت حصة السهم من الاموال الخاصة بدرجة واحدة ارتفع سعر السهم بما يساوي 0.060839 درجة.

■ مستوى المعنوية Prob: من خلال النموذج الثالث نلاحظ بأن مستوى دلالة كلا المتغيرين أكبر من 0,05 (0,8999 للمتغير المستقل الأول eps) و(0,1907 للمتغير المستقل الثاني bvs)، وهو ما يؤكد مستوى دلالة النموذج الكلي بحيث تعادل 0,418686 وهي تفوق مستوى معنوية 0,05. ما يعني بأن تأثير المتغيرات المفسرة (EPS;BVS) على المتغير التابع (P) هو تأثير طردي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05). ويمكن تفسير ذلك بأن؛ المعلومات أو المؤشرات المالية EPS;BVS المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفق

النظام المحاسبي المالي غير ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وبالتالي فإن تطبيق SCF لا يوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وبعبارة أخرى بأن تطبيق SCF لا يؤثر ايجابا على ملائمة المعلومات المالية.

وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملائمة المعلومات المالية للشركات محل الدراسة".

هذا ما تؤكدته النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول رقم (10) لدراسة العلاقة بين مؤشر المردودية المالية وسعر السهم للمؤسسات محل الدراسة وخلال نفس الفترة؛ حيث تم الوصول إلى نفس النتائج تقريبا، فوجدنا بأن القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة ( $R\text{-squared} = 0,021932$ ) ، كما أن مستوى دلالة المتغير المفسر RF ومستوى دلالة النموذج ككل تفوق 0,05 ( 0,4430 و 0,452002).

يعني أنّ تأثير المتغير المفسر مؤشر المردودية RF على المتغير التابع pi هو تأثير طردي غير دال إحصائيا، ما يفسر بأن مؤشر المردودية المالية Rf المعد وفق النظام المحاسبي المالي غير ملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة.

من وجهة نظر الباحثة؛ فإنه يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها أعلاه من خلال مجموعة من الأسباب والتي يمكن حصر أهمها إلى الآتي ذكره:

عدم كفاءة بورصة الجزائر: تعكس النتائج المتوصل إليها الحالة التي تعاني منها بورصة الجزائر والمؤسسات المدرجة فيها؛ حيث وجدنا بأن سعر السهم السوقى الذي تصدره المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لا يعكس كافة المعلومات المتاحة عن تلك الشركات ولا يعكس أدائها المالي (معبرا في دراستنا بمؤشري EPS, RF)، بحيث وجدنا من خلال تحليل بياناتها بأنها لا تخضع لقانون الطلب والعرض الذي من المفروض أنها تخضع له، وهذا ما يفسر التناقض الحاصل بين سعر السهم السوقى وبين مؤشري حصة السهم من النتيجة وحصته من الأموال الخاصة (انظر الجدول رقم 04).

إضافة إلى ذلك؛ نجد بأن بورصة الجزائر تعاني من ضعف الإفصاح وغياب الشفافية الكاملة للمعلومات المالية المتعلقة بالشركات، فالمستثمر يتحصل على بيانات مالية سطحية وعامة مقارنة بالبورصات

المتقدمة، إضافة إلى قصور الإعلام والصحافة المالية التي تقدم الأخبار والتقارير الاقتصادية والمالية<sup>1</sup>. بحيث يرجع ضعف الإفصاح والشفافية إلى<sup>2</sup>:

\* عدم توفر المعلومات بشكل مستمر وفوري؛

\* قصور في نوعية وكمية المعلومات المتوفرة؛

\* عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات بالنسبة لجميع المتعاملين.

بورصة الجزائر هي بورصة غير نشطة: بحيث تضم 5 مؤسسات مدرجة فقط، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

❖ عدم وضوح القوانين في البنية التشريعية للبورصة وقصورها وتشدها في الجوانب التالية<sup>3</sup>:

- القوانين المتعلقة بحماية حقوق المستثمرين والمتعاملين في البورصة؛

- القوانين المتعلقة بشروط دخول المستثمرين الأجانب في بورصة الجزائر؛

- القوانين المتعلقة بشروط قبول المؤسسات مع عدم فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- القوانين المتعلقة بتحويل توزيعات الأرباح والفوائد المتحصل عليها والناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

❖ ضعف الحوافز الجبائية: يتميز النظام الجبائي الجزائري بتعدد أنواع الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى، فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تعادل 63% من الأرباح الاجمالية، هذه النسبة تؤدي إلى تخفيض الأرباح الموزعة على المساهمين، إضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين. وعليه فإن كل هذه الضرائب تنقص من مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية<sup>4</sup>.

❖ السوق الموازية: تمثل السوق السوداء البديل الأمثل لاستثمار مدخرات الأفراد، كونها بعيدة عن مراقبة الدولة وبالتالي بعيدة عن الضرائب ما ينتج عوائد مرتفعة.

❖ التضخم: انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتدهور سعر الصرف نتيجة للارتفاع المستمر لمعدلات التضخم في الجزائر شجع على هروب رؤوس الأموال نحو الأسواق المالية المتقدمة ذات معدلات التضخم

<sup>1</sup> محمد براق والطاهر لطرش، ترويج الأوراق المالية وأثره في تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد3، الدراسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص77.

<sup>2</sup> بوكساني رشيد وأوكيل نسيم، مقومات تطوير بورصة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، العدد6، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2006، ص3.

<sup>3</sup> محمد براق، بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مداخلة ضمن المنتدى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة مقاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، يومي 23-24 أبريل 2013، ص10.

<sup>4</sup> براق محمد والطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص77.

المنخفضة، ما نتج عنه ضعف العوائد وبالتالي ضعف القوة الشرائية للمستثمرين ما أدى إلى نقص الطلب على الأوراق المالية.

لقد انعدم دخول القطاع الخاص في السوق المالي في ظل هيمنة القطاع العمومي، ما يؤدي إلى غياب المنافسة باعتبار أن أغلبية المؤسسات مملوكة إلى طرف واحد والمتمثل في الدولة.

لقد انخفض العائد الصافي على الأوراق المالية مقارنة مع أشكال الاستثمار الأخرى، فالأرباح الموزعة على المستثمرين لا تشجع على الإقبال المتزايد لاستثمار أموالهم في المحافظ، وغياب الثقة في ضوء عدم الإفصاح الكافي وعدم توفر المعلومات باستمرار وعدم شفافية البورصة<sup>1</sup>.

لقد محدودية عمل البورصة: زيادة على قلة الأدوات الاستثمارية المتداولة في بورصة الجزائر والتي تقتصر على التقليدية دون الارتقاء للتعامل بأدوات مالية حديثة مبتكرة إلى حد الآن (التعامل بالأسهم والسندات فقط): تقوم بورصة الجزائر بتنظيم حصتين للتداول فقط في الأسبوع، يومي الاثنين والأربعاء من الساعة التاسعة والنصف إلى غاية الساعة الحادي عشر بالنسبة للأوراق المالية، كما أن عملية التسوية تتم في اليوم الثالث بعد إنهاء كل جلسة (3+J)، هذا ما يعرقل السير الحسن للمعاملات، ذلك أن المستثمر يفضل اتمام العملية في أقرب وقت ممكن حتى يكون على استعداد للقيام بعمليات أخرى.

إضافة إلى ما سبق ذكره؛ تُفسر النتائج المتحصل عليها في دراستنا التطبيقية على أن المؤسسات المدرجة في البورصة بصفة خاصة والمؤسسات الجزائرية عامة تعتمد على محاسبة غير سليمة وغير نزيهة، بحيث أنها لا تطبق ما جاء في النظام المحاسبي المالي بحذافيره، ولا زالت في مضمون محاسبتها تعتمد على المخطط المحاسبي الوطني مع تغيير في أرقام الحسابات فقط. ما يعني بأن القوائم أو التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية موجهة بشكل أولي وأسامي للدولة وليس للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، مثل ما هي عليه المحاسبة الدولية. فلو كانت المؤسسات تطبق النظام المحاسبي المالي بحذافيره لكنا قد تحصلت على علاقة وقوة تفسيرية أعلى من التي تم الحصول عليها أعلاه والتي تعادل 6.23 %، لأن النظام المحاسبي المالي كما تم توضيحه في الجانب النظري من الدراسة الحالية يتوسط المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الوطني، حيث أن الأولى تطبيقها يوفر معلومات ذات علاقة وقوة تفسيرية عالية جدا\_ هذا ما وضحته الدراسات الأجنبية السابقة المعروضة في بداية البحث\_، أما المخطط المحاسبي الوطني فلا يوفر معلومات ملائمة أصلا، أو معلومات ذات علاقة تفسيرية جد منخفضة يمكن اهمالها مثل ما هو الحال عليه في النتيجة المتوصل إليها في دراستنا.

فلو رجعنا لمجموعة الدراسات الأجنبية السابقة المذكورة في بداية هذا البحث، التي طبقت نفس النموذج المعتمد عليه في الجزء الأول من دراستنا التطبيقية (نموذج Ohlson 1995)، حيث اخذت عينة من

<sup>1</sup> العربي غويبي و عادل مستوي، آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة بورصة الجزائر-، مجلة المناجر، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 01، الجزائر، 2014، ص 5.

مؤسسات الدول التي تتميز بالبورصات النشطة وذات الكفاءة، والمطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في محاسبتها، لوجدنا في نتائجها بأن هناك علاقة ارتباط طردية وقوية جدا وأثر ذو دلالة احصائية بين المؤشرات المالية EPS, BVS وبين سعر السهم pi، وبالتالي جودة هذه المؤشرات ما يعني ملاءمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية المعدة وفق IFRs/ias في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مع تفاوت نسبة الملاءمة من بلد الى آخر بسبب أمور أخرى، إلا أنها تبقى ملاءمة ويعتمد عليه المستثمر في اتخاذ القرارات المناسبة.

كما تظهر هنا مسؤولية مدقق الحسابات في الجزائر، الذي من المفروض أنه يراقب ويتحقق من مدى صدق وسلامة ونزاهة القوائم المالية، ومدى اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي والمصادقة عليها على هذا الأساس.

### المبحث الثالث: إختبار مدى جودة القوائم المالية وأثرها على تقييم الأداء المالي

في هذه المرحلة من البحث؛ سوف تتم محاولة قياس مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح للحكم على مدى صدق وجودة قوائمها المالية، واختبار أثر ذلك على مؤشر ربحية السهم EPS ومؤشر المردودية المالية RF.

#### 1. استخدام نموذج "Modified Jones Model"

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من النماذج تستخدم لكشف مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها، ومنها النماذج التالية:

- نموذج « Healy , 1985 »؛

- نموذج « De Angelo, 1986 »؛

- نموذج « Jones, 1991 »؛

-النموذج الصناعي « Industry Model, 1991 »؛

- نموذج « Modified Jones Model, 1995 »؛

- نموذج « Ress, Gill And Gore, 1996 »؛

- نموذج «Kothari, Leone End Wasley, 2005 »؛

- نموذج « Raman And Shahrur, 2008 ».

نظرا لتعدد النماذج واختلافها؛ حاول عدد من الباحثون ومن بينهم (Dechow patricia et all, 1995)<sup>1</sup> و(أمينة فداوي، 2013)<sup>2</sup> المفاضلة بين النماذج السابقة، حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أن نموذج جونز المعدل سنة 1995 « Modified Jones Model, 1995 » هو أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه في تقدير قيمة المستحقات الاختيارية لكشف ممارسات إدارة الأرباح، لأنه يوفر تقديرات أكثر فعالية وموثوقية من تقديرات النماذج الأخرى.

<sup>1</sup> Patricia M, Dechow & All, **DETECTING EARNING MANAGEMENT**, The Accounting Review, Harvard University, Vol 70, No 2, 1995, Pp 193-225.

<sup>2</sup> أمينة فداوي، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2013، ص 115-138.

وبناءً على ذلك؛ سوف يتم من خلال دراستنا تطبيق نموذج جونز المعدل سنة 1995 من طرف Dechow et all، من أجل قياس مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها خلال فترة 2015-2018، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

### 1.1 حساب المستحقات الكلية:

حيث يمكن حساب المستحقات الكلية بواسطة مدخلين مختلفين: إما مدخل التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية (العملياتية)، أو مدخل الميزانية. في حين يرى كل من Bartov And Ferdinand أنه عند حساب المستحقات الكلية يفضل استخدام منهج التدفقات النقدية لأن استخدام منهج الميزانية العامة يمكن أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب المستحقات الكلية<sup>1</sup>.

وعليه؛ يتم الاعتماد في دراستنا على منهج التدفقات النقدية لحساب المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2018، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{TAC}_{i,t} = \text{NI}_{i,t} - \text{CFO}_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

بحيث:

$\text{TAC}_{i,t}$ : تمثل المستحقات الكلية للمؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ ؛

$\text{NI}_{i,t}$ : تمثل صافي الدخل للمؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ ؛

$\text{CFO}_{i,t}$ : تمثل التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ .

وبالإطلاع على قائمتي الدخل والتدفقات النقدية لكل مؤسسة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة؛ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> عادل خالدي وموسى سعداوي، استخدام نموذج جونز المعدل في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد10، الجزء 1، الجزائر، 2017، ص91.

جدول رقم 16: المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018

المستحقات الكلية TAC	التدفقات التشغيلية CFO	النتيجة الصافية RN	السنوات	المؤسسات
1047757073,00	3405814783,00	4453571856,00	2015	مجمع بيوفارم
1960194789,00	3591898000,00	5552092789,00	2016	
4843341964,00	1655326000,00	6498667964,00	2017	
3885000000,00	3640000000,00	7525000000,00	2018	
387769700,59	756048290,30	1143817990,89	2015	مجمع صيدال
735021671,80	774139933,26	1509161605,06	2016	
-117844923,51	1494140571,39	1376295647,88	2017	
2424460559,94	-1250246168,96	1174214390,98	2018	
-566182343,62	1175516116,84	609333773,22	2015	سلسلة الأوراسي
-786758428,82	1118632420,61	331873991,79	2016	
-773421243,12	1322609237,99	549187994,87	2017	
-566866207,85	1006477391,28	439611183,43	2018	
37005506,00	151979689,00	188985195,00	2015	مجمع رويبة
-425705933,00	556381371,00	130675438,00	2016	
-1052960943,00	350350693,00	-702610250,00	2017	
-784739989,00	509704023,00	-275035966,00	2018	
-5248588433,91	8456359921,30	3207771487,39	2015	شركة الاسمنت عين الكبيرة
-4447120712,71	7462084332,01	3014963619,30	2016	
-4887641064,16	12299768640,01	7412127575,85	2017	
-8915253039,24	17443875343,50	8528622304,26	2018	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة

تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لعدم إمكانية الحصول على قيمة التدفقات النقدية التشغيلية لمجمع صيدال، نتيجة عدم الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية؛ قمنا بحساب هذه القيمة وفق منهج الميزانية كبديل للقياس، وذلك باستخدام الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CASH_{i,t} - \Delta CI_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - \Delta DEP_{i,t}$$

حيث:

$TACC_{i,t}$  = المستحقات الكلية للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$CA_{i,t}$  = التغير في الأصول المتداولة للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$CASH_{i,t}$  = التغير في النقدية وما يعادلها في المؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$CI_{i,t}$  = التغير في الالتزامات المتداولة للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$DCL_{i,t}$  = التغير في الديون المستحقة والمدرجة في الالتزامات المتداولة للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ ؛

$DEP_{i,t}$  = إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

## 2.1 تقدير المستحقات غير الاختيارية

لتقدير المستحقات غير الاختيارية؛ قمنا بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا، وذلك وفقا لنموذج جونز المعدل 1995 كما يلي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_0 + a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + a_3(PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$ : المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  في السنة  $t$ ؛

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة  $i$  خلال السنة السابقة  $t-1$ ؛

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات الشركة  $i$  بين السنتين  $t$  و  $t-1$ ؛

<sup>1</sup> بربش خالد، ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020، ص115.

$\Delta REC, i, t$ : التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة  $i$  خلال السنتين  $t$  و  $t-1$ ؛

$PPE, i, t$ : إجمالي العقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة  $i$  في السنة  $t$ ؛

$\mathcal{E}, i, t$ : الخطأ العشوائي أو البواقي وتعبر عن المستحقات الاختيارية؛

$A1, a2, a3$ : معاملات الميل.

يجب التنبيه، إلى أنه تم قسمة جميع عناصر المعادلة على إجمالي الأصول للسنة  $t-1$  وذلك لاستبعاد تأثير حجم الشركة عند قياس المستحقات، والقضاء على مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي<sup>1</sup>.

وبالرجوع إلى القوائم المالية للشركات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018؛ حصلنا على 20 معادلة انحدر متعدد لكلا من السنوات الأربع 2015، 2016، 2017، 2018، لكل سنة على حدا، كما هو موضح في الجداول الآتية:

جدول رقم 17: معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2015

$PPE, i, t / A, i, t-1$	$[(\Delta REV, i, t - \Delta REC, i, t) / A, i, t-1]$	$1 / A, i, t-1$	$TAC, i, t / A, i, t-1$	المؤسسات
0,111900405	0,019325189	3,06585E-11	0,032122709	BIOPHARM
0,411416029	-0,005662576	3,16579E-11	0,01227597	SAIDAL
0,685854266	-0,097335132	8,31392E-11	-0,04707192	AURASSI
0,727454724	0,026615877	1,38703E-10	0,005132757	ROUIBA
1,278712609	0,007684722	4,26622E-11	-0,223916491	SCAEK

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2015 للمؤسسات محل الدراسة

جدول رقم (18): معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2016

$PPE, i, t / A, i, t-1$	$[(\Delta REV, i, t - \Delta REC, i, t) / A, i, t-1]$	$1 / A, i, t-1$	$TAC, i, t / A, i, t-1$	المؤسسات
0,098864648	0,121700076	2,61809E-11	0,051319634	BIOPHARM
0,711377727	0,012058303	2,86353E-11	0,021047585	SAIDAL
0,684641424	-0,01306268	8,31755E-11	-0,06543906	AURASSI
0,68186748	-0,05688536	1,19901E-10	-0,051042624	ROUIBA
1,055050114	0,009277442	2,60406E-11	-0,115805695	SCAEK

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2016 للمؤسسات محل الدراسة

<sup>1</sup> اسماعيل قزال وآخرون، قياس اتجاه ممارسات ادارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، عدد 4، مجلد 5، ورقلة، الجزائر، 2019، ص151.

جدول رقم (19): معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2017

المؤسسات	TAC <sub>i,t</sub> / A <sub>i,t-1</sub>	1/ A <sub>i,t-1</sub>	[( Δ REV <sub>i,t</sub> - Δ REC <sub>i,t</sub> ) / A <sub>i,t-1</sub> ]	PPE <sub>i,t</sub> / A <sub>i,t-1</sub>
BIOPHARM	0,120315989	2,48415E-11	0,000999421	0,102337792
SAIDAL	-0,002540279	2,15561E-11	0,010591674	0,588031228
AURASSI	-0,065933229	8,52488E-11	0,009034724	0,688879055
ROUIBA	-0,11346082	1,07754E-10	-0,187344716	0,574037457
SCAEK	-0,099129413	2,02816E-11	0,174902535	0,831858477

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2017 للمؤسسات محل الدراسة

جدول رقم (20): معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة لسنة 2018

المؤسسات	TAC <sub>i,t</sub> / A <sub>i,t-1</sub>	1/ A <sub>i,t-1</sub>	[( Δ REV <sub>i,t</sub> - Δ REC <sub>i,t</sub> ) / A <sub>i,t-1</sub> ]	PPE <sub>i,t</sub> / A <sub>i,t-1</sub>
BIOPHARM	0,079949787	2,05791E-11	0,027843517	0,108369518
SAIDAL	0,05017619	2,06958E-11	-0,009049276	0,40234028
AURASSI	-0,048945454	8,63439E-11	0,029282754	0,714666181
ROUIBA	-0,09025432	1,15012E-10	-0,037681482	0,732779204
SCAEK	-0,174702858	1,9596E-11	0,02529431	0,77649171

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018 للمؤسسات محل الدراسة

بعد معالجة البيانات المتحصل عليها في الجداول أعلاه احصائيا؛ تم تقدير معالم نموذج الانحدار  $a_1$ ,  $a_2$ ,  $a_3$  لكل سنة (انظر الملاحق 09.08.07، 10). وباستخدام هذه المعاملات السنوية المقدرة قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات محل الدراسة في كل سنة على حدا، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1(1/ A_{i,t-1}) + a_2[( \Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t} ) / A_{i,t-1}] + a_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$ : المستحقات غير الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة  $i$  خلال السنة  $t$ .

3.1 تقدير المستحقات الاختيارية:

تمثل المستحقات الكلية كل من المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، وبعد حساب المستحقات الكلية وتقدير غير الاختيارية؛ فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية وغير الاختيارية خلال فترة معينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

$DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$  : تمثل المستحقات الاختيارية إلى إجمالي أصول الشركة  $i$  في السنة  $t$ .

بعد حساب المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015-2018؛ تأتي مرحلة تصنيف المؤسسات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة أرباحها، وذلك عن طريق تحديد القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل الشركات خلال سنوات الدراسة ومتوسط هذه القيمة. فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط؛ فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال تلك السنة وتُعطى درجة (1) كمتغير وهمي، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط؛ فتُعطى درجة (0) كمتغير وهمي للدلالة على أن المؤسسة لم تمارس إدارة الأرباح في تلك السنة.

وبالرجوع إلى القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015 - 2018؛ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (21): المستحقات الاختيارية وممارسات ادارة الأرباح للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2018-2015

إدارة الأرباح	متوسط المستحقات الاختيارية المطلقة	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	السنة	المؤسسة
0	746011147,66	699889791,46	-699889791,46	1747646864,46	2015	BIORHARM
0		49073406,69	49073406,69	1911121382,31	2016	
0		4593084,94	4593084,94	4838748879,06	2017	
1		2230488307,54	-2230488307,54	6115488307,54	2018	
0	1146745149,33	969887786,96	969887786,96	-582118086,37	2015	SAIDAL
0		8611729,41	-8611729,41	743633401,21	2016	
0		20595645,56	-20595645,56	-97249277,95	2017	
1		3587885435,41	3587885435,41	-1163424876,41	2018	
0	162544325,85	68525450,79	-68525450,79	-497656892,83	2015	AURASSI
0		96150021,92	-96150021,92	-690608406,90	2016	
0		601695,57	-6016095,57	-767405147,55	2017	
1		484900135,11	484900135,11	-1051766342,96	2018	
0	27101553,20	23340069,50	23340069,50	13665436,50	2015	ROUIBA
1		40642224,56	40642224,56	-466348157,56	2016	
0		3539859,22	3539859,22	-1056500802,22	2017	
1		40884059,50	40884059,50	-825624048,50	2018	
0	2403786455,78	159090923,61	-159090923,61	-5089497510,30	2015	SCAEK
0		80109360,40	80109360,40	-4527230073,11	2016	
1		4377360922,06	-4377360922,06	-510280142,10	2017	
1		4998584617,05	-4998584617,05	-3916668422,19	2018	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة

بعد تطبيق نموذج جونز المعدل 1995 على المؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2018، بهدف الكشف عن مدى ممارسة هذه الأخيرة لإدارة أرباحها عن طريق تقدير المستحقات الاختيارية؛ يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، بأن جميع الشركات محل الدراسة تمارس إدارة أرباحها من خلال استخدام المستحقات الاختيارية وذلك خلال سنوات متفاوتة. بحيث:

سنة 2015: من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه، اتضح بأن سنة 2015 هي سنة خالية من ممارسات ادارة الأرباح، حيث أنه لم تقم أي مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة بممارسة ادارة أرباحها، لأن القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في نفس السنة كانت أقل من متوسط هذه القيمة، وذلك لجميع

المؤسسات. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة لم تمارس ادارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية خلال سنة 2015؛

سنة 2016: يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن المؤسسات محل الدراسة لم تمارس ادارة الأرباح باستثناء شركة روية، التي عرفت ارتفاع للقيمة المطلقة لمستحقاتها الاختيارية خلال سنة 2016 عن متوسطها خلال سنوات الدراسة، ما يدل على ممارسة هذه المؤسسة لادارة أرباحها من خلال المستحقات الاختيارية؛

سنة 2017: نلاحظ من خلال النتائج أعلاه بأن شركة الاسمنت لعين الكبيرة استفردت بممارسة إدارة أرباحها في حين لم تقم المؤسسات الأخرى بذلك؛

سنة 2018: نلاحظ من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه؛ أن جميع المؤسسات محل الدراسة اشتركت خلال هذه السنة في ممارسة إدارة أرباحها، إذ شهدت كل المؤسسات خلال سنة 2018 ارتفاعاً في قيمة مستحقاتها المطلقة بالمقارنة مع متوسطها، ما يدل على ممارسة هذه الأخيرة لادارة أرباحها من خلال المستحقات الاختيارية.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن المؤسسات محل الدراسة اشتركت في سنتين 2015 و2018، أين انعدمت ممارسات ادارة الأرباح في سنة 2015، في حين شهدت سنة 2018 اشتراك جميع المؤسسات في إدارة أرباحها باستخدام المستحقات الاختيارية. ويمكن عرض الجدول التالي لتوضيح تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (22): التكرارات والنسب المئوية للشركات محل الدراسة الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

المجموع		إدارة الأرباح				السنة
		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100%	20	100%	20	0%	0	2015
100%	20	95%	19	5%	1	2016
100%	20	95%	19	5%	1	2017
100%	20	75%	15	25%	5	2018

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنّ هناك تباينا بين الشركات محل الدراسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح على مدى فترة الدراسة، بحيث ظهرت عدم ممارسة كل الشركات لإدارة أرباحها في سنة 2015، في حين مارست كل الشركات محل الدراسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية سنة 2018. حيث عرفت المؤسسات محل الدراسة ارتفاعا ملاحظا في ممارسة إدارة الأرباح خلال سنة 2015، 2016، 2017، 2018، أين أظهرت سنة 2015 عدم وجود تكرار ما يترجم نسبة 0%، ثم ارتفعت عدد التكرارات خلال سنتي 2016 و 2017 إلى تكرار واحد ما نسبته 5 %، في حين أظهرت سنة 2018 أعلى تكرار والذي بلغ 5 مشاهدات بنسبة 25 %. وقد يرجع سبب ممارسة كل الشركات لإدارة أرباحها خلال سنة 2018 إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، نذكر على رأسها الانخفاض الملاحظ الذي شهدته أسعار النفط في الجزائر ما أدى بالمؤسسات الى استغلال الوضع في ممارسة إدارة أرباحها أكثر من السنوات السابقة لسنة 2018.

#### 4.1 اختبار معنوية ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة أرباحها خلال الفترة 2015-2018:

بعد أن أظهرت النتائج أعلاه وجود ممارسات إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، لا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات، وذلك بإجراء اختبار ثنائي الحد «Binomial Test» للفرضية الثانية، بحيث تتم صياغتها بالشكل الآتي:

- الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الجزائرية بإدارة الأرباح خلال فترة 2015-2018.
- الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الجزائرية بإدارة الأرباح خلال فترة 2015-2018.

بحيث ومن خلال اختبار ثنائي الحد يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح، والتي أعطي لها متغيرين وهميين (0,1) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5، فكانت نتائج الاختبار المتوصل إليها كما يأتي:

#### جدول رقم (23): يوضح نتائج اختبار ثنائي الحد Binominal Test لممارسة إدارة الأرباح

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	مستوى المعنوية
المجموعة الأولى	7	35 %	0,5	0,263
المجموعة الثانية	13	65 %		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS 23 (انظر الملحق رقم 11)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بما نسبته 35 % وذلك بعدد مشاهدات قدره 7 من أصل 20 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 65 % بعدد مشاهدات بلغ 13 مشاهدة من أصل 20 مشاهدة. ونظرا لمزايا اختبار ثنائي الحد من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية والتي قدرت ب 0.263 أكبر من 0.05، وتشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم الممارسة والقيمة المعنوية (Sig) تُؤيد الدلالة الاحصائية لهذه النتيجة.

وعليه؛ فنقوم برفض الفرضية البديلة، وقبول الفرضية العدمية، أي أنه: لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام المؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بإدارة الأرباح خلال فترة 2015-2018.

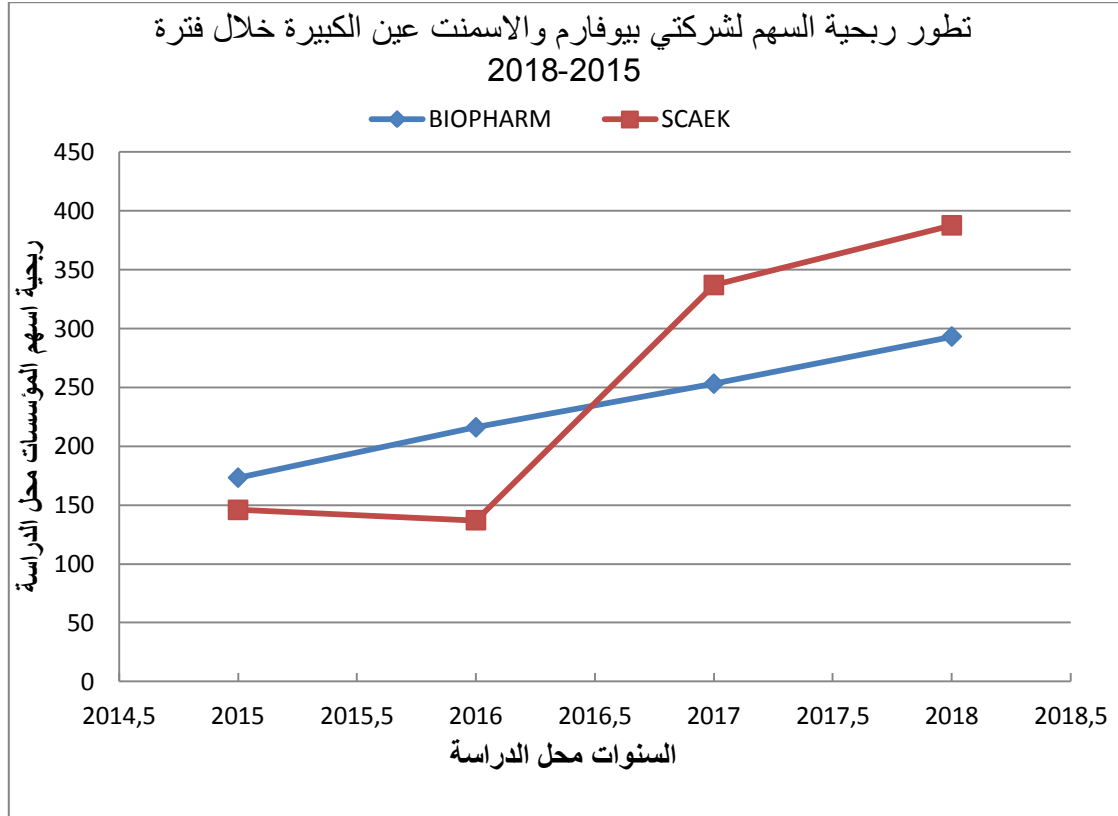
## 2. عرض وتحليل نتائج مؤشر الربحية واختبار الفرضية الثالثة:

من أجل محاولة الإجابة على الفرضية الثالثة للدراسة، قمنا بإتباع الخطوات التالية:

### 1.2 عرض وتحليل بيانات مؤشر ربحية السهم:

اعتمادا على القوائم المالية لشركتي بيوفارم المدرجة في بورصة الجزائر وشركة الاسمنت بعين الكبيرة لأربعة سنوات متتالية 2015-2018، تم جمع البيانات الخاصة بمتغير ربحية السهم EPS لكل شركة خلال فترة 2015-2018، حيث يتم عرض البيانات المتحصل عليها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): تطور ربحية السهم لشركتي بيوفارم والاسمنت عين الكبيرة خلال فترة 2015-2018



يتضح من خلال الشكل أعلاه: أنّ مؤشر ربحية أسهم شركة بيوفارم يتزايد مع مرور الزمن، حيث حقق أدنى ربحية في سنة 2015 تقدر بـ 173.21 دج/للسهم ثم ارتفعت إلى 216 دج في السنة الموالية، وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت ذروتها سنة 2018 بربحية سهم قدرها 293.16 دج/للسهم. في حين عرفت مؤسسة الاسمنت بعين الكبيرة انخفاضا في ربحية أسهمها في سنة 2016 لترتفع في السنة الموالية لها ارتفاعا ملاحظا حيث أصبحت تعادل قيمة 336.92 دج/السهم وواصلت الارتفاع في سنة 2018 بربحية قدرها 387.67 دج/السهم، حيث تجاوزت ربحية أسهم مؤسسة بيوفارم خلال فترة 2017-2018 تجاوزا ملحوظا، رغم ثبات عدد أسهم الشركتين في فترة الدراسة، فارتفع ربحية مؤسسة SCAEK يرجع إلى ارتفاع نتيجتها الصافية خلال فترة 2017-2018 وقد يكون ذلك نتيجة ترشح مؤسسة SCAEK في هذه الفترة إلى دخول بورصة الجزائر.

## 2.2 عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضية الثالثة

بعد جمع البيانات اللازمة وتحليلها؛ تأتي بعدها مرحلة تفريغ هذه البيانات من أجل الحصول على النتائج وتحليلها بهدف اختبار مدى صحة الفرضية الثالثة، وذلك بالاستعانة بمجموعة من البرامج الإحصائية من أجل إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة.

حيث يتم في هذا العنصر من الدراسة؛ قياس أثر جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح على مؤشر ربحية سهم المؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018، وذلك من خلال تطبيق نموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$EPS_{i,t} = B0 + B1 * EM_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث تمثل:

$EPS_{i,t}$ : ربحية سهم المؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ ؛

$EM_{i,t}$ : ممارسة إدارة الأرباح للمؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ ؛

$b0$ : المعامل الثابت؛

$b1$ : معامل ميل المتغير المفسر؛

$\varepsilon_{i,t}$ : الخطأ العشوائي أو البواقي.

من أجل تقدير معاملات معادلات الانحدار التي تم الحصول عليها (20 معادلة انحدار)؛ يتم تفريغ البيانات المتحصل عليها في شكل PANEL DATA في البرنامج الاحصائي EVIEWS 9، ونقوم باستخراج النتائج في شكل النماذج التالية: نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، حيث أن كل نموذج يرتبط أساسا بالافتراضات التي نضعها حول المعلمات. ليتم بعدها المفاضلة بين النماذج الثلاث باستخدام مجموعة من الاختبارات اعتمادا على برنامج EVIEWS 9، حيث أن كل اختبار لديه فرضية صفرية وأخرى بديلة، كما تم التطرق إليه بالتفصيل سابقا.

**الحالة الأولى: تقدير المعلمات وفق نموذج الانحدار التجميعي PRM**

كما تم التطرق إليه سابقا، يقوم PRM على افتراض أن الأثر الفردي  $B0$  ثابت عبر الزمن  $t$ ، وخاص بكل وحدة مقطعية  $i$ . أي يتم اهمال أثر التغير في الزمن وأثر التغير في المؤسسات. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول التالي:

$$EPS_{i,t} = B0 + B1 * EM_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$$i=1,2,\dots,N ; t=1,2,\dots,T.$$

جدول رقم (24): نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الانحدار التجميعي

PRM (نموذج الانحدار

البسيط لمؤشر Eps)

Cross-section fixed effects test equation:

Dependent Variable : ?EPS

Method : Panel Least Squares

Date : 06/17/20 Time : 18 :34

Sample : 2015 2018

Included observations : 4

Cross-sections included : 5

Total pool (balanced) observations : 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	116.6162	33.02832	3.530793	0.0024
?EM	53.58956	55.82805	0.959904	0.3498
R-squared	0.048697	Mean dependent var		135.3725
Adjusted R-squared	-0.004153	S.D. dependent var		118.8388
S.E. of regression	119.0853	Akaike info criterion		12.49220
Sum squared resid	255263.5	Schwarz criterion		12.59177
Log likelihood	-122.9220	Hannan-Quinn criter.		12.51163
F-statistic	0.921415	Durbin-Watson stat		0.238307
Prob(F-statistic)	0.349821			

من خلال النموذج الأول: تأثير المتغير المفسر (EM) على المتغير التابع (EPS) هو تأثير طردي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام: المتغير المفسر يفسر لنا 4.87% فقط من التباين في المتغير التابع، أما الباقي من النسبة ما قيمته  $\epsilon_{i,t} = 95.13\%$  فيعود تفسيرها إلى متغيرات أخرى.

الحالة الثانية: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM

يقوم FEM على افتراض أن الأثر الفردي BO ثابت عبر الزمن t، لكن متغير من وحدة إلى أخرى، أي تم إهمال أثر التغير في الزمن دون إهمال أثر التغير من مؤسسة إلى أخرى. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

جدول رقم (25): نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة

FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)

Dependent Variable: ?EPS  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 06/17/20 Time: 18:32  
Sample: 2015 2018  
Included observations: 4  
Cross-sections included: 5  
Total pool (balanced) observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	112.1416	16.53268	6.783024	0.0000
?EM	66.37412	28.56412	2.323689	0.0357
Fixed Effects (Cross)				
SAI--C	1.352412			
AUR--C	-48.31759			
ROUI--C	-164.7011			
BIO--C	105.1349			
SCAEK--C	106.5314			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.819079	Mean dependent var		135.3725
Adjusted R-squared	0.754465	S.D. dependent var		118.8388
S.E. of regression	58.88644	Akaike info criterion		11.23242
Sum squared resid	48546.57	Schwarz criterion		11.53114
Log likelihood	-106.3242	Hannan-Quinn criter.		11.29074
F-statistic	12.67638	Durbin-Watson stat		1.303602
Prob(F-statistic)	0.000087			

من خلال النموذج العام: تأثير المتغير المفسر (EM) على المتغير التابع (EPS) هو تأثير غير دال إحصائياً. حيث يتم إجراء اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM. والذي يقوم على الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$ : مقدرات صيغة الانحدار التجميعي هي الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$ : مقدرات صيغة الآثار الثابتة هي الأفضل.

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%، أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة، ثم نمر إلى الحالة الثالثة لتقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية وإجراء مفاضلة بين النموذجين الثابت والعشوائي وفق اختبار Husman-Test.

وبالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS تم التحصل على جدول اختبار فيشر F. TEST كما يأتي:

الجدول رقم (26): اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: Untitled  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	14.903408	(4,14)	0.0001
Cross-section Chi-square	33.195458	4	0.0000

من خلال الجدول: نقبل الفرضية البديلة أي: النموذج الثابت أفضل من النموذج التجميعي.

الحالة الثالثة: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM

يقوم REM على افتراض أن الأثر الفردي  $B0$  ليس ثابت عبر الزمن  $t$ ، وليس ثابت كذلك من وحدة إلى أخرى، أي أن  $B0$  في هذا النموذج قد يتغير عبر الوحدات  $i$  وعبر الزمن  $t$ . وبإدخال البيانات الزمنية -المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في برنامج 9 EVIEWS، تم التحصل على الجدول الآتي:

جدول رقم (27): نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في حالة تقدير المعلمات وفق الآثار العشوائية REM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)

Dependent Variable : ?EPS  
 Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)  
 Date : 06/17/20 Time : 18 :33  
 Sample : 2015 2018  
 Included observations : 4  
 Cross-sections included : 5  
 Total pool (balanced) observations : 20  
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	112.3946	58.04541	1.936323	0.0687
?EM	65.65105	28.51081	2.302672	0.0334
Random Effects (Cross)				
SAI—C	1.212225			
AUR—C	-45.82394			
ROUI—C	-155.8649			
BIO—C	99.49150			
SCAEK—C	100.9851			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			124.4249	0.8170
Idiosyncratic random			58.88644	0.1830
Weighted Statistics				
R-squared	0.235929	Mean dependent var		31.17290
Adjusted R-squared	0.193481	S.D. dependent var		64.04422
S.E. of regression	57.51583	Sum squared resid		59545.27
F-statistic	5.558020	Durbin-Watson stat		1.059199
Prob(F-statistic)	0.029917			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.046230	Mean dependent var		135.3725
Sum squared resid	255925.5	Durbin-Watson stat		0.246440

في النموذج العام: المتغير المفسر يفسر 23.59% من التباين في المتغير التابع، وما نسبته 76.41% يعود تفسيره إلى متغيرات أخرى.

نقوم بالمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي باعتماد اختبار HUSMAN-TEST، الذي يقوم على الافتراضات التالية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$  مقدرات صيغة الآثار العشوائية هي الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$  مقدرات صيغة الآثار الثابتة هي الأفضل.

إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%؛ يتم قبول الفرضية الصفرية. أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية التي مضمونها أنّ مقدرات REM هي الأنسب.

اعتمادا على برنامج EViews 9 تم التحصل على جدول اختبار HAUSMAN. TEST كما يأتي:

جدول رقم (28): نتائج اختبار HAUSMAN. TEST (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر Eps)

Correlated Random Effects - Hausman Test

Pool: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.171836	1	0.6785

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
?EM	66.374118	65.651050	3.042601	0.6785

بما أن مستوى الدلالة يعادل  $\text{sig} = 0.6785$  أكبر من مستوى المعنوية 0.05، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، أي أن مقدرات صيغة الآثار العشوائية هي الأفضل، ويتم الاعتماد على نتائجه في اختبار فرضية الدراسة.

اختبار الفرضية الثالثة:

من أجل اختبار صحة الفرضية الثالثة، والتي تهدف إلى دراسة أثر جودة القوائم المالية من حيث ممارسة ادارة الأرباح على مؤشر ربحية سهم الشركات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018، تم صياغة الفرضيتين العدمية والبديلة كالآتي:

الفرضية العدمية ( $H_0$ ): لا يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على ربحية أسهم الشركات محل الدراسة:

الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على ربحية أسهم الشركات محل الدراسة.

من خلال النموذج العشوائي الذي تم قبوله (انظر جدول رقم 27) تم الحصول على النتائج التالية:

■ معامل الارتباط  $R = \sqrt{R^2}$ : يدل على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المفسر والمتغير التابع بمعامل قدره 0,4857، وحسب الجدول رقم (03) فالقيمة تقع في حدود المجال (0,4 : 0,59)، وعليه فالارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح EM ومؤشر EPS متوسط:

■ معامل التحديد  $R \text{ squared} = 0,2359$  (القوة التفسيرية): ويعني أن النموذج يفسر 23,59 % من الاختلافات في قيم المتغير التابع EPS. بمعنى أن ممارسة ادارة الأرباح EM تساهم بـ 23,59 % في تفسير ربحية السهم والباقي من النسبة أي ما يعادل 76,41 % تفسره متغيرات أخرى.

■ معامل ميل المتغير المفسر: نلاحظ من خلال جدول نموذج الاختبار العشوائي رقم (27) أنّ قيمة ميل المتغير المستقل EM كانت موجبة وقدرها 65.6510، ويمكن تفسير ذلك أنه كلما مارست المؤسسات إدارة الأرباح بدرجة واحدة كلما أدى ذلك الى ارتفاع معدل العائد على السهم (ربحية السهم) بما يعادل 65.6510 درجة.

■ مستوى المعنوية prob: من خلال النموذج العشوائي نلاحظ أنّ مستوى دلالة المتغير المفسر أقل من 0,05 (0,0334 للمتغير eps) كما أن مستوى دلالة النموذج الكلي تعادل 0,02991 وهي أيضا تقل عن مستوى المعنوية 0,05. ما يعني أنّ تأثير المتغير المفسر EM على المتغير التابع EPS هو تأثير طردي ودال إحصائيا (مستوى الدلالة أقل من 0,05). ويمكن تفسير ذلك؛ أنّ المؤسسات تقوم بممارسة ادارة الأرباح حتى ترفع في مؤشر ربحية السهم بنسبة 23.59 %.

وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على ربحية أسهم الشركات محل الدراسة".

### 3. عرض وتحليل نتائج مؤشر المردودية المالية واختبار الفرضية الرابعة:

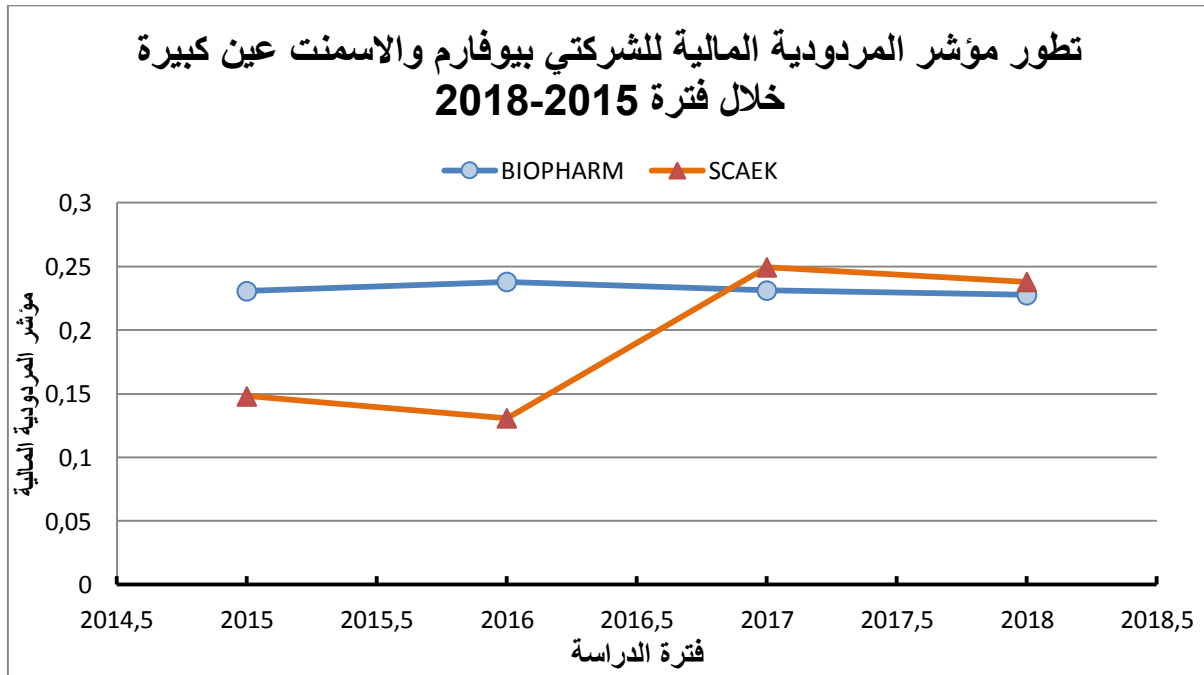
من أجل محاولة الإجابة على الفرضية الرابعة للدراسة، قمنا بإتباع الخطوات التالية:

#### 1.3 عرض وتحليل بيانات مؤشر المردودية المالية:

اعتمادا على القوائم المالية لشركتي بيوفارم المدرجة في بورصة الجزائر وشركة الاسمنت بعين الكبيرة وذلك خلال أربعة سنوات متتالية 2015-2018، تم جمع البيانات الخاصة بمتغير مؤشر المردودية المالية (RF) لكل شركة خلال فترة 2015-2018، حيث يتم عرض البيانات المتحصل عليها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(09): تطور مؤشر المردودية المالية للشركتي بيوفارم والاسمنت عين كبيرة خلال فترة

2018-2015



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنّ المردودية المالية لمجمع بيوفارم عرفت استقرارا ملاحظا، وذلك خلال فترة الدراسة 2015-2018، بحيث ثبت معدل المردودية عند 0.23%. أما بالنسبة لمؤسسة الاسمنت SCAEK؛ فشهدت تذبذبا ملاحظا خلال فترة الدراسة، حيث انخفض معدل المردودية المالية من سنة 2015 إلى سنة 2016 إذ عادل 0.1481% وأصبح خلال السنة الموالية 0.1309%، ثم ارتفع خلال 2017 إلى قيمة 0.2495 لينخفض مجددا إلى 0.238 في سنة 2018. في حين أن معدل مردوديتها المالية قدر ب 0.1916%، وهو يقل عن معدل المردودية المالية لمجمع بيوفارم.

### 2.3 عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضية الرابعة

بعد جمع البيانات اللازمة وتحليلها؛ تأتي بعدها مرحلة تفرغ هذه البيانات من أجل الحصول على النتائج وتحليلها بهدف اختبار مدى صحة الفرضية الرابعة، وذلك بالاستعانة بمجموعة من البرامج الإحصائية من أجل اجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة.

حيث يتم في هذا العنصر؛ قياس أثر جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح على مؤشر المردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018، وذلك من خلال تطبيق نموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$RF_{i,t} = B0 + B1 * EM_{i,t} + \epsilon_{i,t} \quad I=1, 2, \dots, N ; t=1, 2, \dots, T.$$

بحيث تمثل:

$RF_{i,t}$ : المردودية المالية للمؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ ؛

$EM_{i,t}$ : ممارسة إدارة الأرباح للمؤسسة  $i$  خلال السنة  $t$ ؛

$b0$ : المعامل الثابت؛

$b1$ : معامل ميل المتغير المفسر؛

$\epsilon_{i,t}$ : الخطأ العشوائي أو البواقي.

بالرجوع الى القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، تم الحصول على 20 معادلة انحدار خطي بسيط، ومن أجل تقدير معاملات معادلات الانحدار المتحصل عليها؛ يتم تفرغ بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA في البرنامج الاحصائي EVIEWS 9، الذي يعطينا النتائج في شكل ثلاث نماذج: نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، في حين أن كل نموذج يعرض بطبيعة الحال نتائج مختلفة عن النموذج الآخر، بسبب اختلاف الافتراضات حول المعلمات. ليتم بعدها المقاضلة بين النماذج الثلاث باستخدام اختباري FISHER-TEST و HUSMAN-TEST اعتمادا على برنامج EVIEWS 9، حيث أن كل اختبار لديه فرضية صفرية وأخرى بديلة، كما تم عرضه بالتفصيل سابقا.

الحالة الأولى: تقدير المعلمات وفق نموذج الانحدار التجميعي PRM

يقوم PRM على افتراض أن الأثر الفردي  $B0$  ثابت عبر الزمن  $t$ ، وخاص بكل وحدة مقطعية  $i$ . أي يتم اهمال أثر التغير في الزمن وأثر التغير في المؤسسات. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2012-2018 في برنامج EVIEWS 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

$$RF_{i,t} = B0 + B1 * EM_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad I=1,2,\dots,N ; t=1,2,\dots,T.$$

الجدول رقم(29): نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق الانحدار التجميعي PRM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)

Cross-section fixed effects test equation:

Dependent Variable: ?RF

Method: Panel Least Squares

Date: 06/17/20 Time: 18:59

Sample: 2015 2018

Included observations: 4

Cross-sections included: 5

Total pool (balanced) observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.079569	0.047944	1.659645	0.1143
?EM	0.037231	0.081039	0.459416	0.6514
R-squared	0.011590	Mean dependent var		0.092600
Adjusted R-squared	-0.043322	S.D. dependent var		0.169236
S.E. of regression	0.172863	Akaike info criterion		-0.577998
Sum squared resid	0.537868	Schwarz criterion		-0.478425
Log likelihood	7.779977	Hannan-Quinn criter.		-0.558560
F-statistic	0.211063	Durbin-Watson stat		1.041465
Prob(F-statistic)	0.651435			

من خلال النموذج الأول: تأثير المتغير المفسر (EM) على المتغير التابع (RF) هو تأثير طردي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05).

في النموذج العام: المتغير المفسر يفسر لنا 1.15 % فقط من التباين في المتغير التابع، أما الباقي من النسبة  $\varepsilon_{i,t}$  ما قيمته 98.85 % فيعود تفسيرها إلى متغيرات أخرى.

الحالة الثانية: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار الثابتة FEM

يقوم FEM على افتراض أن الأثر الفردي B0 ثابت عبر الزمن t، لكن متغير من وحدة إلى أخرى، أي تم إهمال أثر التغير في الزمن دون إهمال أثر التغير من مؤسسة إلى أخرى. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في برنامج EViews 9، تم الحصول على الجدول الآتي:

الجدول رقم (30): نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار

الثابتة FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)

Dependent Variable: ?RF  
Method: Pooled Least Squares  
Date: 06/17/20 Time: 18:56  
Sample: 2015 2018  
Included observations: 4  
Cross-sections included: 5  
Total pool (balanced) observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.069564	0.035800	1.943102	0.0724
?EM	0.065818	0.061854	1.064087	0.3053
Fixed Effects (Cross)				
SAI--C	-0.031143			
AUR--C	0.015357			
ROUI--C	-0.219223			
BIO--C	0.145857			
SCAEK--C	0.089152			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.581679	Mean dependent var	0.092600
Adjusted R-squared	0.432279	S.D. dependent var	0.169236
S.E. of regression	0.127515	Akaike info criterion	-1.037847
Sum squared resid	0.227640	Schwarz criterion	-0.739127
Log likelihood	16.37847	Hannan-Quinn criter.	-0.979534
F-statistic	3.893429	Durbin-Watson stat	2.243266
Prob(F-statistic)	0.020187		

من خلال النموذج العام: تأثير المتغير المفسر (EM) على المتغير التابع (RF) هو تأثير غير دال إحصائياً. يتم إجراء

اختبار فيشر للمفاضلة بين PRM و FEM. والذي يقوم على الفرضيات الآتية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$  مقدرات صيغة الانحدار التجميعي هي الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$  مقدرات صيغة الآثار الثابتة هي الأفضل.

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%، أما إذا كان مستوى الدلالة

أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة، ثم نمر إلى الحالة الثالثة لتقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية

وإجراء مفاضلة بين النموذجين الثابت والعشوائي وفق اختبار Husman-Test.

وبالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS تم التحصل على جدول اختبار فيشر F. TEST كما يأتي:

الجدول رقم (31): اختبار فيشر F. TEST للمفاضلة بين PRM و FEM (نموذج الانحدار البسيط

لمؤشر RF)

Redundant Fixed Effects Tests  
Pool: Untitled  
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.769817	(4,14)	0.0123
Cross-section Chi-square	17.196989	4	0.0018

بما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 ( $\text{sig} = 0.0123$ ) فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالبديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، وعليه يتم المرور إلى تقدير معالم نموذج الآثار العشوائية.

الحالة الثالثة: تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM

يقوم REM على افتراض أن الأثر الفردي B0 ليس ثابت عبر الزمن t، وليس ثابت كذلك من وحدة إلى أخرى، أي أن B0 في هذا النموذج قد يتغير عبر الوحدات i وعبر الزمن t. وبإدخال البيانات الزمنية المقطعية PANEL DATA للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018 في برنامج 9 EVIEWS، تم التحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): نتائج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018

في حالة تقدير المعلمات وفق نموذج الآثار العشوائية REM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)

Dependent Variable: ?RF

Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)

Date: 06/17/20 Time: 18:56

Sample: 2015 2018

Included observations: 4

Cross-sections included: 5

Total pool (balanced) observations: 20

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.071566	0.068957	1.037837	0.3131
?EM	0.060098	0.061444	0.978083	0.3410
Random Effects (Cross)				
SAI--C	-0.025708			
AUR--C	0.011985			
ROUI--C	-0.177007			
BIO--C	0.117768			
SCAEK--C	0.072963			

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.131900	0.5169
Idiosyncratic random	0.127515	0.4831

Weighted Statistics

R-squared	0.051419	Mean dependent var	0.040299
Adjusted R-squared	-0.001280	S.D. dependent var	0.126182
S.E. of regression	0.126262	Sum squared resid	0.286959
F-statistic	0.975716	Durbin-Watson stat	1.810078
Prob(F-statistic)	0.336352		

Unweighted Statistics

R-squared	0.007218	Mean dependent var	0.092600
Sum squared resid	0.540247	Durbin-Watson stat	0.961447

في النموذج العام: المتغير المفسر يفسر 5.14% من التباين في المتغير التابع، وما نسبته 94.86% يعود

تفسيره إلى متغيرات أخرى.

نقوم بالمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي باعتماد اختبار HUSMAN-TEST، الذي يقوم

على الافتراضات الآتية:

الفرضية الصفرية:  $H_0$ : مقدرات صيغة الآثار العشوائية هي الأفضل.

الفرضية البديلة:  $H_1$ : مقدرات صيغة الآثار الثابتة هي الأفضل.

إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%؛ يتم قبول الفرضية الصفرية. أما إذا كان مستوى الدلالة أقل من 5%؛ فنقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية التي مضمونها أنّ مقدرات REM هي الأنسب.

اعتمادا على برنامج EViews 9 تم التحصل على جدول اختبار HAUSMAN. TEST كما يأتي:

الجدول رقم (33): اختبار HAUSMAN. TEST للمفاضلة بين REM و FEM (نموذج الانحدار البسيط لمؤشر RF)

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Pool: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.648221	1	0.4207

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
?EM	0.065818	0.060098	0.000050	0.4207

بما أن مستوى الدلالة يعادل  $\text{sig} = 0.4207$  أي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية لاختبار Hausman. TEST، أي أن مقدرات نموذج الآثار العشوائية هي الأفضل من بين النماذج، ويتم الاعتماد على نتائجه في اختبار فرضية الرابعة للدراسة.

#### اختبار الفرضية الرابعة:

من أجل اختبار صحة الفرضية الرابعة، والتي تهدف إلى دراسة أثر ممارسة ادارة الأرباح على مؤشر المردودية المالية للشركات محل الدراسة خلال فترة 2015-2018، تم صياغة الفرضيتين العدمية والبديلة كالآتي:

الفرضية العدمية ( $H_0$ ): لا يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على المردودية المالية للشركات محل الدراسة؛

الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على المردودية المالية للشركات محل الدراسة.

من خلال النموذج العشوائي الذي تم قبوله (انظر جدول رقم 32) تم الحصول على النتائج التالية:

■ معامل الارتباط  $R = \sqrt{R^2}$ : يدل على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المفسر والمتغير التابع بمعامل قدره 0.2268، وحسب الجدول رقم (03) فالقيمة تقع في حدود المجال (0,2؛ 0,39)، وعليه فالارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح EM ومؤشر المردودية المالية RF ضعيف؛

■ معامل التحديد  $R \text{ squared} = 0,051419$  (القوة التفسيرية): ويعني أن النموذج يفسر 5,14% من الاختلافات في قيم المتغير التابع RF. بمعنى أن المؤسسات محل الدراسة تمارس إدارة الأرباح EM حتى تؤثر على المردودية المالية بنسبة 5,14%، والباقي من النسبة أي ما يعادل 94,86% تفسره متغيرات أخرى.

■ معامل ميل المتغير المفسر: نلاحظ من خلال جدول نموذج الاختبار العشوائي رقم (32) أن قيمة ميل المتغير المستقل EM كانت موجبة وقدرها 0,06، ويمكن تفسير ذلك أنه كلما مارست المؤسسات إدارة الأرباح بدرجة واحدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية للمؤسسات بما يعادل 0,06 وحدة.

■ مستوى المعنوية prob: من خلال النموذج العشوائي نلاحظ بأن مستوى دلالة المتغير المفسر أكبر من 0,05 ( $\text{sig RF} = 0.3410$ ) كما أن مستوى دلالة النموذج الكلي تعادل 0.3363 وهي أيضا تفوق مستوى معنوية 0,05. ما يعني بأن تأثير المتغير المفسر EM على المتغير التابع RF هو تأثير طردي غير دال إحصائيا (مستوى الدلالة أكبر من 0,05). ويمكن تفسير ذلك بأن: ممارسة إدارة الأرباح لا تؤثر على مؤشر ربحية السهم.

وبناءً على ذلك فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح على مؤشر المردودية المالية للشركات محل الدراسة".

يمكن تفسير النتائج المتحصل عليها من خلال هذا المبحث إلى:

ممارسة إدارة الأرباح تفسر أكثر من 23% من الارتفاع في ربحية السهم، أي يرجع ارتفاع ربحية السهم ما نسبته 23% إلى ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح، حيث تقوم هذه الأخيرة بمجموعة من الممارسات غير الأخلاقية بصفتها وكيلة عن المساهمين، مستغلة بذلك الثغرات القانونية والسلطة التقديرية الممنوحة لها من طرف النظام المحاسبي المالي في التلاعب بالطرق والسياسات المحاسبية وغيرها، في سبيل تحقيق مصالح

شخصية تعود بالنفع عليهما، وتظليل أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين منهم الذين يعتبرون ربحية السهم كمقياس شبه وحيد للأداء المالي، حيث يمكن توضيح أهداف الإدارة من وراء رفع ربحية السهم فيما يأتي:

- إثارة إعجاب المستثمرين الحاليين وكسب رضاهم، من أجل المحافظة عليهم؛

- إعطاء صورة جيدة حول الأداء المالي للمؤسسة: حيث أن ارتفاع ربحية السهم دليل على جودة الأداء المالي لتلك المؤسسة؛

- الحصول على المكافآت وزيادة حوافز الإدارة: حيث يعتمد المدراء على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لغرض زيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح؛

- جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الجدد، من أجل المحافظة أو رفع أسعار الأسهم في البورصة \_ ما يدل مرة أخرى على عدم كفاءة بورصة الجزائر، وتحقيق مستوى معين من الاستقرار في سياسة توزيع الأرباح.

مما سبق، يمكن القول بأنه مهما تنوعت اسباب ممارسات المؤسسات لإدارة الأرباح؛ إلى أنها تبقى تعبر عن تحايل الإدارة في محاولة منها لتجميل القوائم المالية وإظهارها في أحسن صورة لها، وبالتالي تظليل أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين منهم، ما يؤثر سلباً على جودة تلك القوائم المالية وعلى ملاءمة وصدق المعلومات المعروضة فيها، بحيث تصبح هذه الأخيرة لا تعبر عن حقيقة الوضع والأداء المالي للمؤسسة.

أما بالنسبة لمؤشر المردودية المالية؛ فلا يوجد أثر ذو دلالة احصائية على ممارسة ادارة الأرباح لمؤشر المردودية المالية، أي أن المؤسسات لا تقوم بممارسات ادارة الأرباح بهدف التأثير على مؤشر المردودية المالية، وقد يرجع سبب ذلك إلى عدم اهتمام الإدارة بهذا المؤشر نتيجة عدم اهتمام المستثمر به، حيث أن الإدارة على دراية بتوجهات المستثمر أكثر من المستثمر نفسه وتعي بأن هذا الأخير يعطي أهمية قصوى لمؤشر ربحية السهم على حساب مؤشر المردودية المالية باعتباره هو يمثل العائد على أمواله المستثمرة، حيث يظهر ذلك من خلال المعايير الدولية أين خُصص لمؤشر الربحية معياراً خاص به IAS 33، وهي النسبة المالية الوحيدة التي تشترط كلٌّ من (GAAP) و (IFRS) على الشركات إدراجها في بياناتها المالية وتحديداً في قائمة الدخل. كما تخضع هذه النسبة لفحص دقيق من قبل مراجع الحسابات المستقل وفق ما جاء في المعيار IAS 33. كما ترتبط هذه النسبة أحياناً بحجم مكافآت الإدارة.

خلاصة الفصل 04:

تم من خلال هذا الفصل بعد التعريف بالمؤسسات محل الدراسة والتطرق إلى الاطار المنهجي للدراسة؛ تطبيق النموذجين الأجنيين FELTHAM-OHLSON و MODIFIED JOHNS على البيانات المالية لمؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر لفترة 2012-2018، إضافة إلى شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف التي كانت سوف تدرج بالبورصة سنة 2016، وتحليلها بنماذج برنامج EVIEWS9 الإحصائي، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التطبيقية وكان أهمها التالي:

- خلصت نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدم وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات الجزائرية، ما يعني نفي صحة الفرضية الأولى من الدراسة؛
- دلت النتائج المتوصل إليها على عدم وجود مؤشرات ذات دلالة احصائية على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها ما يعكس جودة قوائمها المالية؛ ما يدل على قبول صحة الفرضية الثانية من الدراسة؛
- بينت النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط، على وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر ربحية أسهم المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة إضافة إلى مؤسسة SCEAK، ما يعني قبول صحة الفرضية الثالثة من الدراسة؛
- بينت نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط؛ عدم وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر المردودية المالية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة إضافة إلى مؤسسة SCEAK، ما يؤدي إلى نفي صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

# الختام

يعد الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة عالية؛ هدفا تسعى المحاسبة إلى يومنا هذا بلوغه، وذلك راجع لأهمية المعلومات المعروضة فيها، التي يتم استخدامها في تحقيق أغراض معينة (مالية، استثمارية، جبائية، إدارية...) تختلف باختلاف مستعملي القوائم المالية، والأثر الذي تتركه. لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول " إلى أي مدى يمكن أن تؤثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"، وخاصة بعد اعتماد الجزائر نظام محاسبي مالي يسعى إلى محاولة الارتقاء بالممارسات المحاسبية، من خلال الانتقال من محاسبة هدفها تقديم قوائم مالية ذات طابع جبائي، إلى تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية من قبل المؤسسات الجزائرية. وعلى هذا الأساس، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بما يتيح تحقيق الأهداف المسطرة في المقدمة؛ اعتمدنا على أربعة فصول أساسية لتحليل الإشكالية المطروحة سابقا منها ثلاثة نظريا وفصل تطبيقي.

حيث حاولنا في الجانب النظري للموضوع ومن خلال الفصل الأول، التركيز على محتوى القوائم المالية وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية للوقوف على أهم نقاط الاختلاف والتوافق، مع التطرق إلى التأصيل النظري لعنصر جودتها، حيث قمنا بجمع أهم المداخل التي يستند عليها الباحثون في الحكم على جودة القوائم المالية، نظرا لعدم وجود اتفاق عام حول مدخل موحد. لنتقل بعدها إلى الفصل الثاني، الذي حاولنا فيه الامام بأدبيات المتغير التابع للدراسة، من خلال التطرق لماهية الأداء المالي، ولأهم المؤشرات المالية المعتمدة في عملية تقييمه. ليعالج آخر فصل نظري دراسة تحليلية لأهم المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتوضيح مدى مساهمتها في تعزيز جودة القوائم المالية من وجهة نظر مستعملها، ومقارنتها مع نصوص النظام المحاسبي المالي لاستخراج أهم الاختلافات وتوضيح أثرها على مؤشرات تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الرابع فقد خصص للدراسة التطبيقية، والذي تطرقنا من خلاله إلى تقديم عام لبورصة الجزائر، وإلى المؤسسات المدرجة فيها باعتبارها المؤسسات التي تم اختيارها لتكون محل الدراسة، نظرا لأهميتها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ثم التعريف بالإطار المنهجي للدراسة التطبيقية الذي يتضمن: الأهداف التي تسعى الدراسة الميدانية تحقيقها، وأدوات ومصادر جمع المعلومات اللازمة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة. ليتم الانتقال بعدها إلى تطبيق النموذجين الأجنيين "OHLSON" بهدف دراسة مدى ملاءمة الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، و "MODIFIED JOHNS" لمعرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لإدارة أرباحها وبالتالي للحكم على مدى جودة قوائمها المالية، يتم تطبيقهما على بيانات مؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2012-2018، ثم صياغة معادلتنا انحدار خطي بسيط لتحليل أثر جودة القوائم المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح على أهم مؤشرين ماليين يعتمد

علمهما المستثمر في التعبير عن الأداء المالي للمؤسسة وتقييمه، والمتمثلان في: مؤشر ربحية السهم، ومؤشر المردودية المالية.

### 1. نتائج الدراسة:

بعد دراسة وتحليل الموضوع من جانبه النظري والتطبيقي؛ تم التوصل إلى مجموعة من النتائج القيّمة والتي تم تقسيمها إلى جزئين: نتائج نظرية ونتائج تطبيقية، كما يأتي:

#### 1.1 نتائج الدراسة النظرية:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظري من الدراسة فيما يأتي:

- تعد القوائم المالية أهم مصدر يعتمد عليه المستخدمون في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على جودة المعلومات المعروضة فيها؛
- القوائم المالية ذات الغرض العام تفي بالاحتياجات المشتركة لجميع أصحاب المصالح مع التركيز على احتياجات المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، الذين اعتبرهم مجلس IASB على أنهم المستخدمون الأساسيين للقوائم المالية، وأن المعلومات المالية يجب أن تخدم احتياجاتهم بالدرجة الأولى، نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق المال؛
- القوائم المالية ذات الغرض العام تجمعها علاقة ترابطية وتكاملية فيما بينها، إلا أن اختلاف وعدم تماثل أهداف واهتمامات مستخدميها نتج عنه عدم وجود تعريف موحد لجودتها؛
- ما جاء به النظام المحاسبي المالي يتطابق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 وكذا المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام، إلا أن هناك بعض الاختلافات في المصطلحات والتي قد يرجع سببها لعدم الدقة في الترجمة نتيجة لتبني المرجعية الأنجلوسكسونية؛
- عدم وجود مادة صريحة جاء بها النظام المحاسبي المالي تحدد بوضوح مستعملي القوائم المالية مثل ما هو عليه الحال في المحاسبة الدولية؛
- تتميز معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بالتعمق في الشرح والتفصيل، عكس النظام المحاسبي المالي الذي يُعتبر الاختصار في الشرح وعدم وضوح معنى المصطلحات أحيانا من أبرز ما يعاب عليه؛
- تعددت مداخل تحديد مفهوم جودة القوائم المالية وقياسها من قبل الباحثين، إلا أن الأكثر شيوعا هو مدخل جودة المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم المالية، حيث حرص النظام المحاسبي المالي وأهم الهيئات المحاسبية الدولية على رأسها IASB/ FASB على ضرورة توفير الخصائص

- النوعية في المعلومة المعروضة في القوائم المالية؛ إلا أن SCF لم يفصل في شرحها ولم يصنفها حتى إلى خصائص أساسية وأخرى معززة كما هو الحال عليه وفق المرجعية الأنجلوسكسونية:
- رغم تعدد المدخل والمفاهيم للتعبير عن جودة القوائم المالية إلا أننا نجد أن هدفها واحد و يصب في تحقيق فائدة الأطراف ذات المصلحة ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة:
  - مفهوم جودة القوائم المالية هو مفهوم نسبي يختلف من مستخدم لآخر، فما يعتبر متطلب أساسي للجودة بالنسبة لطرف معين من الأطراف المستفيدة قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لطرف آخر؛
  - إختلاف أهداف الادارة المالية التي تطورت مع تطور الزمن، واختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين جعلت منها أسبابا لوجود تباين ملاحظ بين مفاهيم الأداء المالي:
  - عملية تقييم الأداء المالي لا تعتبر غاية في حد ذاتها؛ وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف أخرى تختلف باختلاف أصحاب المصلحة بالمؤسسة. فالأطراف الداخلية وعلى رأسهم الادارة تقوم بعملية تقييم الأداء بهدف تحسينه مستقبلا، أما الأطراف الخارجية وعلى رأسهم المستثمر، فيقوم بعملية تقييم الأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
  - إن التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية يمثل المدخل الأشمل والأكثر فعالية في تحقيق جودتها، وذلك عن طريق إنتاج معلومات مالية مفيدة لمستخدميها وتتسم بمجموعة من الخصائص النوعية:
  - يعتبر النظام المحاسبي المالي نسخة جدّ مبسّطة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، حيث هناك تشابه في البعض منها كما أن هناك اختلافات في البعض الآخر\_ وذلك في حدود المعايير الدولية المتناولة في الدراسة، وحتى التي يتشابه معها لم يصل إلى درجة تفصيلها وشرحها؛
  - إنّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية يؤثر إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال عرض معلومات مالية مفيدة ذات جودة عالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والتي يعتمد عليها المستثمرون بالدرجة الأولى في اتخاذ قراراتهم المناسبة بصفة عامة، وفي عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بصفة خاصة، من خلال التأثير على تقييم المؤشرات المالية؛
  - رغم أن نصوص النظام المحاسبي المالي جاءت بالعديد من القضايا التي لم يتناولها المخطط المحاسبي الوطني، ما ساعد على تحقيق تطور نوعي في الممارسات المحاسبية للمؤسسات الجزائرية؛ إلا أنه لم يرقى بعد إلى مستوى جودة معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ودقتها.
  - رغم أن الهيئات المحاسبية الدولية ونخص بالذكر IASB, FASB تتميز بالشرح المعمق والمفصل فيما تصدره من معايير ومصطلحات محاسبية؛ إلا أن مصطلح جودة القوائم المالية لم يكن له نصيب من ذلك، حيث أنها لم تتطرق له اطلاقا، ما فتح المجال للباحثين والمفكرين في الإختلاف بينهم نظرا لعدم وجود إطار موحد يستند إليه الجميع.

### 2.1 نتائج الدراسة التطبيقية:

بناءً على فرضيات الدراسة، يستعرض هذا الجزء أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب التطبيقي من الدراسة في الآتي ذكره:

■ بينت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات الجزائرية؛ حيث أن الأرقام المحاسبية التي تم استخراجها من القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تساهم بنسبة 6,728% في التأثير على قرارات المستثمر المعبر عنه بسعر السهم وفق النموذج المستخدم، وهي نسبة ضعيفة جداً يمكن إهمالها، أما الباقي من النسبة أي ما يعادل 93,272% فتفسيره يرجع لمتغيرات أخرى خارجة عن التي تم استعمالها في دراستنا. أي أن المعلومات المالية EPS;BVS المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي غير ملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وبالتالي فإن تطبيق SCF لا يؤثر إيجاباً على ملاءمة المعلومات المالية. وهو ما يؤدي إلى نفي صحة الفرضية الأولى من الدراسة؛

■ دلّت النتائج المتوصل إليها على عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها ما يعكس جودة قوائمها المالية؛ حيث أن مؤسسات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بما نسبته 35% وذلك بعدد مشاهدات قدره 7 من أصل 20 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 65% بعدد مشاهدات بلغ 13 مشاهدة من أصل 20 مشاهدة. ونظراً لمزايا اختبار ثنائي الحد المطبق في الدراسة من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية والتي قدرت ب 0.263 أكبر من 0.05، والتي تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة عدم ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح أعلى من نسبة ممارستها، والقيمة المعنوية (SIG) تُؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة. وهو ما يقودنا إلى قبول صحة الفرضية الثانية للدراسة؛

■ بيّنت نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها من خلال تحليل نموذج الإنحدار الخطي البسيط، أين اعتبرنا فيه أن ممارسات إدارة الأرباح كمتغير مفسر، ومؤشر ربحية السهم كمتغير تابع؛ على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر ربحية أسهم المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة إضافة إلى مؤسسة SCEAK، حيث

فسر النموذج أن ممارسة إدارة الأرباح EM تساهم بـ 23,59% في تفسير ربحية السهم والباقي من النسبة أي ما يعادل 76,41% تفسره متغيرات أخرى. وهو ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الثالثة للدراسة، والتي مفادها أنه " يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر ربحية أسهم المؤسسات محل الدراسة":

■ بيّنت نتائج تحليل نموذج الإنحدار الخطي البسيط، أين عبر عن ممارسات ادارة الأرباح كمتغير مفسر، ومؤشر المردودية المالية كمتغير تابع؛ على عدم وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر المردودية المالية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة إضافة الى مؤسسة SCEAK، حيث فسر النموذج أن ممارسة ادارة الأرباح EM تساهم بنسبة 5,14% في تفسير ربحية السهم وهي نسبة ضعيفة جدا ويمكن اهمالها، أما الباقي من النسبة أي ما يعادل 94,86% فتفسره متغيرات أخرى. وهو ما يؤدي بنا إلى نفي صحة الفرضية الرابعة للدراسة، والتي مفادها أنه " يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين جودة القوائم المالية من حيث ممارسة إدارة الأرباح ومؤشر المردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة":

■ تبين لنا أن بورصة الجزائر هي بورصة غير نشطة، بحيث أنها تحتوي على خمس شركات مساهمة فقط، حيث أن هذه الأخيرة لا تخضع لقوى الطلب والعرض كما هو عليه في الدول المتقدمة التي تمتاز بورصاتها بالكفاءة؛

■ تمارس المؤسسات محل الدراسة إدارة الأرباح بهدف التأثير على قرار المستثمرين من خلال التأثير على ربحية أسهمها دون المردودية المالية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي مؤشر تستخدمه إدارة المؤسسات في تقييم أداؤها أكثر من المستثمر الذي يركز على ربحية السهم باعتباره يمثل عائد لأمواله المستثمرة؛

■ يمكن الحكم على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة على أنها ذات جودة، نظرا لعدم وجود أدلة ومؤشرات احصائية واضحة تثبت قيامها بممارسات ادارة الأرباح، لكن هذا لا يعني بأنها لا تمارسها؛

■ عدم وجود علاقة تفسيرية ذات دلالة احصائية للانحدار في الأرقام المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، والمتمثلة تحديدا في EPS, BVS، وبين سعر السهم السوقى؛ ما يدل على أن هذه الأرقام المحاسبية غير ملائمة ولا تساعد المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛

### 2. مقترحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن تقديم المقترحات الآتية:

- تقترح الباحثة على الهيئات المحاسبية الدولية وكذا المحلية وضع إطار موحد يعتمد عليه الباحثون في تقييم جودة القوائم المالية.
- إعادة مراجعة كل النصوص ذات العلاقة المباشرة مع المحاسبة خاصة قانون الضرائب والقانون التجاري والإجراءات الجبائية لمسايرة النظام المحاسبي المالي ومحاولة تكييفها مع متطلبات المحاسبة الدولية؛
- إنشاء هيئة ذات سيادة، ومستقلة، ومتخصصة تضم كفاءات عالية تقوم بإصدار معايير محاسبية محلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مع ضرورة مراعاة خصائص ومتطلبات البيئة الجزائرية لتفادي الوقوع في مشاكل أخرى تضيع المزيد من الوقت والمال والجهد، نظرا للبعد الموجود بين المرجعية الدولية التي بُنيت عليها المعايير الدولية والوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي السائد في الجزائر؛
- الضرورة الملحة للعمل على تنشيط بورصة الجزائر وتفعيل دورها في السوق المحلي والأجنبي، من خلال وضع حوافز وقواعد تحسن المناخ الاستثماري وتجذب المساهمين والمستثمرين المحليين والأجانب، وقد يكون ذلك من خلال: رفع المعنويات الضريبية، إحتواء الاقتصاد غير المنظم، عصرنه النظام البنكي وتفعيل آليات الدفع الإلكتروني، مع تمديد فترة التداول لتشمل باقي أيام الأسبوع، تفعيل المنافسة التامة في السوق الوطنية ومكافحة الاحتكار، مع ضرورة دفع الشركات نحو الحوكمة والإفصاح والعمل بشفافية، وفتح المجال للأجانب بالاستثمار.
- يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة تفعيل دور مراقبي ومدقي الحسابات في الجزائر وتزويدهم بدورات تكوينية في مجال اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح، وتدريبهم على مختلف التقنيات والوسائل المستخدمة للحد من هذه الممارسات غير الأخلاقية؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية في مجال تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتبادل الخبرات خاصة في طرق تكييفها مع متطلبات البيئة المحلية؛
- توعية مستخدمي القوائم المالية وعلى رأسهم المستثمرين بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم؛
- تفعيل دور لجنة التكوين التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة في ضمان التكوين الجيد، من خلال القيام بتطوير برامج لتكوين المهنيين، والمساهمة في تنظيم ورشات تكوينية في مجال المعايير الدولية

- للإبلاغ المالي وكيفية تطبيقها وتكييفها مع الواقع المهني في الجزائر. حيث يشار هنا الى ضرورة منح الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر الاستقلالية التامة عن السلطات العمومية؛
- ضرورة تحيين وتعديل النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المستجدات التي تشهدها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، لكي يساهم في انتاج قوائم مالية ذات جودة عالية تمكن مستخدميها من إتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة بدون تضليلهم؛
  - لا يكفي الإصلاح المحاسبي وحده وتبني نظام محاسبي جديد للتطور المحاسبي، وإنما يجب تطوير المعارف والخبرات في المحاسبة، وذلك بإجراء دورات تكوينية للمختصين في المحاسبة وبالأخص في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS، كما يرتبط الإصلاح المحاسبي بعمليات إصلاح أخرى (الإصلاح الاقتصادي والمالي، إصلاح مناهج التعليم، تغيير القوانين الجبائية والتجارية) وهذا ما لم تعطه الجزائر الأهمية الكافية.

### 3. آفاق الدراسة

- استكمالاً للدراسة وقصد التعمق أكثر في طرحها نقترح بعض الإشكاليات التي تُكمل فكرة الموضوع الحالي، وتفتح آفاقاً لزيادة البحوث في هذا الاتجاه، ونذكر منها الآتي:
- إشكالية تعدد مداخل تقييم جودة القوائم المالية وانعكاساتها على قرار أصحاب المصلحة بالمؤسسة؛
  - أثر الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية على القيمة الملاءمة للأرقام المحاسبية -دراسة مقارنة-؛
  - أهمية تحديث النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تنشيط بورصة الجزائر وأثرها على كفاءة الأداء المالي؛
  - واقع المحاسبة في الجزائر وانعكاساتها على جودة القوائم المالية للمؤسسات المساهمة الاقتصادية؛
  - أثر الاختلاف في الممارسات المحاسبية على فعالية تقييم الأداء المالي -دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول-؛
  - تقييم مساهمة مدقق الحسابات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة حالة الجزائر-؛
  - أهمية إلزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح والشفافية في تنشيط بورصة الجزائر.

# قائمة المراجع

#### 1. الكتب

- إبراهيم محمود حجازي، المعلومات المحاسبية وأثرها على السياسات الاقتصادية والنقدية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 2018.
- أجبن برغام، ترجمة فتوح وآخرون، الإدارة المالية (مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية)، دار الشعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، ط1، 2010.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2008.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
- دريد درغام، أساسيات الإدارة الحديثة، دار الرضا للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- سامر مظهر قنطقي، لغة الإفصاح المحاسبي والمالي، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2012.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.
- صلاح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) SCF، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، "د.س".

## قائمة المراجع

- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، "د.ط"، ج1، 2016.
- طلال محمد علي الحجاوي وحيدر علي المسعودي، المحاسبة المالية "المتوسطة" على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، دار الكتب، بغداد، العراق، ط1، 2018.
- طلال محمد علي حجاوي وعبد الكريم محمد سلمان البقاوي، مراقب الحسابات ودوره في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، دار الأيام، عمان، الأردن، ط1، 2017.
- عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ط1.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، ط1، الكويت، 1990.
- فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2006.
- مجدى سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية، الإفصاح المحاسبي - عرض البيانات المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017.
- مجدى سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية - الإفصاح المحاسبي - عرض البيانات المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، "د.ط"، 2017.
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، "د.ن"، عمان، الأردن، ط3، 2013.
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، "د.ن"، عمان، الأردن، ط3، 2018.
- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2015.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الاردن، 2010.
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2000.
- مليكة زغيب و ميلود بوشنيقر، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010.
- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، التقارير المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، "د.ت".
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

- ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة -مدخل تحليلي-، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
- هوارى سويسي، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.
- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتب المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 2. المقالات في الدوريات والمجلات العلمية**
- أبو الخير ومدثر طه السيد، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، العدد 2، 2007.
- إسماعيل سبتي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014/2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 16، العدد 33، 2018.
- إسماعيل قزال وآخرون، قياس اتجاه ممارسات ادارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، عدد 4، مجلد 5، ورقلة، الجزائر، 2019.
- العربي غويني و عادل مستوي، آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة بورصة الجزائر-، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 01، الجزائر، 2014.
- أمينة حفاصة، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS –دراسة ميدانية لمؤسسة SCAEK-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2018.
- أمينة فداوي، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2013.
- جمام محمود وآخرون، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة عينة من المؤسسات بولاية قسنطينة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47، 2016.
- حمزة علي خوالدة ونسيم فارس برهم، دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 42، 2015.

## قائمة المراجع

- رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، الأردن، العدد4، المجلد10، 2014.
- زهرة حسن العامري وعلي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء -دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، العدد63، 2007.
- عادل خالدي وموسى سعداوي، استخدام نموذج جونز المعدل في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد10، الجزء 1، الجزائر، 2017.
- عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد4، 2006.
- عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006.
- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
- ماجد مصطفى علي الباز، جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات، المجلة العلمية، مصر، العدد1، المجلد3، 2012.
- مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي1: عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة باتنة، الجزائر، العدد1، جوان2007.
- مقبل علي أحد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، المجلات العراقية الأكاديمية العلمية، جامعة بغداد، العراق، العدد11، 2010.
- مؤيد الساعدي وسلمان عبود زبار، جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية -دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد3، المجلد15، 2013.
- وليد الطيب عمر خالد، مدى ملاءمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان، المجلة الإلكترونية الشاملة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد7، 2018.
- وليد سمير عبد العظيم الجبلي، نموذج محاسبي مقترح لزيادة جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، الجزائر، المجلد2، العدد11، 2018.

3. الملتقيات والتظاهرات العلمية

- ابراهيم زروقي وعبد القادر لحول، الجودة الشاملة: غاية في حد ذاتها أم وسيلة لرفع أداء المؤسسات، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسات، جامعة سعيدة، الجزائر.
- سعيدة طيب، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "حالة سونلغاز غليزان"، الملتقى الوطني حول: الإدارة المالية رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منعقد بتاريخ 25-26 نوفمبر 2014، جامعة عنابة، الجزائر.
- سناء عبد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 9/8 مارس، 2005، جامعة ورقلة، الجزائر.
- عبد الغني دادن وكماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، منعقد ب 9/8 مارس 2009، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد SCF. مداخلة مقدمة في ملتقى دولي بعنوان: "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة"، 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- ماهر موسى درغام وتامر بسام الأغا، العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، المنعقد بيومي 24 و25/04/2013، جامعة الزرقاء، الأردن.
- محمد زرقون ونور الدين بعيليش، المشكلات الضريبية لتطبيقات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء المعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر الأكاديمي والمهني الخامس "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، 2014، جامعة القاهرة، مصر.
- محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في ملتقى "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، منعقد يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
- منى حسن ابو المعاطى الشرقاوي، أثر الإمتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدم لمؤتمر بعنوان: "المحاسبة في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، 2014، منعقد بكلية التجارة، مصر.
- نعيم دهمش وعفاف اسحاق أبوزر، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان "القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي"، منعقد بتاريخ 13 و14/09/2006، عمان، الأردن.

4. الأطروحات والرسائل الجامعية

- إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة -دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول-، أطروحة دكتوراه طور ثالث، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- بريس خالد، ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019-2020.
- بلخير بكاري، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011.
- حسناء عطية، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية: "دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، قسم المحاسبة، مصر، 2014.
- حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه طور ثالث، علوم تجارية، محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- حنان قسوم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، دكتوراه طور ثالث، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2016.
- دینال خلفات، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة قياسية وتحليلية لمؤسسة دانون-، مذكرة مقدمة لاسكمال شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016.
- علي أيمن محمد، دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على هيكل الشركات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2013.
- محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

## قائمة المراجع

- محمد عبد المنعم ابو سعود زايد، دور الإفصاح الاختياري في تحسين جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية"، ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2017.
- محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، دكتوراه في علوم التسيير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- محمد محمود احمد الخطيب، أثر الاداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية ادارة المال والاعمال، عمان، 2007.
- موسى عبد الجليل صابر، مدخل مقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2016.

### 5. القوانين والنصوص التشريعية

- المادة 33 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الموافق 26 ماي 2008)، العدد 27، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، صادر في سنة 2008.
- المادة 1.1230، القرار الوزاري مؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر لتحديد: قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، صادر بتاريخ 25 مارس 2009.
- المادة رقم 03، القانون 03-04 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلقة ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 29 فيفري.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

### 1. Les Ouvrages

- Arnaud THAUVRON, **EVALUATION DES ENTREPRISES (TECHNIQUE DE GESTION)**, Edition Economica, Paris, France, 2005.
- Belinda STEFFAN, **ESSENTIEL MANAGEMENT ACCOUNTING**, British Library Cataloging In Publication Data, LONDON, 2008.

- Bernard RAFFOURNIER, LES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALE IAS/IFRS, 2eme Edition, Economica, Paris, FRANCE, 2005.
- Dick, W, And Missonier PIERA, F, **COMPTABILITE FINANCIERE EN IFRS**, Pearson Education, Paris, France, 2010.
- Donald KIESO, And Jira WEYGANDT And T Warfield, **INTERMEDIATE ACCOUNTING**, Hoboken, John Willey And Sons, Inc, USA, 14<sup>e</sup> Edition, 2012.
- Pierre-Laurent BESCOS, **DIALOGUE ATOURS DE LA PERFORMANCE EN ENTREPRISE**, Edition Harmattan, Paris, France, 1999.
- Eric TORT Et Lionel ESCAFFRE, **AMELIORER LINFORMATION FINANCIERE EN IFRS**, Berti Edition, Dunod, Paris France, 2012.
- Fabienne G, **COMPTABILITE MANAGERIALE**, Edition de Boeck université, Bruxelles, 2004.
- Gabriel DONLEAVY, **AN INTRODUCTION TO ACCOUNTING THEORY**, Australia, 2016.
- Hamid SARBEH, **GESTION COMPTABLE PAR APPLICATION CONFORME AUX NOUVEAU SCF ET AUX NORMES COMPTABLES IAS/IFRS**, Page Bleu, ALGERIE, 2012.
- Hubert De La Bruslerie, **ANALYSE FINANCIERE DE LINFORMATION FINANCIERE -EVALUATION DIAGNOSTIC-**, 5<sup>e</sup>me Edition, Dunod, Paris, France, 2014.
- Jean François BOSQUET, **NORME IAS/IFRS « QUE FAUT-IL FAIRE ? COMMENT S’Y COMPRENDRE**, Edition Organisation, 2<sup>e</sup>me Edition, 2005.
- Josette PEYRARD, **ANALYSE FINANCIERE**, Librairie Vuibert, 8<sup>e</sup>me Edition, Paris, France, 1999.
- Laurent BELANGER Et Autres, **GRH : UNE APPROCHE GLOBALE ET INTEGREE**, 3 Eme Edition, Gaétan Morin, Québec, 1984.
- Marcel Laflame, **LE MANAGEMENT:APPROCHE SYSTEMIQUE**, Gaetan Morin Editeur, 3eme Edition, CANADA, 1981.
- Michael GERVAIS, **CONTROLE DE GESTION**, Edition Economica, 7<sup>e</sup>me Edition, Paris, France, 2000.
- Mohamed BOUHADIDA, **LE NOUVEAU COMPAGNON DE LA COMPTABILITE FINANCIERE ALGERIENNE SELON LE NOUVEAU SCF**, Clic Tome1, 1<sup>e</sup>re Edition, , ALGERIE, 2013.
- Obert ROBERT, **PRATIQUE DES NORME IFRS**, Dunod, Paris, FRANCE, 6<sup>e</sup>me Edition, 2017.
- Odile BARBE Et Laurent DIDELOT, **COMPTABILITE APPROFONDIE**, Nathan, Paris, FRANCE, 2011.

- P.Conso And R. Lavaud, **FONDS DE ROULEMENT ET POLITIQUE FINANCIERE**, Dunod, Paris, 1982.
- Patrice VIZZAVONA, **GESTION FINANCIERE**, 9 Eme Edition, BERTI Editions, Alger, 2004.
- Pierre VERNIMMEN, **Finance D'entreprise**, Edition Dalloz, 6ème Edition, Paris, France, 2005.
- Romney & Steinbart, **Accounting Information Systems**, Hall business publishing, Edition Prentice, 2003.
- S. HADDAD Et Autres, **LES ETATS FINANCIERS APPLICATIONS ET ETUDES DE CAS**, Pages Bleues, ALGERIE, 2010.
- Veronique COLLARD Et Florence BERNAL, **CODE IFRS NORME ET INTERPRETATION**, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, France, 3ème Edition, 2007.
- Vincent PLAUCHU et Nacer Eddine SADI ,**MESSURE ET AMELIORATION DES PERFORMANCES INDUSTRIELLES**, Office Des Publications Universitaire, France, Tome2, 2006.
- Wolfgang DICK Et Franck MISSONIER-PIERA, **COMPTABILITE FINANCIERE EN IFRS**, 3ème Edition, PEARSON, Paris, 2012.

## 2. Articles Scientifiques

- A BELDJAZIA And D Alatou, **PRECIPITATION VARIABILITY ON TJE MASSIF FOREST OF MAHOUNA (NORTH EASTERN-ALGERIA) FROM 1986 TO 2010**, International Journal Of Management Sciences And Business Reasearch,, Vo 5, N°3, March 2016.
- ALAIN Devalle, ENRICO Onali & Reccardo Magarini, **ASSESSING THE VALUE RELEVANCE OF ACCOUNTING DATA AFTER THE INTRODUCTION OF IFRS IN EUROPE**, Journal Of International Financial Management And Accounting, Vol 21 (2), 2010.
- Anne BEATTY And All, **FINANCIAL REPORTING QUALITY, PRIVATE INFORMATION, MONITORING AND THE LEASE –VERSUS- BUY DECISION**, The Accounting Review, Vol 85, NO 4, 2010.
- Brigitte DORIATH, **CONTROLE DE GESTION**, Edition Dunod, Paris, France, 1999.
- Carol REEVES & David BEDNAR, **DEFINING QUALITY: ALTERNATIVES AND IMPLICATIONS**, The Academy Of Management Review, Vol 19, NO 3. 1994.
- David S. KOO And All, **THE EFFECT OF FINANCIAL REPORTING QUALITY ON CORPORATE DIVIDEND POLICY**, Review of Accounting Studies , Volume 22, Issue 2, June 2017.
- Eugene A. IMHOFF, **ACCOUNTING QUALITY, AUDITING AND CORPORATE GOVERNANCE**, Accounting Horizons, 2003.

- Garcia. J And Bastida. F, **AN EMPIRICAL INSIGHT ON SPANISH LISTED COMPANIES PERCEPTIONS OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS**, Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation, Vol19.
- Gary C. BIDDLE and Gilles HILARY, **ACCOUNTING QUALITY AND FIRM-LEVEL CAPITAL INVESTMENT**, The Accounting Review, Vol 81, NO 5, 2006.
- Geoge EMMANUEL LATRIDIS, **accounting disclosure, accounting quality and conditional and unconditional conservatism**, international review of financial analysis, prodection by Elsevier, 2011.
- Hideki FUGII & Toshiaki YAMAMOTO, **EMPIRICAL STUDY ON STOCK-PRICE-EXPLANATORY POWER OF FETHAM-OHLSON MODEL: CASE OF JAPANESE FIRMS AND STOCK MARKET**, Kyoto University Economic Review, Vol 70 (1), 2001.
- Huifa CHEN and all, **THE ROLE OF INTERNATIONAL REPORTING STANDARDS IN ACCOUNTING QUALITY: EVIDENCE FROM EUROPEAN UNION**, Journal Of International Financial Management & Accounting, Vol 21, NO 3, 2010.
- Jara,E.G.,And All, **“EFFECT OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS ON FINANCIAL INFORMATION QUALITY”**, Journal Of Financial Reporting&Accounting, Vol.9, No.2, 2011.
- Jean Yves SAULQUIN, **GESTION DES RESSOURCES HUMAINES ET PERFORMANCE DES SERVICES**, Revues De Gestion Des Ressources Humaines, NO 36, Paris, Juin 2000.
- Jennifer Martinez FERRERO, **CONSEQUENCES OF FINANCIAL REPORTING QUALITY ON CORPORATE PERFORMANCE: EVIDENCE AT THE INTERNATIONAL LEVEL**, Estudios De Economia, Vol 41, NO1, 2014.
- Judy Beckman, Chrestina Brandes & Brigitte Eierle, **GERMAN REPORTING PRACTICES: AN ANALYSIS OF RECONCILIATION FROM GERMAN COMMERCIAL CODE TO IFRS OR US GAAP**, Advances In International Accounting, Vol 20, 2007.
- KRISHNAN, G.V And LARGAY, J. A, **“THE PREDICTIVE ABILITY OF DIRECT METHOD CASH-FLOW INFORMATION”**, Journal Of Business And Accounting, vol 27, N 1, 2000.
- Mahdi MAHDAVIKHOU & Mohsen KHOTANLOU, **THE IMPACT OF PROFESSIONAL ETHICS ON FINANCIAL REPORTING QUALITY**, Australian Journal Of Basic And Applied Sciences, Vol 5, No 11, 2011.
- Nashwa G., **AUDIT COMMITTEE : THE SOLUTION TO QUALITY FINANCIAL REPORTING?**, The CPA Journal, 2003.
- Patricia M, Dechow & All, **DETECTING EARNING MANAGEMENT, THE ACCOUNTING REVIEW**, Harvard University, Vol 70, No 2, 1995.
- Patricia M. Dechow And All, **UNDERSTANDING EARNINGS QUALITY: A REVIEW OF THE PROXIES, THEIR DETERMINANTS AND THEIR CONSEQUENCES**, Journal Of Accounting And Economics, Vol 50, No 3, 2010.

- Robert. M And All, **TRANSPARENCY, FINANCIAL ACCOUNTING INFORMATION, AND CORPORATE GOVERNANCE**, Economic Policy Review, Vol 9, No1. 2003.
- Smith, J. T., **“RESPONDING TO FASB STANDARD: SETTING PROPOSALS,”** Accounting Horizons, Vol. 12, No. 2, 1998, P163-169.
- Sylvie SAINT-ONGE Et Victor HAINES, **GESTION DES PERFORMANCES AU TRAVAIL**, De Boeck, Bruxelles, 2007.
- Vera PALEA, **IAS/IFRS AND FINANCIAL REPORTING QUALITY: LESSONS FROM THE EUROPEAN EXPERIENCE**, China Journal Of Accounting Research, Vol6, Issue 4, 2013.

### 3. Conférences Scientifiques

- Aslanertik, Banu ESRA, **Fair Value Considerations During The Current Financial Crisis**, Econanadolu: Anadolu International Conference In Economics, 2009.
- Farid LATRECHE, **« LA CREATION DE VALEUR COMME MESURE DE LA PERFORMANCE FINANCIERE, JOURNEE D ETUDE SUR LA PRODUCTIVITE ET RATIONALITATION DES RESSOURCES HUMAINE »**, conference national a l'Université De mohamed khayder ,Biskra, Algerie, Le 19/10/2002.
- Y. Pesqueux, **LA NOTION DE PERFORMANCE GLOBALE**, 5ème Forum International Sur La Performance Globale De L'entreprise, Université Tunis Carthage, 1er - 2 Décembre, 2004.

### 4. Thésés De Doctorah

- REDA Sefsaf, **CONTRIBUTION A L'ANALYSE DE L'EFFET DE L'ADOPTION DES IFRS SUR LA QUALITE DES CHIFFRE COMPTABLE**, Université D'angers, Faculté De Droit De L'économie Et De Gestion , France, 2012.

### 5. Rapports Et Lois

- (COSOB), **RAPPORT ANNUEL**, 2015.
- (COSOB), **RAPPORT ANNUEL**, 2013.
- FASB, **Statement Of Financial Accounting Concepts NO 2 “Qualitative Characteristic Of Accounting Information”**, 1980.
- **Financial Accounting Standards Board, Statement Of Financial Accounting Concepts NO. 8: Conceptual Framework For Financial Reporting**, Norwalk, 2010.
- Groupe SAIDAL, **NOTICE D'INFORMATION**, Alger, 1998.

## قائمة المراجع

---

- KPMG ALGERIE, **GUIDE D INVESTIR EN ALGERIE**, alger, 2015.
- NCA ROUIBA, **NOTICE D'INFORMATION**, 2016.
- Scaek, **NOTICE D'INFORMATION**, 2014.
- Scaek, **RAPPORT DE GESTION**, 2017.

### ثالثا. مواقع الانترنت

- <https://Www.Iasplus.Com/En/Standards/Framework/Other/Framework>, Consulter Le : 23/01/2019.
- <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141> Consulté le : 16/07/2020.
- <https://www.cosob.org/ar/algerie-clering/>, Consulté le : 16/07/2020.
- <https://www.algerieclearing.dz/index.php/fr/presentation>, Consulté le 19/07/2020.
- <https://www.saidalgroup.dz/fr/notre-groupe/qui-sommes-nous>, Consulté le 17/07/2020.
- <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/nos-metiers>, Consultée le 19/07/2020.

الملاحق

الملاحق رقم 01:

أولاً: ميزانية أصول

N-1 صافي	N صافي	N اهلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					<u>أصول غير جارية</u> فارق بين الافتناء تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مبانى تثبيات عينية أخرى تثبيات منوح امتيازها تثبيات بحري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					<u>أصول جارية</u> مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ثانياً: ميزانية خصوم

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			الجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص ص 28-29.

الملحق رقم 02:

حساب النتيجة حسب الطريقة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزون المنتجات الصنة والقد المنتجة الإنتاج المبك إحداث الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المنتجات المستهلكة الخصم الخارجة والإنتاجات الأخرى
			2- مستهلك السنة المالية
			القيمة المتضافة المستغل (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم، والمقرضات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العلفية الأخرى الأعباء العلفية الأخرى المخصصات للاحتياكات والمؤنات استثنى عن خاضر القيمة والمؤنات
			5- النتيجة العلفية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7 - النتيجة العلفية قبل الضريبة (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن الناتج العافية الضرائب الواجبة (الضرائب) حول الناتج العافية مجموع منتجات الأنشطة العافية مجموع أعباء الأنشطة العافية
			8- النتيجة السافية للأنشطة العافية
			العناصر غير العافية - المنتجات (مطلب ياتها) العناصر غير العافية - الأعباء (مطلب ياتها)
			9- النتيجة غير العافية
			10- النتيجة السافية للسنة المالية
			حصة الشركاء المرصدة موزعة المعدلة في النتيجة السافية
			11- النتيجة السافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة تبي الأكلية (1)
			حصة المجمع (1)

الملاحق رقم 03:

حساب النتيجة حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			<b>الهامش الإجمالي</b>
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العملياتية</b>
			تقديم مفصل للأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، مخصصات للاهتلاكات) الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الضرائب المطلوبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعاملة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) حصة المجموع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص31.

الملحق رقم 04:

جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية المحصلات المعروضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين العوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج الأخرى المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل التدفقات غير العادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية (أ) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار..... المسحوبات عند افتتاح تسيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن افتتاح تسيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية العوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المعروضة من النتائج المسكمة		
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديد القروض أو التيون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ - ب + ج)		
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المعارية مع النتيجة المحاسبية		

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقويم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 35.

جدول سهولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<b>مدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b> صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			<b>مدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</b>
			<b>مدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b> مسحوبات عن اقتناء تسيينات تحصيلات التنازل عن تسيينات تأثير تغيرات محيط الإدماج (*)
			<b>مدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</b>
			<b>مدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال التقدي إصدار قروض تسديد قروض
			<b>مدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</b>
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (*) تغير أموال الخزينة

(\*) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص36.



الملحق رقم 07:

معاملات نموذج الإنحدار لسنة 2015 حسب مخرجات SPSS

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,053	,040		1,327	,411
X1	891974327,530	429941293,032	,394	2,075	,286
X2	,030	,384	,014	,078	,950
X3	-,241	,046	-,997	-5,236	,120

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم 08:

معاملات نموذج الإنحدار لسنة 2016 حسب مخرجات SPSS

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,442	,053		8,321	,076
x1	-2710644412,583	366886849,042	-1,720	-7,388	,086
x2	-2,278	,338	-2,223	-6,737	,094
x3	-,444	,044	-2,261	-10,025	,063

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم 09:

معاملات نموذج الإنحدار لسنة 2017 حسب مخرجات SPSS

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,172	,053		3,221	,192
x1	-545205331,649	1104038759,771	-,237	-,494	,708
x2	,143	,372	,192	,385	,766
x3	-,315	,116	-,907	-2,713	,225

a. Variable dépendante : y

الملحق رقم 10:

معاملات نموذج الإنحدار لسنة 2018 حسب مخرجات SPSS

Coefficients <sup>a</sup>					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	,142	,087		1,631	,350
X1	566398540,415	1164631972,338	,246	,486	,712
X2	-,144	1,519	-,041	-,095	,940
X3	-,379	,160	-1,045	-2,364	,255

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم 11:

نتائج اختبار ثنائي الحدين Test binomial لممارسات إدارة الأرباح

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
A	Groupe 1	oui	7	,35	,50	,263
	Groupe 2	non	13	,65		
	Total		20	1,00		

"وما توفيقي إلا بالله

عليه توكلتُ وإليه

أنيبُ"